

تقرير اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف

مذكرة استهلاكية

I. المقدمة

II. التقليد الأمريكي المتميز بشأن الحقوق

- أ. إعلان الاستقلال
- ب. الدستور
- ج. عودة لينكن إلى إعلان الاستقلال
- د. الإصلاحات بعد الحرب الأهلية
- هـ. المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة و العالم

III. التزام الولايات المتحدة بالمبادئ الدولية للحقوق

- أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والولايات المتحدة
- ب. قراءة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- ج. أسئلة ملحة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 1. السيادة الوطنية وحقوق الإنسان
 2. علاقة الحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
 3. حقوق الإنسان و واجبات الدول
 4. حلقة الوصل بين الديمقراطية و حقوق الإنسان
 5. التسلسل الهرمي لحقوق الإنسان
 6. نشوء حقوق جديدة
 7. حقوق الإنسان و القانون الوضعي بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 8. حقوق الإنسان التي تتجاوز القانون الوضعي

IV. حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية

- أ. السياسة الخارجية و الحرية
- ب. الهيكل الدستوري و السياق القانوني و الالتزامات التعاهدية
- ج. التحديات الجديدة
- د. حقوق الإنسان في سياسة خارجية متعددة الأبعاد

V. ملاحظات ختامية

بينما كان عمل اللجنة على هذا التقرير على وشك الاكتمال، هزت اضطرابات اجتماعية الولايات المتحدة، شاهدة على عدم اكتمال عمل الأمة في التغلب على الآثار الشريرة لتاريخها الطويل من الظلم العنصري. إن التساؤلات الكثيرة التي تكرر الأمة بشأن وحشية الشرطة و الاضطرابات المدنية و التزام أمريكا بحقوق الإنسان داخل الوطن تجعل النقطة التي أكدنا عليها قبلاً في مقدمة هذا التقرير، وفي أماكن أخرى منه، أكثر إلحاحاً: تعتمد مصداقية مناصرة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في الخارج على يقظة الأمة في تأكيد تمتع جميع مواطنيها بحقوق الإنسان الأساسية. مع توجه أنظار العالم نحوها، يجب على أمريكا أن تُظهر نفس الفحص الذاتي الصادق و الجهود التحسينية التي تتوقعها من الآخرين. إن تفاني الولايات المتحدة إزاء الحقوق غير القابلة للتصرف - الحقوق التي يشاركها جميع البشر - يتطلب سعياً لا يقل عن ذلك.

ما نقوله في ملاحظتنا الختامية يحمل في هذه اللحظة أيضاً تأكيداً خاصاً: "إحدى أهم الطرق التي تروج بها الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في الخارج هي أن تعمل على أن تكون مثلاً لمجتمع يحترم الحقوق، يعيش فيه المواطنون معاً بموجب القانون بالرغم من اللاتجانس الديني والعنقي والثقافي الضخم للبلاد". ومثل كافة الدول، لا تخلو الولايات المتحدة من الإخفاقات. و على الرغم من ذلك، فإن المثال الأمريكي للحرية و المساواة و الحكم الذاتي الديمقراطي لطالما ألهم، و لا يزال يُلهم، أبطال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، و شجعت المناصرة الأمريكية لحقوق الإنسان عشرات الملايين من النساء و الرجال الذين يعانون في ظل الأنظمة المستبدة التي دأبت على سحق حقوق مواطنيها.

في هذه اللحظة العصبية للأمة، تأمل اللجنة أن يغذي هذا التقرير ذلك المزيج المعقد من الكبرياء و التواضع الذي بين المتطلبات الأساسية الأكثر صعوبة المنال و الضرورة لسياسة خارجية - و سياسة داخلية - تقوم على المبادئ التأسيسية لأميركا.

في عالم اليوم المتعدد الأقطاب ، من السهل رؤية أن مشروع القرن الماضي الطموح لحقوق الإنسان في أزمة.

I. المقدمة

في منتصف القرن العشرين، بعد حربين عالميتين اتسمتا بأعمال وحشية غير مسبوقة، عُدلت التضاريس الأخلاقية للعلاقات الدولية إلى الأبد بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تهيئة الظروف لمستقبل أفضل. كانت الولايات المتحدة قوة رئيسية في كل لحظة من تلك الحظوات التحولية: تأسيس الأمم المتحدة بميثاقها الذي يعلن تعزيز حقوق الإنسان كأحد أهدافها؛ ومحاكمات نورمبرج الموضحة أن معاملة الدولة لمواطنيها لم تعد تعدّ محصنة ضد التدقيق و التدايعيات الخارجية؛ و السخاء غير المسبوق لخطة مارشال لإدارة ترومان التي تعهدت بإعادة بناء أوروبا التي مزقتها الحرب و التي استندت بشكل صريح إلى القناعة بأن حقوق الإنسان الأساسية و الأسواق الحرة و الأمن الغذائي يعتبروا أموراً يعزز بعضهم البعض؛ و موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمبادئه الجوهرية القليلة التي يمكن أن يلجأ إليها شعوب ذو خلفيات كبيرة الاختلاف.

في قلب عملية التحول تلك كمنت فكرة أن جميع البشر لديهم حقوقاً أساسية معينة، وهي فكرة عكست إعلان استقلال الولايات المتحدة نفسها. لقد كانت علامة مشجعة أن الأعضاء المتنوعين بالفعل في الأمم المتحدة حديثة الولادة قد قبلوا الإعلان العالمي باعتباره "معياراً مشتركاً للإنجاز"، أي كنوع من المقياس الذي يمكنهم من خلاله قياس تقدمهم و تقدم بعضهم البعض نحو "مستويات حياة أفضل ضمن حرية أكبر".

و لكن كان هذا الإجماع هشاً. فقد كان دليل على الصلاحية العالمية للمبادئ الواردة في الإعلان أنه لم يكن هناك أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة على استعداد لمعارضتها علناً. و مع ذلك، امتنعت ثماني دول عن التصويت (الست دول التي ألقت الكتلة السوفيتية و المملكة العربية السعودية و جنوب إفريقيا). حتى داخل الدول المؤيدة بقوة مثل الولايات المتحدة، شكك الكثير من الناس في قيمة إعلان غير ملزم يؤكد "الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية" و "بكرامة و قيمة الإنسان". تم اختبار هذا الإيمان بمرارة في الذاكرة الحديثة.

مع ذلك، ولدهشة المتشككين، اكتسبت فكرة حقوق الإنسان قوة في العقود اللاحقة. فقد لعبت دوراً رئيسياً في الحركات التي أدت إلى زوال الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، و إسقاط الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية، و تراجع الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية. حُملت رسالتها إلى القاصي والداني بواسطة جيش عظيم من المنظمات غير الحكومية، كبيرها وصغيرها - "عنفود فضولي" توغل في عمق المجتمعات المغلقة. أصبح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نموذجاً لوثائق الحقوق في كثير من الدساتير بعد الحرب العالمية الثانية. و في الولايات المتحدة، أصبح ترويج حقوق الإنسان هدفاً رئيسياً للسياسة الخارجية، على الرغم من أن التركيز اختلف باختلاف الظروف و أولويات الإدارات التالية.

الا أنه في عالم اليوم المتعدد الأقطاب ، من السهل رؤية أن مشروع القرن الماضي الطموح لحقوق الإنسان في أزمة. فالإجماع العريض الذي دعم ذات مرة مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصبح أكثر هشاشة من أي وقت مضى، حتى مع استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و كرامته على قدم وساق. هناك بعض الدول رغم عدم رفضها هذه المبادئ صراحة، إلا إنها تشكك في أن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً هي حقوق "عالمية غير قابلة للتجزئة و مترابطة و متشابكة". البعض، مثل الصين، يروج لتصور لحقوق الإنسان يحرم المواطنين من الحريات المدنية و السياسية باعتبارها غير متسقة مع التدابير الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من التعامل مع هذه الحقوق باعتبارها تدعم بعضها

البعض. في هذه اللحظة، يبدو أن حتى بعض الديمقراطيات الليبرالية سهت عن الضرورة الملحة لحقوق الإنسان في سياسة خارجية شاملة.

مزيد من التآكل في مشروع حقوق الإنسان نتج عن خلاف واسع النطاق حول طبيعة و نطاق الحقوق الأساسية، و الإحباط من أداء المؤسسات الدولية، و الإفراط في استخدام لغة الحقوق مع تأثير مثبت على التسوية و صنع القرار الديمقراطي. في ذات الوقت، يعاني أكثر من نصف سكان العالم في ظل أنظمة تُحرّم أبسط الحريات بشكل منهجي فيها، أو في ظل أنظمة ضعيفة للغاية أو غير راغبة في حماية الحقوق الفردية، خاصة في سياق الصراع العرقي. في ذات الوقت، تنشأ مخاطر جديدة على حرية وكرامة الإنسان في شكل التطور التكنولوجي السريع. باختصار، يتم الآن سوء فهم حقوق الإنسان من قبل الكثيرين، و التلاعب بها من قبل البعض، و رفضها من قبل أسوأ المنتهكين في العالم، و تتعرض لتهديدات جديدة تنذر بالسوء.

على ضوء هذه التحديات المتصاعدة، قرر وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو في عام 2019 أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة مطلّعة لدور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية التي تخدم المصالح الأمريكية، و تعكس المثل الأمريكية، و تفي بالالتزامات الدولية التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها. لتحقيق هذه الغاية، أنشأ اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف، و هي هيئة استشارية مستقلة غير حزبية تم إنشاؤها بموجب قانون اللجان الاستشارية الاتحادية لعام 1972.

إن مهمة اللجنة، كما ورد في ميثاقها، "ليست اكتشاف مبادئ جديدة، ولكن تقديم المشورة إلى الوزير بشأن تعزيز الحرية الفردية، و المساواة الإنسانية، و الديمقراطية من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة". ينص الميثاق أيضاً على أن مشورة اللجنة يجب أن "ترتكز على المبادئ التأسيسية لأمتنا و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948".

تتماشى هذه المهمة مع كل من روح إعلان الاستقلال وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يؤكد إعلان الاستقلال أن المهمة الأساسية للحكومة هي تأمين الحقوق المتأصلة في جميع الأشخاص - أطلق عليها مؤسسو أمريكا "الحقوق غير القابلة للتصرف" - في حين توفّع تماماً و اضعوا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن تنظر دول العالم المتنوعة في داخل تقاليدنا الخاصة بها المتفردة لإيجاد الدعم للمبادئ الأساسية التي أوجزها الإعلان العالمي.

وكما فصلّ الوزير، كانت التعليمات المعطاة للجنة هي أن تركز على المبدأ وليس على صياغة سياسة. وإدراكاً بأن السياسة الخارجية يجب أن تُصمم وفقاً للظروف المتغيرة، و يجب بالضرورة أن تأخذ في الاعتبار الكثير من العوامل الأخرى إلى جانب حقوق الإنسان، فإن اللجنة لم تسعى إلى الدخول في مناقشات حول تطبيق مبادئ حقوق الإنسان على خلافات حالية معينة. بدلاً من ذلك، سعت جاهدة إلى تسليط الضوء على هذه المبادئ و توضيح سوء الفهم و التشوش الشائعين بهدف مساعدة من يتحملون المسؤولية الثقيلة لاتخاذ قرارات بشأن السياسات قائمة على مبدأ و حكمة. أنه من أمل اللجنة أن يكون هذا التقرير مفيداً للأشخاص الذين يشاركون يوماً بعد يوم في صياغة سياسة خارجية جديرة بأمة أنشأت على اعتبار أن جميع البشر قد خلقوا متساوين و مُنحوا حقوقاً معينة غير قابلة للتصرف. و تأمل اللجنة أيضاً أن يحفز هذا التقرير النقاش بين المواطنين و أصدقاء الحرية حول العالم حول تأمين حقوق الإنسان.

و وافية بتفويضها لتأسيس مشورتها على كل من التقليد المميز للولايات المتحدة بشأن الحقوق و مبادئ الإعلان العالمي، فقد شرعت اللجنة في برنامج لدراسة النصوص و التعليقات ذات الصلة، بما في ذلك نصوص مقدمة من المواطنين و المنظمات الغير حكومية. وقد تشاورت اللجنة بشكل واسع، مع كل من المتخصصين في وزارة الخارجية و مع خبراء و نشطاء خارجها ممن يمثلون نطاق واسع من الحكمة

والخبرة في مجال حقوق الإنسان والسياسة الخارجية. لقد استمع الذين حضروا الجلسات العامة إلى مناقشات اللجنة مع الخبراء المدعويين، و أتيحت لهم الفرصة لطرح أسئلة على أعضاء اللجنة و تقديم تعليقاتهم الخاصة، مما أثرى مداولات اللجنة.

انكبت اللجنة أولاً على مراجعة المبادئ التي شكلت التقليد الأمريكي الديناميكي المميز للحقوق على مر السنين. ثم استعرضت العلاقة بين تلك المبادئ و المبادئ الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تلك المدرجة في صكوك أخرى تبنتها الولايات المتحدة. يقدم هذا التقرير الملاحظات التي انبثقت عن تلك العملية من حيث صلتها بالسياسة الخارجية الأمريكية.

أعضاء اللجنة الموقعون أدناه، مثل مواطنينا الأمريكيين، ليست لدينا عقلية واحدة إزاء العديد من القضايا حيث يوجد تفسيرات متضاربة لمطالبات حقوق الإنسان - الإجهاض، و التدابير الإيجابية، و عقوبة الإعدام، على سبيل المثال لا الحصر. ولكن مع وجود مئات الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم ممن يعانون من أشكال شديدة من الحرمان في ظل أنظمة استبدادية قاسية، فلدينا عقلية واحدة إزاء الحاجة الملحة لأن تدعم الولايات المتحدة حقوق الإنسان بشدة في سياستها الخارجية. و مع مواجهة الحرية، و المساواة بين البشر، و الديمقراطية معارضة إيديولوجية شديدة من دول قوية، فهذه ليست اللحظة الذي تضطرب فيه الديمقراطيات الليبرالية في العالم في الدفاع عن المبادئ التي مكنتها من تحقيق "مستوى حياة أفضل في ظل حرية أكبر". يجب على أمريكا أن ترتقي إلى مستوى تحديات اليوم بنفس الطاقة و الروح التي جلبتها لبناء نظام دولي جديد في أعقاب حربين عالميتين.

وفي ذات الوقت، نحن ندرك تماماً أن أمريكا يمكنها أن تكون مدافعة فعالة عن حقوق الإنسان في الخارج فقط إذا برهنت على التزامها بنفس هذه الحقوق في الداخل. تعتمد مصداقية مناصرة الولايات المتحدة لحقوق الإنسان في الخارج على يقظة الأمة في تأكيد تمتع جميع مواطنيها بكامل حقوق الإنسان الأساسية. مع توجه أنظار العالم نحوها، يجب على أمريكا أن تُظهر نفس الفحص الذاتي الصادق و الجهود التحسينية التي تتوقعها من الآخرين.

وتماماً كما فعل الاتحاد السوفيتي في عام 1948، سارعت الصين وإيران وروسيا إلى اتهام بلادنا بأن فشلها على الصعيد الداخلي يدمر مكانتها في الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية اليوم. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي تكافؤ أخلاقي بين دول تحترم الحقوق و تخفق في التّقدم نحو مُثلها العليا، و دول تسحق باستمرار و بكثافة حقوق مواطنيها الإنسانية.

و عليه، نقدم هذا التقرير بروح إيلانور روزفلت عندما وقفت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول من عام 1948 لتحث على الموافقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن شغفها بحقوق الإنسان الدولية لم يكن يعادله إلا شغفها بالعدالة العرقية داخل الوطن حيث، أصرت بشكل متكرر، على الرغم من الانتقادات الشديدة خلال الحرب العالمية الثانية، على أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تدّعي أنها ديمقراطية طالما لم يكن لدى الأمريكيين الأفارقة الحقوق الديمقراطية. وفي ختام خطابها في ذلك المساء، تحلت بالعزم و التواضع على حد سواء، و اقتبست عن وزير الخارجية جورج مارشال:

"دعوا هذه الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة أن توافق بأغلبية ساحقة على إعلان حقوق الإنسان باعتبارها بيان للسلوك للجميع؛ و دعونا نحن، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، و اعين لأوجه قصورنا و عيوبنا، أن نضافر جهودنا بكل إيمان للارتقاء إلى هذا المستوى الرفيع".

يتبنى أعضاء اللجنة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف هذا المستوى الرفيع. نأمل أن فحص هذا التقرير للالتزام أمريكا بحقوق الإنسان، على ضوء المبادئ التأسيسية للأمة والمبادئ العالمية التي تبنتها، سوف يطلق حوار من شأنه تحسين قدرة المواطنين - داخل وخارج الحكومة - على الارتقاء إليها.

II. التقليد الأمريكي المتميز بشأن الحقوق

تتبع التجربة الأمريكية في الحكم الذاتي الحر و الديمقراطية من عدة مصادر. كان الرعايا البريطانيون في القرن السابع عشر الذين استقروا و بنوا مجتمعات مزدهرة على طول الساحل الشرقي لما اعتبروه عالماً جديداً قد جلبوا معهم طائفة متنوعة من التقاليد. هذه التقاليد عززت بعضها البعض و تباعدت في اتجاهات مختلفة في ذات الوقت. في نهاية المطاف، أدى تشابكها إلى صعود روح وطنية ديناميكية مميزة.

من بين التقاليد التي شكلت الروح الأمريكية برزت ثلاث منها: المسيحية البروتستانتية، التي مارسها المواطنون على نطاق واسع في ذلك الوقت، المليئة بتعاليم الكتاب المقدس الجميلة بأن كل إنسان مشيع بالكرامة و يحمل مسؤوليات تجاه إخوته من بني البشر لأن كل واحد منهم صنع على صورة الله؛ و المثل الجمهورية المدنية المتجذرة في روما الكلاسيكية، شددت على أن الحرية و المساواة بموجب القانون تعتمد على المواطنة الأخلاقية التي تتبنى التزامات الحكم الذاتي؛ و الليبرالية الكلاسيكية وضعت في مقدمة و مركز السياسة افتراض أخلاقي أن البشر بطبيعتهم أحرار و متساوون، مما عزز الاقتناع السياسي بأن الحكومة الشرعية مستمدة من موافقة المحكومين.

على الرغم من التوتر المستمر بينهم، كل واحد من التقاليد المميزة التي غذت الروح الأمريكية ساهمت في الاعتقاد الأساسي بأن المسؤولية الرئيسية للحكومة هي ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف - أي الحقوق المتأصلة في جميع الأشخاص. يؤكد [إعلان الاستقلال](#) هذه القناعة الأساسية، كما ينشئ [دستور الولايات المتحدة](#) المؤسسات السياسية لتحقيق ذلك. و في الواقع، الكثير من التاريخ الأمريكي يمكن فهمه ككفاح من أجل الوفاء بالوعد التأسيسي للأمة بتأمين ما أصبح يسمى بحقوق الإنسان، يتمتع بها جميع الأشخاص الذين يعيشون بموجب قوانين البلاد.

كما هو الحال في جميع الدول، هناك في أمريكا الكثير من الأمور التي نكافحها: محنة العبودية؛ التهجير القسري للأمريكيين الأصليين من أراضي أسلافهم؛ التمييز ضد المهاجرين و الأقليات الضعيفة الأخرى؛ فرض مسؤوليات قانونية على و حجب الفرص عن المرأة.

إن احترام الحقوق غير القابلة للتصرف يتطلب اعترافاً صريحاً ليس فقط بالمجالات التي أخفقت فيها الولايات المتحدة في مبادئها، ولكن أيضاً الاعتراف الخاص بخطيئة الرق - وهو نظام قديم قدم الحضارة الإنسانية و أعمق انتهاك للحقوق غير القابلة للتصرف قامت به أمتنا. إن العبودية المحمية قانونياً و الراسخة مؤسسياً و التي شوهدت الولايات المتحدة عند ولادتها حطت من قدر إخوة من بني البشر ليصبحوا ممتلكات يتم شراؤهم و بيعهم و استخدامهم كوسائل لمنفعة ملاكهم. أدرك الكثير من المؤسسين من ملاك العبيد، و لاسيما توماس جيفرسون، أنه على ضوء الحقوق غير القابلة للتصرف لا يمكن النظر إلى العبودية إلا على أنها نظام قاسي لا يمكن الدفاع عنه. في تأملاته للعبودية في [ملاحظات عن ولاية فيرجينيا](#)، كتب "أرتجف من أجل بلدي حين أتفكر بأن الله عادل". ومع ذلك، فقد تطلّب الأمر حرباً أهلية فاجعة، كلفت من الأرواح الأمريكية أكثر بكثير من أي نزاع آخر في تاريخ الأمة، لتمكين الحكومة الفيدرالية من إعلان أن العبودية غير قانونية. و تطلّب الأمر قرناً آخر من النضال لإدراج حمايات في قوانين البلاد تكفل للأمريكيين الأفارقة حقوقهم المدنية و السياسية. و لا تزال أمتنا تعمل كي تأمن، في قوانينها و ثقافتها، الاحترام لكافة الأشخاص الذي تقتضيه قناعاتنا التأسيسية.

لقد كان عمل الأمريكيين عبر الأجيال هو فهم أن الحقوق غير القابلة للتصرف، التي تحققت جزئياً في امتيازات و حمايات المواطنة، تنطبق على جميع الأشخاص دون قيد أو شرط. و بعيداً عن النكاران، بل يمثل هذا التقدم في الفهم إخلاصاً، للمبادئ التأسيسية للأمة.

كان التقدم نحو تأمين الحقوق للجميع بطيئاً بشكل مؤلم في كثير من الأحيان و قاطعته فترات من التراجع المرثي. رغم عدم ضمان أي من قوانين التاريخ العاتية نجاح التجربة الأمريكية في الحرية المأمورة، بعد 244 عاماً من ولادة الأمة، يمكن للولايات المتحدة أن تفخر بالحرية و التسامح و التنوع الذي حققته. و في نفس الوقت، على الأمة أن تتواضع في ظل العمل الذي ما يزال يتعين عليها القيام به. يعكس الفخر و التواضع على حد سواء القناعة التأسيسية للأمة أن البشر يتمتعون بتساو بالحقوق المتأصلة، و التزامها المتين بالتشكيل الدستوري للحكومة التي تم إنشاؤها لتأمين هذه الحقوق.

إن فكرة وجود فئات مختلفة من الإنسانية بامتيازات و حصانات مختلفة هي فكرة تحتضر على أية حال. إن كفاح أمريكا الطويل و الشاق يمكن أن يوفر إرشادات وإلهام لقضية حقوق الإنسان اليوم. التجربة الأمريكية تشير إلى أن تأمين الحقوق غير القابلة للتصرف يبدأ بالاستقلال و السيادة اللذان يمكنان الشعب من تحديد مساره و تحمل المسؤولية عن قراراته.

أ. إعلان الاستقلال

كان قرار المستعمرين الهام في يوليو/ تموز من عام 1776 بالانفصال عن إنجلترا ليحكموا أنفسهم هو المرة الأولى في تاريخ البشرية التي تأتي دولة مستقلة فيها للوجود بتأكيد مبدأ أخلاقي عالمي سما فوق، و خدم كمعيار، لكل الحكومات. إن ذلك المبدأ - أن جميع البشر بطبيعتهم أحرار و متساوون - له جذور في المعتقدات المتعلقة بالطبيعة البشرية و المنطق و الله، وله تداعيات عميقة على السياسة.

لقد كان الغرض الرئيسي من إعلان الاستقلال هو إعلان حل الروابط السياسية التي ربطت الأمريكيين ببريطانيا العظمى و إعلان أن المستعمرات الـ 13 "يجب أن تكون، و من حقها أن تكون، ولايات حرة و مستقلة". و قد برر الإعلان هذه الخطوات الجذرية عن طريق قائمة طويلة من ادعاءات الحكم الاستبدادي الموجهة ضد الملك جورج الثالث. لقد سعى الأمريكيون للحصول لأنفسهم على ما اعتبروه حق لجميع الشعوب: "أن يتخذوا، من بين القوى الموجودة على الأرض، المركز المنفصل و المتكافئ الذي تكفله لهم قوانين الطبيعة و إله الطبيعة". و يرجع جزئياً إلى هذه القناعة بالمساواة بين الشعوب ومصالحهم المشتركة في الحرية اعتبار الإعلان أن استقلال الولايات المتحدة مسألة شئون خارجية أيضاً، ملاحظاً أن "الاحترام اللائق للآراء البشرية يتطلب من" الشعب الأمريكي "أن يعلن عن الأسباب التي دعت له للانفصال". وكما أشار ابراهام لينكن بعد 84 عاماً، إن المؤلف الرئيسي للإعلان توماس جيفرسون، في خضم "الضغط الكبير للنضال من أجل الاستقلال الوطني من قبل شعب واحد، كانت لديه رباطة الجأش و بعد النظر و القدرة على أن يُدرج، في مجرد وثيقة ثورية، حقيقة مجردة، تنطبق على كافة الناس و كافة الأزمان".

إن الحقيقة المجردة التي أشار إليها لينكن تقف عند مركز العقيدة الأمريكية: "نتمسك بهذه الحقائق باعتبارها بديهية، أن جميع الناس خلقوا متساوين، أنهم وهبوا من خالقهم حقوقاً معينة غير قابلة للتصرف، من بينها الحق في الحياة و الحرية و السعي وراء السعادة".

ينسب الإعلان أساساً فورية للحقوق غير القابلة للتصرف، تروق كلاً من الفلسفة و الإيمان، و العقل و الوحي. إن مجرد فكرة الحقوق المتأصلة في جميع الأشخاص تفترض مسبقاً أن البشر لديهم طبيعة أو جوهر يستمران من حقبة تاريخية إلى حقبة تاريخية أخرى على الرغم من التنوع الملحوظ للأمم و الشعوب عبر الثقافات.

تبرز الآن، كما برزت في ذلك الحين، أسئلة مهمة حول تلك الأسس الفوقية. إلى أي مدى تستند الحقوق غير القابلة للتصرف إلى عمل إله خالق؟ هل يمكن أن يستمر إيمان الناس بهذه الحقوق بدون الإيمان بالله؟ هل يمكن للحقوق غير القابلة للتصرف أن تعرف للجميع من خلال المنطق؟ بأية طرق ترتبط الحقوق غير القابلة للتصرف بقوانين الطبيعة التي تنزع إلى التمحور حول الحرية الفردية و التي درسها الفلاسفة المحدثون المبكرون؟ بأية طرق ترتبط الحقوق غير القابلة للتصرف بالقانون الطبيعي الذي يركز على الواجبات و الفضائل و التي تُعتبر لحد بعيد أساس الفلسفة السياسية في العصور الوسطى؟ و بأية الطرق ترتبط الحقوق غير القابلة للتصرف بما يُعتبر، فقط بطبيعته، المحور المركزي للفلسفة السياسية الكلاسيكية؟ لم تكن هناك إجابة واحدة حاسمة على هذه الأسئلة الغيبية في عام 1776. هناك إجابات أقل اليوم، حيث أصبحت الأفكار المتعلقة بالطبيعة البشرية و المنطق الموضوعي، و العقل، و الله الخالق أفكاراً مضمومة وسط المثقفين، بينما ارتفعت شعبية الرأي أنه يمكن تفسير البشر كاملاً من حيث الخصائص الفيزيائية لأجسادهم.

و بانضمامنا إلى المناقشة القديمة قدم الجمهورية حول المصادر النهائية للحقوق غير القابلة للتصرف فمن الملائم أيضاً أن نعترف بالدور الذي لعبته التقاليد في تجذيرها في الروح الأمريكية. مهما كانت كيفية حل الجدل الفلسفي حول العقل والطبيعة و الله، فإن تأكيد الإعلان على الحقوق المتأصلة في جميع البشر في كل مكان قد أصبح، على مر القرون، منسوجاً بعمق في المعتقدات و الممارسات و المؤسسات الأمريكية، و يدعم الإرث الأخلاقي و السياسي للأمة.

يؤكد الإعلان أيضاً على ما يعتبره حقيقة بديهية مفادها أن المهمة الأولى للمجتمع السياسي هي ضمان احترام الحقوق غير القابلة للتصرف "الضمان هذه الحقوق يتم إقامة الحكومات بين البشر". يرتبط الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف ارتباطاً لا ينفصم بالمؤسسات السياسية والقوانين - والمجتمع والثقافة التي تدعمها. وعلى إثر ذلك، يضيف الإعلان مبدأ ديمقراطياً: الحكومات القادرة على ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف هي حكومات متجذرة في الشعب، "تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين".

لا يحدد الإعلان شكلاً محدداً يجب أن تكون عليه الحكومة، ولكنه بالتأكيد يؤكد حق الشعب في تشكيل الحكومة على الشكل "الذي سيبدو لهم" أنه كفيل بتعزيز سلامتهم وسعادتهم. وفي هذا الشأن، يعترف الإعلان بالتنوع الحتمي للمؤسسات السياسية والقوانين التي يتم من خلالها ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف وفي حين أن الوثيقة لا تعطي أي دولة الحق في أن تملّي على دولة أخرى شكل حكومتها أو تتدخل في شؤونها الداخلية، فإنها تشير إلى أنه يجب الحكم على المؤسسات السياسية والقوانين في جميع الدول من خلال قدرتها على ضمان الحقوق التي ينتشر فيها الأفراد في كل مكان.

إن القول بأن حقاً ما، كما فهمه المؤسسون، هو حق غير قابل للتصرف، يعني أنه لا ينفصل عن إنسانيتنا، وبالتالي نميزه عن أنواع أخرى من الحقوق. إن الاختلاف الأساسي هو بين الحقوق غير القابلة للتصرف - التي يشار إليها أحياناً بالحقوق الطبيعية في حقبة التأسيس وتسمى اليوم عادة بحقوق الإنسان - والحقوق الإيجابية.

الحقوق غير القابلة للتصرف هي حقوق عالمية وغير قابلة للتحويل. إنها موجودة قبل السياسة، بمعنى أنها لم توضع بواسطة أشخاص أو مجتمع، بل إنها وضعت المعايير للسياسة. وهي ليست مدينة بوجودها لقرارات السلطات أو ممارسات التقاليد المختلفة، بل مدينة بذلك لأساسيات إنسانيتنا. إنها لا تقوم فقط على العادات أو القانون أو التفضيل. لا يفقد البشر أبداً حقوقهم غير القابلة للتصرف - رغم أنها يمكن أن تُنتهك - لأن هذه الحقوق ضرورية للكرامة والقدرة على الحرية المنسوجتين في الطبيعة البشرية.

على النقيض من ذلك، الحقوق الإيجابية وُضعت من قبل المجتمع المدني، ويمكن أن توجد فقط في المجتمع المدني. إن الحقوق الإيجابية تدين بوجودها للعادات والتقاليد والقانون الوضعي، وهو القانون الذي وضعه البشر. ونظراً لأن العادات والتقاليد والقانون الوضعي يختلفون من بلد لآخر، تختلف كذلك الحقوق الإيجابية. وقد تتطور الحقوق الإيجابية في نفس البلد على مر القرون، ويمكن تشريعها في لحظة مميزة، ويمكن تعديلها أو إلغاؤها وفقاً لقرارات السلطة الحاكمة.

إن القول بأن الحقوق الإيجابية ليست عالمية لا يعني على أية حال إنكار أهميتها، والقول بأنها متميزة عن الحقوق غير القابلة للتصرف لا يعني إنكار أن الاثنين يمكن أن يكونا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً في الشؤون السياسية. توفر الحقوق غير القابلة للتصرف معياراً يمكن من خلاله الحكم على الحقوق الإيجابية والقانون الوضعي، في حين أن الحقوق الإيجابية والقانون الوضعي يجعلان الوعد بضمان الحقوق غير القابلة للتصرف أمراً ملموساً من خلال التعبير عن الحقوق غير القابلة للتصرف وتجسيدها. ويمكن رؤية ذلك في التقليد السياسي الأمريكي: الحقوق غير القابلة للتصرف التي أعلن عنها في الإعلان مضمونة في الدستور، وهو عمل قام به شعب معين.

إن الحقوق، سواء كانت غير قابلة للتصرف أو وضعية، لا توجد من فراغ. إنها تنطوي على مسؤوليات، تبدأ بمسؤولية احترام حقوق الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق تجعلنا نميل إلى المجتمع، لأنها تحكم علاقتنا مع إخواننا من البشر وهي تتمتع بأفضل حماية وتمارس بشكل أكثر فعالية في المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، من وجهة نظر المؤسسين، فإن ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف هو السمة الرئيسية للمصلحة العامة. وتعتمد الممارسة الفعالة للحقوق على الفضائل، أو على صفات معينة للعقل والشخصية بما في ذلك ضبط النفس والحكم على الأمور بشكل عملي والشجاعة التي تمكن الناس من الاستفادة من الحرية؛ واحترام حقوق الآخرين، وتحمل الأفراد المسؤولية عن أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم؛ والمشاركة في الحكم الذاتي.

وفقاً لإعلان الاستقلال، تضع متطلبات السياسة قيوداً داخل المجتمع المدني على الحرية الطبيعية للعمل بناءً على استنتاجات تتعلق بعدالة القوانين والحكومة. في المجتمع الحر، سترك القوانين طائفة عريضة من النشاط البشري لضمير كل شخص. وفي ذات الوقت، يتوقع من الأفراد طاعة القوانين التي تم سنها حسب الأصول والتي تصدر من الإطار السياسي المتفق عليه، بما في ذلك القوانين التي يرونها غريبة أو حتى تتعارض مع المصلحة العامة.

لكن لا يمكن للمواطنين التخلي تماماً عن حريتهم الطبيعية لتقييم عدالة القوانين. في الواقع، أخذ الإعلان أمراً آخر كحقيقة بديهية وهي أنه إذا "أصبح أي شكل من أشكال الحكومة مدمراً" للحقوق غير القابلة للتصرف "فمن حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها، وأن يشكل حكومة جديدة، يضع أسسها على تلك المبادئ وينظم سلطاتها في تلك الصيغة التي تبدو له أنها من الأرجح أن تحقق سلامته وسعادته".

وفقاً للتقاليد الدستوري الأمريكي، فإن حق الشعب هذا في تغيير أو إلغاء الحكومة هو حق أساسي ومقيد للغاية على حد سواء. كما يكتب جيفرسون، "عندما يكون هناك قطار طويل من الانتهاكات والاعتصام، ويسعى دائماً إلى تحقيق نفس الشيء ويبرهن على تصميمه على الحط من قدرهم في ظل استبداد مطلق"، فعندئذ "يكون من حق الشعب، بل من واجبه، التخلص من هذه الحكومة وتوفير حراس جدد لأمنه في المستقبل". فقط في الظروف القاسية وبالغة الشدة التي تفقد فيها الحكومة شرعيتها من خلال سلوك منهجي ينكر فكرة الحقوق غير القابلة للتصرف، يتحرر المواطنون من القيود التي التزموا بها كأعضاء في مجتمع حر ويجدوا المبرر لإقامة شكل جديد من الحكومة لتأمين حقوقهم.

يجب على أية حال أن يكون الهدف دائماً هي استعادة المجتمع السياسي. إن الحرية المدنية التي يجعلها المجتمع السياسي ممكنة - الحق في السفر؛ إبرام العقود والاتفاقيات؛ امتلاك الممتلكات واستخدامها وشراؤها والتصرف فيها؛ حماية الفرد وممتلكاته؛ تطبيق القوانين الجنائية بشكل متكافئ؛ والمعاملة العادلة والمتساوية في المحاكم - تمكن الأفراد من العيش بأمان في أسرهم ومجتمعاتهم والتمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف.

في مقدمة الحقوق غير القابلة للتصرف التي يتم تكوين الحكومة لتأمينها، من وجهة نظر المؤسسين، هي حقوق الملكية والحرية الدينية. إن المجتمع السياسي الذي يدمر إمكانية إحداها يفقد شرعيته.

بالنسبة للمؤسسين، لا تشير حقوق الملكية فقط إلى السلع المادية وحق الفرد في الحصول على ثمره عمله، بل تشمل أيضاً الحياة والحرية والسعي وراء السعادة. إنهم يفترضون، وفقاً للفيلسوف جون لوك، أن حماية حقوق الملكية مفيدة للجميع من خلال زيادة الحافز لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي يرغب فيها الآخرون.

إلا أن فوائد حقوق الملكية ليست مالية فقط، فحماية حقوق الملكية تُعتبر أيضاً أمراً مركزياً للممارسة الفعالة للحقوق الوضعية والسعي وراء السعادة في الأسرة والمجتمع ومن خلال العبادة. فبدون تمكن المرء من السيطرة على عمله وسلعه وأرضه وبيته وغير ذلك من الممتلكات المادية، لا يستطيع التمتع بالحقوق الفردية بشكل عام ولا بناء حياة مشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن الخيارات التي نقوم بها بشأن ماهية وكيفية ما ننتجه ونبادلّه ونوزعه ونستهلكه يمكن أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية البشر الذين نريد أن ننتمي إليهم. لاسيما، إن حق الملكية الخاصة يحافظ على حيّز خارج حدود الحكومة بشكل عام، وهو حيّز يمكن فيه للأفراد وعائلاتهم والمجتمعات التي يشكلونها السعي وراء السعادة في سلام ورخاء.

إن الأهمية التي أولاها المؤسسون للملكية الخاصة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الإهانة للحقوق غير القابلة للتصرف التي انطوت عند تأسيس الولايات المتحدة على معاملة إخوة من بني البشر كممتلكات. ويفسر ذلك أيضاً السبب في اعتقاد بعض مناصري إلغاء الرق أن امتلاك الممتلكات كان عنصراً ضرورياً للتحرر: لا يمكن للعبيد السابقين التمتع بالاستقلال الاقتصادي ومن ثم التمتع بشكل كامل بحقوقهم غير القابلة للتصرف إلا بعد أن يصبحوا مواطنين من أصحاب الممتلكات.

تتمتع الحرية الدينية بأهمية مماثلة في التقاليد السياسية الأمريكية - كحق غير قابل للتصرف، وأحد الحدود الدائمة على سلطة الدولة، وحامية للبيئة الخصبة للفضائل المدنية. في عام 1785، عبر جيمس ماديسون تعبيراً كلاسيكياً عن محوريتها في فكر مرحلة التأسيس في النصب التذكري والاحتجاج ضد التقييمات الدينية مستشهداً بتعريف الدين في "إعلان فيرجينيا للحقوق"، كتب ماديسون، "نحن نتمسك به من أجل حقيقة أساسية لا يمكن إنكارها، أن الدين أو الواجب الذي ندين به لخالقنا وطريقة تصريفه، لا يمكن توجيههما إلا من خلال العقل والقناعة، ليس بالقوة أو العنف." إن حرية الضمير غير قابلة للتصرف "لأن آراء البشر، التي تعتمد فقط على الأدلة التي تفكر بها عقولهم، لا يمكن أن تتبع إملاءات بشر آخرين". في حين أن الحكومة قد تمارس التعصب وتفرض الأرثوذكسية، إلا أنها لا تستطيع أبداً، في رأي ماديسون، أن تفرض عقيدة دينية حقيقية أو تجبر الناس على عبادة دينية حقيقية. وذلك لأن الإيمان والعبادة التي تتم تحت التهديد بالعنف، والافتقار إلى القناعة والنوايا المقدسة، لا يمكن وصفها بأنها أداء للواجب الديني.

يؤكد ماديسون أن الحرية الدينية غير قابلة للتصرف أيضاً، "لأن ما يُعتبر هنا حقاً تجاه البشر، هو واجب تجاه الخالق". إن واجب أعمال العقل في تحديد محتوى ونطاق الالتزامات الدينية للمرء مشابه لواجب أعمال العقل في تحديد محتوى ونطاق العدالة والالتزامات التي تفرضها. إن الحكومات التي تحترم

الحقوق غير القابلة للتصرف تحافظ على قدرة الذين يعيشون في ظلها على تحديد وممارسة ما هو مناسب وصحيح وصالح، وذلك على نحو يتسق مع الحقوق المماثلة للآخرين.

يتصور البعض على نحو خاطئ أن المفهوم السخي للحرية يجب أن يركز على الشك في الخلاص والعدالة. لماذا يُمنح الناس الحرية في الاختيار إذا كانت إرادة الله وضرورات العدالة معروفة؟ في الواقع، هناك شكوك معينة، ولكنها ليست موجهة إلى الإيمان والعدالة، بل إلى مقدرة المسؤولين الحكوميين على البت بشكل موثوق في أعماق وأكبر الأسئلة. تنبع وجهة نظر ماديسون في الحرية الدينية - مثل الرأي الذي عبر عنه جيفرسون في قانون فرجينيا للحرية الدينية - من فرضية إيمانية حول مصادر الكرامة الإنسانية حتى عندما تحرم الدولة من سلطة إملاء الإجابات النهائية حول الأمور النهائية.

معتمدين على التقاليد الحديثة للحرية والخيط الإنجيلي في تقاليدهم، رأى المؤسسون الأمريكيون أنفسهم رواداً فكريين وسياسيين للحرية الدينية. عندما أدرج ماديسون وزملاؤه في المؤتمر الدستوري في فيلادلفيا في عام 1787، بعد عامين من "النصب التذكاري والاحتجاج ضد التقييمات الدينية"، حظراً على الاختبارات الدينية للمناصب الحكومية في ميثاق الحكومة الجديد، اتخذت الولايات المتحدة خطوة لم تتخذها أي دولة أخرى على الإطلاق. في عام 1788، أثناء موكب في فيلادلفيا احتفالاً بالتصديق على نظام الحكم الجديد في أمريكا، تعجب الدكتور بنجامين راش، الذي وقع على الإعلان، من رؤية رجال الدين من أديان المدينة المتنوعة وهم يسيرون يداً بيد. أشار راش إلى أنه "لم يكن هناك شعار أكثر اتفاقاً" مع الدستور لأنه "يفتح كل سلطاته ومكاتبه على حد سواء، ليس فقط لكل طوائف المسيحيين، بل للبشر المستحقين من كافة الأديان".

عبر الرئيس جورج واشنطن عن الطريق الجديد الذي سلكته أمته الفتية في [رسالته](#) عام 1790 إلى يهود نيويورك. على نحو مغاير لأوروبا، التي كانت لا تزال تفرض التزامات على أساس الدين وتنظم التعبير العلني عن الإيمان، فإن الولايات المتحدة كفلت للناس التمتع المتكافئ بالحرية الدينية بغض النظر عن عقيدتهم: "يتمتع الجميع على حد سواء بحرية الضمير وحصانات المواطنة". لم تكفل الولايات المتحدة الحرية الدينية على مفضل بل بسماحة: "لم يعد يتم الحديث الآن عن التسامح كما لو أنه من خلال تدليل فئة ما من الناس تمتعت فئة أخرى بممارسة حقوقها الطبيعية المتأصلة. لحسن الحظ، فإن حكومة الولايات المتحدة، التي لا تفر التمييز، ولا تساعد على الاضطهاد، تطلب فقط من الذين يعيشون تحت حمايتها أن يتصرفوا كمواطنين صالحين وأن يقدموا لها دعمهم الفعلي في كل المناسبات".

ب. الدستور

تمثلت عبقرية الدستور، الذي تمت صياغته في عام 1787 ودخل حيز التنفيذ عام 1788، في وضع تصميم فريد لحكومة قادرة على تأمين الحقوق غير القابلة للتصرف التي أكدها إعلان الاستقلال. يترجم الدستور الوعد العالمي بالحقوق الأساسية لجميع الأشخاص في القوانين الوضعية المميزة للجمهورية الأمريكية.

وفقاً للديباجة، فإن أهداف الدستور متعددة: "نحن شعب الولايات المتحدة، رغبة منا في إنشاء اتحاد أكثر كمالاً، وفي إقامة العدالة، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير سبل الدفاع المشترك، وتعزيز الرفاه العام، وتأمين نعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة، نقرر ونضع هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية". في سبع مواد صارمة، ينص الدستور الأصلي - الذي كانت صياغته والتصديق عليها أفعالاً استثنائية للحكم الذاتي - على ترتيبات مؤسسية تهدف إلى تمكين الناس من خلال الحكم الذاتي من تأمين حقوقهم غير القابلة للتصرف في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة.

إن الوسيلة الأساسية التي يُمكن الدستور من خلالها الشعب من الحصول على هذه النعم هي من خلال الهيكل الذي يمنحه للحكومة والقيود التي يفرضها عليها. تُعتبر الحكومة المحدودة ضرورية للغاية لحماية الحقوق غير القابلة للتصرف لأن الأغلبية تميل إلى الإضرار بالحرية الفردية، والمسؤولون الحكوميون يميلون إلى وضع أفضليتهم الخاصة وطموحاتهم الحزبية قبل المصلحة العامة. هذا لا يعني أن ننكر قدرة الناس أو المسؤولين الحكوميين على اتخاذ إجراءات مدفوعة بروح المصلحة العامة، بل الاعتراف بالحاجة إلى ضمانات مؤسسية للحقوق بسبب عدم موثوقية الدوافع السامية. وأيضاً لا يعني التغاضي عن أنه يجب على الحكومة، ضمن حدودها، أن تعمل بحيوية وفعالية لحماية الحقوق.

يعمل الإطار المعقد للدستور على تقييد النزوات المؤقتة والأهواء العابرة لأية أغلبية أو صاحب منصب؛ كما يعمل على تهدئة عواطف الموظفين العموميين وعواطف الشعب وإعادة توجيه السياسة نحو الأهداف الملائمة دستورياً؛ ويبحث على حل وسط بين الفصائل التي تنشأ لا محالة في المجتمعات الحرة. وبالتالي فإن الحكومة التي تخضع للإشراف على هذا النحو لن تكون سلبية أو بطيئة. في الواقع، يهدف تصميم الدستور إلى توجيه الطاقة نحو الدفاع عن الحقوق.

يتضمن الميثاق الأمريكي باعتباره نتاجاً لمداوات مطولة ومفاوضات معقدة، طائفة متنوعة من الترتيبات المؤسسية - يرجع بعضها إلى الفكر الكلاسيكي، وبعضها من طراز حديث واضح، وبعضها من التصميم الهجين - لتأمين الحقوق عن طريق تقييد الحكومة. تشمل هذه الترتيبات حصر السلطات الشرعية للحكومة الاتحادية؛ وتقسيم السلطة أولاً بين مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي ثم تقسيمها بين الفروع الثلاثة للحكومة الاتحادية؛ والسلطة التنفيذية الوحدية؛ وهيئة تشريعية من مجلسين؛ وقضاء مستقل؛ وشرعة الحقوق، التي أُضيفت بعد ثلاث سنوات من دخول الدستور الأصلي حيز التنفيذ.

فلننظر في بعض هذه الترتيبات. يحصر الدستور الحكومة في ضمان الحقوق من خلال حصر ممارسة سلطة الحكومة في مهام وأغراض محددة. على سبيل المثال، يحمي الدستور حرية التعبير في المقام الأول من خلال رفض منح الكونغرس السلطة لتمرير قوانين تفرض أو تحظر المعتقدات والأقوال والمطبوعات.

الطريقة الأخرى التي يُقيد بها الدستور الحكومة من أجل الحرية هي من خلال الفيدرالية، التي توزع السلطة بين الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. يتمتع كل مستوى من مستويات الحكومة بصلاحياته ومزاياه. الدستور - إلى جانب القوانين التي سنت والمعاهدات التي صدقت عليها الحكومة الاتحادية بموجب سلطتها - يُعتبر "القانون الأعلى للبلاد". في ذات الوقت، يتيح الدستور لحكومات الولايات، القريبة من الناخبين، مجالاً واسعاً للتشريع من أجل الرفاه العام للشعب. وهذا يسمح للأغلبية في كل ولاية باعتماد القوانين التي تناسب مجتمعاتهم على أفضل وجه - والعمل بمثابة "مختبرات للديمقراطية"، كما أشار قاضي المحكمة العليا لويس برانديز في القرن العشرين. يجب الاعتراف بأنه تحت راية حقوق الولايات، استغلت الولايات النظام الفيدرالي لحماية العبودية وإطالة أمد التمييز. ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن التوزيع الدستوري للسلطة بين حكومة الولايات المتحدة وحكومات الولايات التي تشكل الأمة سمح للأفراد ومجتمعاتهم في جميع أرجاء البلاد بالسعي وراء السعادة، كما يفهمونها، إلى درجة كبيرة.

الطريقة الثالثة التي يُقيد بها الدستور الحكومة لضمان الحقوق هي من خلال فصل السلطة السياسية وتوزيعها على ثلاثة فروع مختلفة، يُعطي لكل واحد منها الوسائل الكفيلة للتحقق من الفرعين الآخرين وتحقيق التوازن بينهما. على سبيل المثال، لكي يسن الجهاز التشريعي أحد القوانين فإنه يحتاج إلى الحصول على توقيع الرئيس، المناطة به السلطة التنفيذية، أو الحصول على الأغلبية العظمى في مجلسي

الكونغرس. ولكي يتم شن حرباً، يعتمد الرئيس وهو القائد العام للقوات المسلحة، على الكونغرس لإعلان الحرب والحصول على التمويل الذي يمكن للكونغرس توفيره أو حجبها. ويجوز للمحكمة العليا أن تعتبر قوانين أجازها الكونغرس ووقع عليها الرئيس كقوانين غير دستورية، على الرغم من أن الرئيس يرشح قضاة السلطة القضائية الفيدرالية ويعتمد الكونغرس هذه الترشيحات. لقد تم تصميم هذه الضوابط والتوازنات لتمكين أعضاء أي فرع من فروع الحكومة من صد الجهود التي يبذلها فرع آخر لتجميع السلطة الكافية للتغول على حقوق الشعب.

ومع ذلك، لا يمكن للتصميم الدقيق للمؤسسات وحده أن يحقق أغراض الحكومة في حماية الحقوق غير القابلة للتصرف وحماية مجموعة الحقوق الإيجابية الأخرى التي تتحقق من خلالها. الفضيلة العامة - وهي تعني إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة بشكل طوعي- تُعتبر ضرورية أيضاً. ومن هنا تأتي أهمية التجربة المدنية-الجمهورية، المتجذرة بعمق في البلديات التي تتمتع بالحكم الذاتي في البلاد، والأسر القوية، والمجتمعات الدينية، وطائفة متنوعة من الجمعيات الطوعية التي تقف بين المواطن والدولة. هذه الهيئات تعزز أيضاً الفضيلة الفردية التي تشمل ما أسماه ألكسيس دي توكفيل في كتابه *الديمقراطية في أمريكا*، "الفهم الجيد للمصلحة الذاتية"، والتي تنطوي على تنمية الانضباط الذاتي والمهارات الحاسمة لتحقيق أهداف المرء.

في *الأوراق الفيدرالية*، التعليق غير المسبوق على الدستور، يسلط جيمس ماديسون الضوء على اعتماد التجربة الأمريكية في الحكم الحر والديمقراطي على شخصية وكفاءة مواطنيها. بشكل عام، وتركز *الأوراق الفيدرالية* على شرح كيف أن تصميم الحكومة الجديدة يتضمن ترتيبات مؤسسية تتعامل مع نقاط الضعف في الحرية والديمقراطية بطريقة تتوافق مع الحرية والديمقراطية. كتب ماديسون في *الورقة الفيدرالية* رقم 10: "في نطاق الاتحاد وبنيتة الصحيحة، فإننا ننتظر علاجاً جمهورياً للأمراض الأكثر ملازمة للحكومة الجمهورية. لكن العلاجات المؤسسية تُعتبر "احتياطات إضافية"، كما يؤكد ماديسون في *الورقة الفيدرالية* رقم 51. نظراً لأن "الاعتماد على الشعب يُعتبر، بلا شك، الرقابة الأساسية على الحكومة"، فلا يمكن فصل حماية الحقوق عن الفضائل - الذاتية والعامة - للمواطن وممثله المنتخب الذي يعمل داخل تلك المؤسسات.

في الورقة رقم 55، يؤكد ماديسون على الصلة الوثيقة بين حماية الحرية وشخصية المواطنين. وبينما يقر بضعف الطبيعة البشرية، فإنه يشدد أيضاً على قدرة المواطنين على الفضيلة وحاجة الدستور لها: "نظراً لوجود درجة من الفساد في الجنس البشري تتطلب مستوى معين من الريبة وعدم الثقة، هناك أيضاً صفات أخرى في الطبيعة البشرية تبرر قدراً معيناً من التقدير والثقة. تفترض الحكومة الجمهورية مسبقاً وجود هذه الصفات بدرجة أكبر من أي شكل آخر" في حين أن النظام الملكي يعتمد على فضائل شخص واحد، ويعتمد حكم الأقلية على فضائل القلة، فإن النظام الجمهوري - أي الحكومة المُمثَّلة القائمة على حقوق غير قابلة للتصرف - تعتمد على فضائل الشعب، حيث أن الشعب، كمواطنين، يشاركون جميعاً في مسؤوليات الحكم الذاتي.

مع اعترافهم بأن الفضيلة لا غنى عنها لحماية الحقوق، كان واضعو الدستور يهدفون إلى تقليل الاعتماد على الشخصية الممتازة. وقد شكلوا بقيادة ماديسون حكومة لديها الطاقة والوسائل المؤسسية الكفيلة بحماية الحرية الفردية، ولكن ليس لديها سلطة كافية أو مساحة للمناورة للتغول على حقوق الشعب. كما جادل ألكسندر هاملتون في *الورقة الفيدرالية* رقم 84، "إن الدستور نفسه، بكل معنى عقلاني فيه، ولكل هدف مفيد له، هو *شرعة حقوق*". يعني هاملتون أن هيكل الدستور سيفعل لحماية حقوق الشعب - غير القابلة للتصرف والوضعية - أكثر مما تفعله أية قائمة رسمية بالمزايا التي يحصل عليها الشعب من الحكومة والحصانات التي يتمتع بها ضد إجراءاتها.

على الرغم من ذلك، وفي عام 1791، بعد ثلاث سنوات من التصديق على الدستور، أضافت الأمة الفتية شرعة الحقوق. لقد أعطت الحقوق المذكورة في التعديلات العشرة الأولى للدستور ثقلاً رمزياً ودعماً ملموساً للقيود المفروضة على سلطة الحكومة والموجودة ضمنياً في هيكل الدستور. وقد فعلت أيضاً أكثر من ذلك. فمن خلال تعزيز ضمانات الدستور الأصلية ضد الإجراءات الحكومية التعسفية، كفلت مجالاً واسعاً للسياسات الديمقراطية. سمحت الضمانات التي تمنحها شرعة الحقوق ضد تجاوز الحكومة - إلى جانب الضمانات الأكثر عمومية المشمولة في الهيكل الدستوري - بتطوير مواطنين مشاركين، الأمر الذي بدونه لا يمكن أن نتوقع أن تقوم الحكومة بحماية الحرية بموجب القانون.

على سبيل المثال، إن حماية الحرية الدينية في التعديل الأول للدستور لا يعزز فقط التسامح إزاء تنوع الأديان وأشكال العبادة، ولكنه يرحب بالأشخاص من جميع الأديان كمواطنين كاملين. كما أن ضمانات التعديل الأول بشأن حرية التعبير والصحافة والتجمع السلمي والاحتجاج لدى الحكومة تمكّن المواطنين الذين لديهم وجهات نظر متنوعة من تبادل الآراء والاستماع إلى الآخرين واستماع الآخرين لهم وإخضاع قاداتهم للمراقبة الجماهيرية. من خلال التفاعل المستمر بين المناصرة والنقد، يمكن للمواطنين الحصول على المعلومات اللازمة لتكوين وجهات نظر منطقية بشأن القضايا الراهنة، واختيار الممثلين المناسبين، وأن يقرروا تبديل الممثلين متى ما تلاشت أسباب اختيارهم.

وبالمثل، فإن "حق الشعب في حمل السلاح والاحتفاظ به" الوارد في التعديل الثاني مرتبط بـ "ميليشيا حسنة التنظيم" - وهي جمعية محلية تم إنشاؤها للدفاع عن المجتمع. يوفر الحق في الدفاع عن النفس، في التقليد الأمريكي، فرصاً للمواطنين لتطوير عادات الاعتماد على الذات ويحميهم من الدولة المستبدة.

تضمن التعديلات من الثالث إلى الثامن قدرة الناس على تأمين حصتهم في المجتمع والوفاء بالتزامات الحياة الخاصة والعامة. ويحمي التعديل الثالث قدسية الأسرة من خلال منع الحكومة من الاستيلاء على المنازل. ويحمي التعديل الرابع الناس من "عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة" وتصاريح التفتيش بدون وجود سبب محتمل. ويضمن التعديل الخامس أنه "لا يجوز حرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الملكية دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة" ويحظر نزع الملكية الخاصة للاستخدام العام دون "تعويض عادل". وتعزز الضمانات الواردة في التعديلات السادسة والسابعة بشأن الحق في المحاكمة من قبل هيئة محلفين في القضايا الجنائية مواطنة مطلعة ومسؤولة تشارك بشكل مباشر في المداولات والأحكام الحاسمة لمصير المواطنين ورفاهية المجتمع. إن مثل هذه المواطنة تكون أكثر قدرة على الحفاظ على الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة وممارسته بحكمة. يعد التعديل الثامن بأن السجن والعقاب يتناسبان مع الادعاءات والنتائج القضائية.

يؤكد التعديلات التاسع والعاشر على أنه لا شرعة للحقوق، ولا الدستور التي هي جزء منه، يُعتبران شاملين. إن ضمان التعديل التاسع للحقوق غير المفصلة التي احتفظ بها الشعب، وتأكيد التعديل العاشر على السلطات التي تحتفظ بها الولايات أو الشعب، يؤكدان على اعتماد المواطنة في المجتمع الحر على الحقوق الموجودة قبل السياسية والتي تُستمد منها سلطات الشعب قبل السياسة. وتلفت هذه التعديلات أيضاً الانتباه إلى مهمة التفسير التي لا تنتهي بشأن مجال الحقوق ومدى السلطة السياسية. تقع هذه المهمة على عاتق جميع فروع الحكومة وعلى الشعب الذي تُستمد منه كل السلطة السياسية وتُمارَس بشكل شرعي من أجل حقوقه.

في خطاب ألقاه أمام الكونغرس في شهر يونيو/حزيران عام 1789 لصالح شرعة الحقوق، شدد ماديسون على أنه على الرغم من أصولها المختلفة، فإن الحرية تتمخض عن الحقوق الإيجابية الموضحة في مختلف المدونات القانونية كما تتمخض عن الحقوق التي تنتمي إلى جميع البشر. على سبيل المثال،

"لا يمكن اعتبار المحاكمة من قبل هيئة محلفين كحق طبيعي، ولكن كحق ناتج عن العقد الاجتماعي الذي ينظم عمل المجتمع، ولكنه ينطوي على نفس الأهمية لضمان حرية الشعب مثله مثل أي حق من الحقوق الطبيعية الموجودة مسبقاً".

ج. رجوع لينكولن إلى الإعلان

على الرغم من الضمانات التي توفرها شرعة الحقوق، والضمانات التي توفرها على نطاق أوسع السمات الهيكلية للحكومة الفيدرالية، فقد خرق الدستور الأصلي الوعد بالحقوق غير القابلة للتصرف من خلال منحه الحماية القانونية للعبودية. في حين عارض الكثيرون العبودية في عصر التأسيس، أصبح من الواضح لأولئك الذين اجتمعوا في فيلادلفيا في صيف 1787 لصياغة ميثاق جديد للحكومة أنه لا يمكن التصديق على الدستور ولا يمكن الحفاظ على الاتحاد إلا إذا سُحِح بمؤسسة العبودية. وما زالت الحكمة وراء هذا الحل الوسط موضع جدل. ومع ذلك، فإن الحل الوسط نفسه الذي أعطى الحماية القانونية للعبودية خلق إطاراً سياسياً ستقوم الولايات المتحدة من خلاله في نهاية المطاف بإلغاء العبودية وتكريس المساواة في القانون دون اعتبار للعرق.

يشير الدستور إلى العبودية في ثلاثة من أحكامه. لغرض تقسيم التمثيل في مجلس النواب وفرض ضرائب مباشرة، تميز المادة 1، القسم 2، بين "الأشخاص الأحرار"، الذين يعتبر كل منهم فرداً، و"الأشخاص الآخرون"، الذين يعتبر كل منهم ثلاثة أخماس شخص. (كان الهدف تقليل التمثيل السياسي للولايات التي تحتجز جزءاً من سكانها تحت نير العبودية). المادة 1، من القسم 9، وفرت الحماية لـ "هجرة أو استقدام أولئك الأشخاص الذين تعتقد أي من الولايات الموجودة حالياً أنه من المناسب دخولهم" حتى عام 1808 (في ذلك التاريخ، حظر الكونغرس على الفور تجارة الرقيق). "وتنص المادة 4، من القسم 2، على أن "الشخص المحتجز للخدمة أو العمل في إحدى الولايات بموجب قوانينها،" ويهرب إلى ولاية أخرى، يجب أن يُعاد عند الطلب إلى الطرف الذي يتعين العمل لديه. من الواضح أنه حتى عندما أعطت هذه الأحكام موافقة دستورية لامتلاك الناس، فقد تجنب القائمون على الصياغة عن عمد استخدام كلمة "عبد" و"عبودية". من خلال التحدث عن العبودية بإيجاز وبعبارات ملطفة، اعترف الدستور بشكل محرج بالتناقض المروّع بين امتلاك أشخاص آخرين والحقوق غير القابلة للتصرف التي استندت إليها التجربة الأمريكية.

رأى الكثيرون أن الدستور معيب بشكل كارثي بسبب تقديمه تنازلات بشأن العبودية. في مسيرة الرابع من يوليو/ تموز عام 1854، ندد ويليام لويد غاريسون، المناصر البارز لإلغاء الرق، بالدستور باعتباره "عهداً بالموت واتفاقاً مع الجحيم" وأنه "لاغٍ وباطل أمام الله".

وقد أصر آخرون على أن الدستور كان يحتوي على بذور القضاء على العبودية. في الأصل، كان العبد السابق فريدريك دوغلاس متفقاً مع غاريسون. ومع ذلك، في خطابه في الرابع من يوليو/ تموز قبل عامين من خطاب غاريسون، قال، "في ذلك الصك، لا أرى أية إجازة أو ترخيص أو موافقة على الشيء البغيض؛ بل عند تفسيره على النحو الذي يجب أن يُفسّر به، فإن الدستور وثيقة حرية مجيدة". سواء كان ذلك البيان أداة بلاغية أم لا، فقد ظل دوغلاس يدعو لبقية حياته إلى إلغاء الرق وإلى الحقوق المتساوية للأميركيين السود في إطار المبادئ التأسيسية لأميركا.

أكد أبراهام لينكولن أن الدستور والالتزامات الأخلاقية والسياسية التي غذته ساهمت بشكل حاسم في إلغاء الرق. وقد صرح في عام 1858 في سبرينغفيلد، إلينوي، أن تأسيس الولايات المتحدة قد وضع العبودية

على "طريق الانقراض النهائي في نهاية الأمر". كان الأمر الرئيسي وفقاً للينكولن هو تأكيد إعلان الاستقلال للحقوق التي يتقاسمها الجميع بالتساوي. وقد **أوضح** في العام السابق "أن الموقعين على إعلان الاستقلال" لم يقصدوا أن يؤكدوا على كذبة واضحة بأن الجميع حينئذ كانوا بالفعل يتمتعون بتلك المساواة، ولا حتى الآن، أنهم كانوا على وشك منحها لهم فوراً". على أية حال، لم يكن لدى المؤسسين "السلطة لمنح مثل هذه النعمة. لقد كانوا ببساطة يقصدون الإعلان عن الحق حتى يتم تطبيقه بالسرعة التي تسمح بها الظروف". كان المؤسسون يعترضون "إرساء مبدأ معياري للمجتمع الحر يكون مألوفاً للجميع ويوقره الجميع؛ مبدأ يتطلع الناس إليه باستمرار، ويعملون باستمرار من أجله، وبالرغم من عدم تحقيقه أبداً بشكل مثالي، إلا أنه يتم الاقتراب منه باستمرار وبالتالي ينتشر باستمرار ويعمق تأثيره، ويكتمل السعادة وقيمة الحياة بالنسبة لكافة الناس من كافة الألوان في كل مكان."

في **خطابه** المهيّب والمقتضب والمشرق عام 1863 لإحياء ذكرى الجنود الذين سقطوا في جيتيسبيرغ، أحدث الرئيس لينكولن تحولاً طفيفاً في علاقة أمريكا بالحقوق غير القابلة للتصرف. وأعلن أنه: "قبل سبعة وثمانين عاماً، أنشأ أبائنا على هذه القارة أمة جديدة، مُمثلة في الحرية، ومتفانية لتحقيق فرضية أن جميع البشر قد خلقوا متساوين". ويؤكد لينكولن على هذا **التفاني** لتحقيق الغرض الأسمى للأمة. وكان على الأمة وهي غارقة في حرب أهلية بسبب الجدل حول العبودية أن تذهب إلى ما هو أبعد من **التأكيد على الحرية الفردية والمساواة الإنسانية**. لقد كانت الأمة ملزمة بتحقيقهما. لقد دعا لينكولن الأمة "لتكون متفانية هنا للعمل غير المكتمل" الذي عززته تضحيات الجنود النبيلة، "لتكون هنا متفانية للمهمة العظيمة المتبقية أمامنا". تمثلت تلك المهمة العظيمة في ضمان "أن يكون لهذه الأمة، بمشيئة الله، ولادة جديدة للحرية - وأن حكومة الشعب، من قبل الشعب، من أجل الشعب، لن تنتهي على الأرض". للحفاظ على تجربة أمريكا في الحكم الحر والديمقراطي سيكون من الضروري أن يشارك الشعب في السياسة وإصلاح القانون ليضمن لكل شخص بموجب الدستور الحقوق الكامنة في جميع الأشخاص.

في أعقاب فوز الاتحاد في ربيع عام 1865، عبّرت الأمة بشكل رسمي عن هذا التفاني الجديد إزاء الحرية من خلال تعديل الدستور ثلاث مرات. التعديل الثالث عشر (1865) ألغى العبودية. التعديل الرابع عشر (1868) نص على المواطنة المكتسبة بالميلاد ونص على الإجراءات القانونية الواجبة والحماية المتساوية لجميع الأشخاص. التعديل الخامس عشر (1869) منع حرمان الأشخاص من حق التصويت على أساس العرق. وقد عززت جميع تعديلات إعادة الإعمار الثلاثة بشكل كبير من سلطة الحكومة الفيدرالية حيث جعلتها بشكل صريح مسؤولة عن تأمين الحقوق التي أعلنت عنها. كرست التعديلات الثلاثة الدستور للعمل غير المكتمل للدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف التي يعتقد مؤسسو الأمة أنها بديهية.

د. الإصلاحات بعد الحرب الأهلية

أدى النضال الذي طال أمده من أجل حق المرأة في التصويت، والذي تمخض في عام 1920 عن إجازة التعديل التاسع عشر، إلى مزيد من التقدم في العمل الذي لم يكتمل في تأسيس أمريكا. عند ولادة الدولة، لم يكن بمقدور النساء المتزوجات التوقيع على عقود، وكن يفنقن إلى تملك إيراداتهن، ولم يكن لديهن الحق في المطالبة بأطفالهن في حالة الانفصال القانوني. سعت الحركة المعنية بمنح المرأة الحق في التصويت، بقيادة إليزابيث كادي ستانتون وسوزان بي. أنتوني، إلى تثقيف الأمة حول تأثير تأسيس الدولة على المكانة السياسية للمرأة. وأكدتا على أن الالتزامات القانونية المبنية على أساس الجنس تتعارض مع التفاني إزاء الحقوق غير القابلة للتصرف.

في مؤتمر سينيكافولز عام 1848، الذي أطلق الحركة، ذكر إعلان المشاعر: "نحن نتمسك بهذه الحقائق باعتبارها بديهية: أن جميع الرجال والنساء خلقوا متساوين: وهبهم خالقهم حقوقاً معينة غير قابلة للتصرف: من بينها الحق في الحياة والحرية والسعي وراء السعادة". أثناء حديثها في المؤتمر، وضعت ستانتون أيضاً تصويت المرأة في إطار الحقوق: "على الرغم من أن هذا قد يبدو غريباً للكثيرين، إننا نطالب الآن بحقنا في التصويت وفقاً لإعلان الحكومة التي نعيش في ظلها... الحق هو لنا. يجب علينا الحصول عليه. وسوف نستخدمه". عندما حُكم على سوزان بي. أنتوني بتهمة الإساءة بصوتها كمرأة في الانتخابات الرئاسية عام 1872، ذُكرت المحكمة بأن "إنكار حقي في التصويت كمواطنة هو إنكار لحقي في الموافقة بصفتي أحد المحكومين، وإنكار لحقي في التمثيل كواحدة من الخاضعين للضريبة، وإنكار لحقي في المحاكمة من قبل هيئة محلفين من زملائي كمنتهكة للقانون، وبالتالي إنكار لحقوقي المقدسة في الحياة والحرية والممتلكات...".

كان تغيير المواقف إزاء المرأة في أمريكا في القرن التاسع عشر مدفوعاً جزئياً بالثورة الصناعية التي أدت إلى تحول بعيد المدى في الاقتصاد والمجتمع. تحولت الولايات المتحدة من بلد كانت الغالبية العظمى من سكانه الذكور من غير الرقيق مزارعين مستقلين وأصحاب متاجر وحرفيين إلى بلد أصبحت الأغلبية فيه من العاملين بأجر. خلق هذا أشكالاً جديدة من الاعتماد - على أرباب العمل - وأشكالاً جديدة من الاستقلالية حيث أصبح العمال أكثر تنقلاً. كانت إحدى التبعات هي تفكك شبكة الأمان - للشباب والمرضى والمعوقين والعاطلين عن العمل وكبار السن - التي كانت توفرها شبكات القرابة والمؤسسات المحلية بشكل تقليدي في سياق المجتمعات الصغيرة المتماسكة.

استجابة لهذه التحولات، بدأت الهيئات التشريعية الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مثل نظيراتها في البلدان الصناعية الأخرى، في سن قوانين حماية للعمال كانت في الغالب توظف بلغة الحقوق. بعد الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، وسعت الحكومة الفيدرالية الحماية لأفراد المجتمع الأكثر احتياجاً، وهي الحماية التي كانت في السابق توفرها الحكومات المحلية والجمعيات الخيرية الخاصة. على المدى الطويل، أصبحت صياغة هذه الأحكام التشريعية من أجل الضعفاء من منطلق الحقوق أمراً مألوفاً.

هذه الأنواع الحديثة نسبياً من الحقوق ليست امتيازات للقيام بشيء ما أو حصانات ضد الإجراءات الحكومية - مثل الحقوق التي يتمحور حولها إعلان الاستقلال والدستور - وذلك لأنها تنطوي على اجتهادات صعبة بشأن تخصيص موارد مادية. هذه الحقوق لديها جذور في التقاليد الإنجيلية والتقاليد الجمهورية المدنية الأمريكية، وأيضاً في التقليد الحديث للحرية، وذلك بالقدر الذي تعزز فيه هذه الحقوق الظروف التي تزدهر فيها الحرية. يجب أن تعتمد هذه الأنواع من الحقوق في تنفيذها، وعلى نحو يفوق الحقوق الإيجابية الأخرى، على تقدير الممثلين المنتخبين فيما يتعلق بالاستخدام العادل للموارد المحدودة. وعليه، فإن السلطة التشريعية هي المنتدى الأساسي لتحديد نطاق ومحتوى الحقوق الجديدة في المساعدة الحكومية، والمزايا الاجتماعية، والتدخل الاقتصادي، وحماية البيئة، وما شابه ذلك.

في خطاب حالة الاتحاد في شهر يناير / كانون الثاني 1944، أعلن الرئيس فرانكلين دي لانو روزفلت أن "الحرية الشخصية الحقيقية لا يمكن تحقيقها بدون أمان واستقلال اقتصادي". عدد روزفلت مجموعة من المبادئ الطموحة التي أطلق عليها اسم "شرعة الحقوق الثانية"، والتي ستكون لها نظائرها القريبة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. لقد شملت "الحق في وظيفة مفيدة ومجزية"؛ "حق كل أسرة في مسكن لائق"؛ "الحق في رعاية صحية ملائمة"؛ "الحق في حماية ملائمة من المخاوف الاقتصادية عند الشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة"؛ و"الحق في التعليم الجيد".

على النقيض من الحقوق المدنية والسياسية التي تقيد بشكل عام سلطة الحكومة، تم اقتراح هذه المبادئ الجديدة كمبادئ توجيهية لعمل تشريعي من شأنه توسيع نطاق الحكومة ومسؤولياتها. وبما أن تقييد سلطة الحكومة وممارسة السلطة الحكومية على حد سواء، أمران أساسيان لحماية الحياة والحرية والسعي وراء السعادة، ونظراً لأن تحقيق مستوى معين من الرفاهية المادية يُعتبر ضرورياً للحرية، فإن الحقوق الاقتصادية الجديدة تكمل الحقوق المدنية والسياسية الأكثر قدماً.

رغم أن روزفلت ذكر أن هذه المبادئ الاقتصادية "قد أصبحت مقبولة كأمر بديهي"، إلا أن تطبيقها لا يزال محل جدل. تتوافق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكبر مع المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة عندما تكون بمثابة الحد الأدنى الذي يُمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف، والاضطلاع بمسؤولياتهم، والمشاركة في الحكم الذاتي. وهي أقل توافقاً عندما تحت على الاعتماد على الدولة، وعندما تقوم، من خلال توسيع سلطة الدولة، بتجسيم الحرية - بدءاً من حقوق الملكية والحرية الدينية، إلى حقوق الأفراد في تكوين عائلاتهم ومجتمعاتهم والحفاظ على سلامتها.

حتى عندما كان روزفلت يضيف حقاً جديدة - أو يستخلص الآثار الكامنة في تفاني أمريكا إزاء الحقوق غير القابلة للتصرف - استمرت الولايات المتحدة في حرمان الأمريكيين الأفارقة من حقوقهم. لم يؤدي إلغاء الرق إلى إنهاء التمييز القائم على العرق. بعد فترة وجيزة نسبياً من إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية، تبنت الولايات الكونغرس السابقة دساتير جديدة وسنت قوانين انتخابية حرمت بشكل فعلي الناخبين السود من حق التصويت. بالإضافة إلى ذلك، وضعت هذه الولايات في الثمانينيات من القرن التاسع عشر قوانين جيم كرو التي فرضت الفصل العنصري الإلزامي في المرافق العامة وفي وسائل النقل العامة وداخل متاجر البيع بالتجزئة. حتى الإصلاح الشامل لقانون العمل، وفقاً لـ "الصفقة الجديدة"، استبعد العمال الزراعيين وخدم المنازل الذين كانت نسبة كبيرة منهم من أفراد الأقليات العرقية والإثنية.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اتخذت الأمة خطوات حاسمة لتحقيق وعد الإعلان بشكل كامل. كانت هذه الخطوات مدفوعة جزئياً بحركة الحقوق المدنية المتنامية وبالتناقض الصارخ بين كفاح أمريكا من أجل الحرية في الخارج وتبعية الأمريكيين الأفارقة بشكل قانوني في الداخل. في عام 1948، أمر الرئيس هاري ترومان بإلغاء الفصل العنصري في القوات المسلحة الأمر الذي مهد الطريق لعصر الحقوق المدنية من خلال تمكين الشباب من مختلف الأعراق من التعرف على بعضهم البعض، وتكوين صداقات فيما بينهم، والاعتماد على بعضهم البعض أثناء خدمتهم لبلدهم جنباً إلى جنب. في عام 1954، في قضية براون ضد مجلس التعليم، اعتبر القضاء التسعة للمحكمة العليا للولايات المتحدة بالإجماع أن الفصل في المدارس الحكومية غير دستوري. وبعد عام واحد من ذلك، في مونتغومري، ألاباما، رفضت روزا باركس البالغة من العمر 42 عاماً بشجاعة التخلي عن مقعدها في إحدى الحافلات لراكب أبيض. كان القرار الجريء الذي اتخذته المحكمة العليا في قضية براون والتصريح الشجاع لروزا باركس مكونين مهمين لحركة تمكنت خلال عقد من الزمان من القضاء على التمييز القائم على العرق في الولايات المتحدة والذي كان مفروضاً بقوة القانون.

ظهرت طيلة فترة النضال عدة تصورات للعلاقة بين المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة والسعي من أجل الحقوق المدنية للأميركيين السود. تعامل مارتن لوثر كينغ الابن مع التحدي بروح جيفرسون ودو غلاس ولينكولن وستانتون وأنتوني. كان كينغ لا ينظر إلى المساواة في معاملة الأمريكيين السود بموجب القانون باعتبارها انحراف عن المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة، بل، كما ذكر وهو يقف على سلم النصب التذكاري لابراهيم لينكولن في صيف عام 1963 أثناء اللقاء خطابه لدي حلم كوفاء بـ "تعهد" قدمته هذه المبادئ لكافة الأمريكيين.

في ربيع ذلك العالم، أكد كينغ في [رسالة من سجن في بيرمينغهام](#)، على أهمية المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة لتحقيق العدالة لمواطني الولايات المتحدة السود. كان كينغ قد سُجن بعد أن نظم مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية ونظمت مجموعات أخرى مظاهرات سلمية ومقاطعات اقتصادية رداً على وحشية الشرطة، والإعدام، وعدم التكافؤ في المحاكمات وإصدار الأحكام على أسس عرقية، وغير ذلك من أشكال التمييز العنصري الصارخ في جميع أنحاء الجنوب. كانت رسالة كينغ رداً على رجال دين من البيض عاتبوه على كسر حظر برمنغهام على "المسيرات والتظاهر والمقاطعة والتعدي على ملكية الغير والاعتصام". في رده من زنزانته، كتب كينغ، "لقد انتظرنا لأكثر من 340 عاماً للحصول على حقوقنا الدستورية وحقوقنا التي وهبنا إياها الله". وأوضح أن الاحتجاجات غير العنيفة التي تنطوي على مخالفة القوانين الظالمة إلى جانب الاستعداد لقبول العقوبة المنصوص عليها كانت تُعتبر حاسمة في بعض الأحيان لتعزيز حكم القانون. وأكد كينغ أن هذا العصيان المدني السلمي - الذي لا يهدف إلى تقويض القانون بل دعوته إلى غرضه الأساسي - يُعتبر تماماً ضمن تقاليد أمريكا بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف: "عندما جلس أبناء الرب هؤلاء المحرومون على طاولات الغداء، كانوا في الواقع يناضلون من أجل الأفضل في الحلم الأمريكي، ومن أجل أقدس القيم في تراثنا اليهودي المسيحي، وبذلك أعادوا أمتنا إلى تلك الآبار العظيمة للديموقراطية التي حفرها بعمق الآباء المؤسسون في صياغتهم للدستور وإعلان الاستقلال".

لم يكن جميع زملاء كينغ من الأمريكيين الأفارقة متفقين على أن الطريق إلى الحرية يجب أن يوجد ضمن الإطار الدستوري الأمريكي. لفترة من الزمن، كان للقومي الأسود مالكولم إكس وجهة نظر مختلفة، حيث أدان خطاب كينغ "الذي حلم" على أساس أن الحياة في الولايات المتحدة بالنسبة للكثير من الأمريكيين الأفارقة كانت أشبه بـ "كابوس". كان القوميون السود، متأثرين بالأسلاف مثل ماركوس غارفي وأليجا محمد، يطالبون بالتغيير على نحو يتعارض أحياناً مع حركة الحقوق المدنية ويتوافق معها في أحيان أخرى. رثى البعض العنصرية المؤسسية وناصروا "قوة السود" - بحجة أن الازدهار سيتحقق من خلال سيادة السود وليس من خلال الاندماج. أثبتت العديد من هذه الجهود أنها غير مدروسة، ولكن كثيراً ما كانت لديها نقطة رددت الأفضل في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، عند إصرارهم على أن البيض لا يمكنهم "إعطاء" الحرية للأجناس الأخرى لأن كل شخص *يولد* بهذه الحرية، كان النشاط يعيدون الاستماع إلى الكلمات الافتتاحية لإعلان الاستقلال. وعند تحويلهم التركيز من الحقوق "المدنية" إلى حقوق "الإنسان" كما فعل مالكولم إكس في خطابه عام 1964 [إما حق التصويت أو الرصاصة](#)، فإنهم كانوا يدعون إلى المعيار العالمي الذي أكده جيفرسون ودو غلاس ولينكولن وستانتون وأنتوني وكينغ. دعا مالكولم إكس في ذلك الخطاب إلى تقديم "العم سام" إلى الأمم المتحدة حتى يتمكن العالم من إدانته بانتهاك حقوق الإنسان للأميركيين الأفارقة. بالرغم من انتقاداتهم القاسية للوضع الأمريكي الحالي والخلاف الحاد مع كينغ حول التكتيكات اللازمة لإحداث التغيير، كثيراً ما أظهر القوميون السود قناعة قوية بأن الحقوق ليست وهمية، وأنها تنطبق على جميع البشر في كل مكان، وأن المطالبة بها تعزز العدالة - وهي ذات الأفكار التي قامت عليها الولايات المتحدة.

إلا أن دعوة كينغ لإصلاح المؤسسات السياسية الأمريكية على ضوء الوعد التأسيسي بالحقوق غير القابلة للتصرف هي التي تمخضت عن إقرار قانون الحقوق المدنية لعام 1964 وقانون حقوق التصويت لعام 1965. كان لهذه التدابير التشريعية البارزة دور فعال في تعزيز حيابة المساواة في الحقوق المدنية والسياسية في نسيج القانون في الولايات المتحدة. لقد تم تحقيق الكثير إزاء بناء بلد يُحكم فيه على كل شخص، كما تمنى كينغ لأولاده، ليس من خلال لون بشرته، بل من خلال محتوى شخصيته. إن قيام رجل شرطة بقتل رجل أمريكي أفريقي بطريقة وحشية في أواخر ربيع عام 2020، والاضطرابات المدنية التي اجتاحت البلاد، تؤكد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب تحقيقه. في الواقع، إن إدراك العمل المتبقي،

وإدراك ضرورته الملحة وأهميته، هو في حد ذاته عنصر في غاية الأهمية في التقاليد الأمريكية المميزة بشأن الحقوق.

ومع تغير الظروف، سيستمر الأمريكيون في مناقشة نطاق وتداعيات ارتكاز الولايات المتحدة على الحقوق غير القابلة للتصرف وتفانيها إزاءها. هذه المناقشة الحيوية حول نوعية البشر والأمة التي نريد أن نكون عليها قد سبقت تأسيس الدولة وهي مصدر رئيسي لديناميكية تقاليد الحقوق الأمريكية. كما هو الحال منذ المصادقة عليه منذ ما يقارب 250 عاماً، يستمر الدستور في حماية الحقوق التي تمكن الشعب الأمريكي من معالجة الخلافات الاعتيادية حول كيفية تقييم المطالبات بحقوق جديدة، وكيفية إدارة التضارب بين التفسيرات المختلفة للحقوق الموجودة التي تميز شعباً حراً يتمتع بالحكم الذاتي.

في حالة الحقوق المدنية والسياسية، كان التحدي يتمثل في إدراك تطبيق الحقوق على أفراد الجماعات التي حُرِّموا منها بشكل خاطئ. ولكن كما هو الحال بالنسبة للحقوق الاقتصادية، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة لبعض الحقوق الاجتماعية: فقد أثبتت أنها مثيرة للجدل لأنها تنطوي من حين لآخر على تضارب في المطالبات بالحقوق.

في الخلافات الاجتماعية والسياسية المثيرة للانقسام في الولايات المتحدة - الإجهاض، والعمل الإيجابي، وزواج المثليين - من الشائع لكلا الجانبين أن يطرحا مطالبهما من حيث الحقوق الأساسية. في الواقع، إنها لشهادة على الجذور العميقة في الروح الأمريكية لأفكارنا التأسيسية حول الحقوق غير القابلة للتصرف أن مناظراتنا السياسية ما زالت تتمحور حول مفاهيم الحرية الفردية والمساواة الإنسانية، حتى عندما نختلف - أحياناً بعمق - حول التفسير الصحيح والتطبيق العادل لهذه المبادئ.

لقد أدت الزيادة في مطالبات الحقوق، التي تأخرت إلى حد ما والعادلة، إلى تجاوزات خاصة بها. ليس كل تراث أو تدخل من جانب الحكومة، الذي يفيد بعض أو حتى جميع المواطنين، هو حق لهذا السبب، وليس كل حق تختار الأغلبية الديمقراطية سنه هو حق غير قابل للتصرف. إن إغراء إخفاء ميل سياسي، قابل للتنازع عليه في عباءة حقوق الإنسان، التي تعتبر صحيحة بشكل موضوعي وعالمي، والسعي للحصول على حكم نهائي وملزم من المحكمة، يميل إلى خلق النقاش الديمقراطي الذي هو في حد ذاته أمر جوهري للحكم الذاتي وبالتالي جوهري لحماية الحقوق غير القابلة للتصرف. وفي ذات الوقت، فإن ما قد يبدو كأحد الحقوق الجديدة سيتم فهمه أحياناً بشكل أفضل على أنه يعكس فهماً أكثر دقة وسط الظروف المتغيرة لتداعيات تفاني الولايات المتحدة إزاء الحقوق غير القابلة للتصرف.

هـ. مبادئ تأسيس الولايات المتحدة والعالم

توجه الحقوق غير القابلة للتصرف الانتباه إلى العلاقة بين المواطنين والحكومة التي وافقوا عليها. ومع ذلك، باعتبارها حقوقاً متصلة في جميع البشر، فإن لها أيضاً تداعيات على إدارة الشؤون الخارجية. في الواقع، كان إعلان الاستقلال مُستلهم جزئياً من "الاحترام اللائق لأراء البشر"، الأمر الذي أجبر المؤسسين على "إعلان الأسباب التي تدفعهم" إلى الدفاع عن حقوقهم غير القابلة للتصرف من خلال إنشاء شكل جديد للحكم.

إن التداعيات على الشؤون الخارجية والناجمة عن تأسيس الدولة على حقوق الإنسان تكون أكثر انتشاراً وغير مباشرة من التداعيات على الشؤون الداخلية، ولكن الحقائق البيديهية فيما يتعلق بالحرية الفردية والمساواة الإنسانية التي تأسست عليها الولايات المتحدة، مع ذلك، يجب أن تُثري سلوك أمريكا في العالم وترفع من مستواه.

إن التفاني إزاء الحقوق والديمقراطية لا يمنح السلطة أو يستلزم الالتزام بتغيير الأنظمة بالقوة أو إجبار أمم على قبول التفسير الذي تفضله الأغلبية في الولايات المتحدة للحقوق غير القابلة للتصرف. إن تأسيس الولايات المتحدة على الحقوق غير القابلة للتصرف لا يُعتبر ترخيصاً لتجاوز حقوق الآخرين في تحديد شكل حكوماتهم. لكن هذا التفاني يجعل للولايات المتحدة مصلحة في دعم الديمقراطيات الليبرالية الزميلة باعتبارها شكل الحكومة الأفضل لحماية الحقوق؛ ومصلحة في تعزيز نظام دولي أكثر حرية وانفتاحاً، نظام أكثر ودية إزاء مطالب حقوق الإنسان والحكم الذاتي الديمقراطي؛ ومصلحة في الوقوف مع الشعوب في كل مكان الذين يسعون إلى الكرامة التي تأتي من العيش في ظل حكومة تحترم الحرية الفردية والمساواة بموجب القانون.

يمكن أن يأخذ تعزيز الحقوق غير القابلة للتصرف في الخارج الكثير من الأشكال على نحو يتوافق مع سيادة الدول القومية الأخرى. من خلال سعي الولايات المتحدة لجعل نفسها دولة اتحادية أكثر مثالية، يمكن لها أن تكون بمثابة تجربة نموذجية في الحرية والمساواة في ظل القانون. يمكن للولايات المتحدة، من خلال العمل مع الأصدقاء والشركاء، المساعدة في الحفاظ على نظام دولي حر ومنفتح يعزز التجارة والدبلوماسية بين الدول وبالتالي يعزز الرخاء والحل السلمي للنزاعات. يمكن للولايات المتحدة ممارسة تأثيرها في الخارج - مع الدول التي تُفصل الحقوق الأساسية ومع الشعوب التي تسعى للمطالبة بحقوقها - من خلال تأكيدها بفخر وإصرار على تفانيها إزاء الحقوق التي يشترك فيها كافة البشر، ولاسيما من خلال الاجتماعات رفيعة المستوى التي يعقدها مسئولون رفيعون بحكومة الولايات المتحدة مع المنشقين وضحايا الاضطهاد الشجعان. يمكن للولايات المتحدة أن تقدم المساعدة الأجنبية وكذلك التدريب على المؤسسات الحرة وتعليم مبادئ الحرية للبلدان التي تعهدت بتوسيع التزامها بالحقوق. يمكن للولايات المتحدة نقل الأخبار والتعليقات إلى الذين يعيشون في ظل حكومات تحرمهم من ممارسة المناقشات السياسية المفعمة بالحيوية. ويمكن للولايات المتحدة أن ترفض عقوبات لردع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

يتعين دائماً تفضيل الدبلوماسية، ولكنها تكون غير كافية في بعض الأحيان. يجب أن تظل الولايات المتحدة مستعدة، دائماً كحل أخير، للدفاع عن سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وهو حق ينسبها إعلان الدولة لجميع الشعوب. وفي عالم اليوم المترابط، قد يتطلب الدفاع عن الحرية داخل الوطن أن تأتي الولايات المتحدة لمساعدة أصدقاء الحرية في الخارج على صد عدوان أعداء الحرية.

ولعل أكثر التزام صريح للولايات المتحدة بتعزيز الحقوق التي يتقاسمها جميع البشر في الخارج قد تم التعبير عنه في التعهد الذي تُوج في شهر ديسمبر/ كانون الأول عام 1948 بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. باتخاذها هذه الخطوة، أكدت الولايات المتحدة على التوافق بين قناعاتها التأسيسية والمعياري السياسي العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في عالم العصر الذري، اللاحق على الحرب العالمية الثانية - الذي أصبح أصغر وأكثر ترابطاً بسبب الثورات المتتالية في النقل والاتصالات - تبنى الأمريكيون، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الالتزام بتعزيز "الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها". منذ ذلك الحين، يمكن النظر إلى الكثير من الدبلوماسية الأمريكية على أنها كفاح لدمج الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم مع مجموعة متنوعة من الالتزامات الأخرى التي تدخل في تشكيل سياسة خارجية متماسكة ومناسبة لأقوى ديمقراطية ليبرالية في العالم وأكثرها ازدهاراً.

ثالثاً. التزام الولايات المتحدة بالمبادئ الدولية للحقوق

إن الفكرة القائلة بأن هناك مبادئ معينة أساسية للغاية بحيث تنطبق على جميع البشر في كل مكان، هي كما رأينا، متأصلة في المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة، ولها جذور قديمة في التقاليد الدينية والفلسفية في العالم. ومع ذلك، فإن السؤال حول ما يمكن أن تعنيه "العالمية" في العالم الحديث لاح في الأفق في عام 1945 عندما شرعت الأمم المتحدة التي تأسست حديثاً في إعداد ما كان يسمى آنذاك "الشرعة الدولية للحقوق". كان السؤال كبيراً جداً في الواقع لدرجة أن اليونسكو جمعت عام 1947 بعض أفضل فلاسفة العالم المعروفين لدراسة ما إذا كان الاتفاق على المبادئ الأساسية "يُعتبر ممكناً بين الرجال الذين أتوا من أركان الدنيا الأربعة والذين لا ينتمون فقط إلى ثقافات وحضارات مختلفة، بل إلى عائلات روحية مختلفة ومدارس فكرية معادية".

بعد التشاور على نطاق واسع مع مفكرين كونفوشيوسيين وهندوس ومسلمين وغربيين، [أفاد فلاسفة اليونسكو](#) بأن هناك "بعض المبادئ العظيمة" المشتركة على نطاق واسع على الرغم من أنها "مذكورة من ناحية مبادئ فلسفية مختلفة وعلى خلفية نظم سياسية واقتصادية مختلفة". أشار استطلاعهم إلى أن هناك بعض الأشياء التي تُعتبر فطرية للغاية في الممارسة العملية لدرجة أن لا أحد تقريباً سيوافق عليها علناً، وأن هناك أشياء معينة تُعتبر موضع تقدير على نطاق واسع لدرجة أن لا أحد تقريباً سيعارضها علناً. وكان ذلك كافياً، في رأيهم، لجعل الاتفاق على إعلان دولي شيئاً ممكناً. ونصحوا بأن هذه الوثيقة يجب ألا تهدف إلى "تحقيق إجماع عقائدي، بل تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الحقوق، وأيضاً الاتفاق فيما يتعلق بالعمل على تحقيق الحقوق والدفاع عنها، وهي أمور يمكن تبريرها على أسس متباينة للغاية".

بتاريخ 10 ديسمبر/ كانون الأول 1948، ثبتت صحة تقييم الفلاسفة عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#) بدون صوت معارض واحد. أثناء تلك المناسبة الجلييلة، ذكّر رئيس اللجنة التي ترأست صياغة الإعلان المندوبين بأن الحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي بيانات لمبادئ لم تتحقق بعد. قالت إليانور روزفلت، "إنه من الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا بوضوح الطابع الأساسي للوثيقة. إنها ليست معاهدة. إنها ليست اتفاقية دولية. وهي ليست ولا تدعي أن تكون بياناً قانونياً أو التزاماً قانونياً. إنها إعلان للمبادئ الأساسية لحقوق وحرريات الإنسان، يعمل بمثابة المعيار المشترك للإنجاز بالنسبة لكل الشعوب بكل الدول" (تمت إضافة التشديد).

كما كان الحال مع إعلان استقلال الولايات المتحدة، كانت المبادئ التي تم التأكيد عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعيدة عن واقع العصر ولا تعكسه. ففي عام 1948 لم يكن هناك بلد في العالم يمكن القول أنه قد استوفى المعايير التي تعهد بجعلها من أهدافه. إن ما قاله أبراهام لينكولن عن إعلان الاستقلال يمكن أن يقال عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: كانوا يعتزمون "إرساء مبدأ معياري للمجتمع الحر يكون مألوفاً للجميع؛ مبدأ ينتطع الناس إليه باستمرار، ويعملون باستمرار من أجله، وبالرغم من عدم تحقيقه أبداً بشكل مثالي، إلا أنه يتم الاقتراب منه باستمرار وبالتالي ينتشر باستمرار ويعمق تأثيره، ويكمل السعادة وقيمة الحياة بالنسبة لكافة الناس من كافة الألوان في كل مكان". وكما قالت السيدة روزفلت عندما حثت الجمعية العامة على الموافقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "دعونا نحن، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، ومدركين لأوجه قصورنا وعيوبنا، أن نتضافر جهودنا بكل إيمان للوفاء بهذا المستوى الرفيع".

كان الحصول على إجماع على المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معلماً تاريخياً وخطوة رئيسية نحو تهيئة الظروف لتحقيقها بشكل تدريجي. في حالة الولايات المتحدة، كانت هذه المبادئ متوافقة

إلى حد كبير مع المبادئ المتأصلة في تقاليد الحقوق الأمريكية نفسها، وفي بعض النقاط كانت المبادئ تعكس بشكل مباشر تأثير الحقوق الأمريكية.

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والولايات المتحدة

عندما بدأ العالم في الخروج من دمار الحرب العالمية الثانية، كان موقع حقوق الإنسان في النظام العالمي الجديد أبعد ما يكون عن الوضوح. كانت هناك شواغل ملحة أخرى - من إعادة الإعمار الاقتصادي إلى الحرب الباردة الناشئة ونشاط حركات الاستقلال ما بعد الاستعمار - قد شغلت اهتمام الدول الأكثر قوة، بما في ذلك الولايات المتحدة. لكن أهداف الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة (بما في ذلك التي أعلنتها في ميثاق الأطلسي الذي تصور نظاماً بعد الحرب مبنياً على المثل العليا للسلام والحكم الذاتي والأمن الاقتصادي)، ودعوات مختلف الجماعات المدنية والدينية الأمريكية، والعمل الدبلوماسي الاستثنائي الذي قام به أفراد استثنائيون من الكثير من البلدان (بما في ذلك على وجه الخصوص من أمريكا اللاتينية ومن عدة دول قومية أصغر وأقل قوة)، كل ذلك شجع حكومة الولايات المتحدة على لعب دور رئيسي في الدفع بدمج حقوق الإنسان في إطار عمل العلاقات الدولية والقانون بعد الحرب. بدون دعم وزارة الخارجية الأمريكية، لم يكن من المحتمل أن تبرز حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة، أو أن تُكلف أول لجنة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة بوضع "شريعة حقوق دولية".

لقد لعبت المثل والتقاليد السياسية والدستورية للولايات المتحدة دوراً رئيسياً في عملية صياغة الوثيقة التي أصبحت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتفاوض عليها ومراجعتها. يمكن سماع أصداء المبادئ التأسيسية للولايات المتحدة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تبدأ بالتأكيد على أن "الحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية هي أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم". تستحضر الفقرة الثانية خطاب فرانكلين روزفلت عن الحريات الأربع، وتدعو إلى "عالم يتمتع فيه البشر بحرية التعبير والمعتقد والتحرر من الخوف والعوز". تنسجم أول 21 مادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل جيد مع "الحقوق غير القابلة للتصرف" الواردة بإعلان الاستقلال ومع الحقوق المدنية والسياسية الليبرالية الكلاسيكية المنصوص عليها في شريعة الحقوق الأمريكية وتعديلات دستور الولايات المتحدة في فترة إعادة الإعمار. تضمن هذه المواد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان "الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي"؛ والحماية من الرق والتعذيب؛ ضمانات المساواة أمام القانون والإجراءات القانونية الواجبة؛ الاعتراف بالحق في الملكية الخاصة؛ ذكر الحقوق الأخرى اللازمة للحفاظ على الحرية في ديمقراطية دستورية، مثل حرية الفكر والضمير والدين، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية المشاركة في الانتخابات عن طريق الاقتراع العام والمتكافئ، والمزيد غير ذلك.

هناك حقوق أخرى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الحق في حرية الحركة والإقامة؛ الحق في الزواج وتكوين أسرة؛ والحق في الخصوصية داخل الأسرة والمنزل والمراسلات - قد لا يكون لها نظير مباشر في شريعة الحقوق الأمريكية ولكن مع ذلك يتردد صداها بعمق في مصادر أخرى للقانون الأمريكي والثقافة السياسية، بما في ذلك فقه المحكمة العليا الأمريكية. تُعتبر "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي لا غنى عنها لكرامة الشخص وتنمية شخصيته بحرية"، المنصوص عليها في المواد 22-28 من الإعلان العالمي، مشابهة للحقوق المنصوص عليها في الكثير من دساتير وقوانين القرن العشرين. في حين أن هذه الحقوق - في العمل والتعليم ومستوى معيشي معين - لا تُعتبر بشكل عام محمية دستورياً في الولايات المتحدة، إلا أنها جميعاً تقريباً تُعتبر أهدافاً مألوفة بالنسبة للتشريعات

الاجتماعية الأساسية التي يعود تاريخها إلى "الصفقة الجديدة"، وقد تم الاعتراف بها صراحة على هذا النحو من قبل وفد الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة أثناء صياغة الإعلان العالمي.

ب. قراءة في الإعلان العالمي

باختصار، حتى القراءة السريعة الأولية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكشف عن الكثير من أوجه الشبه مع المبادئ الدستورية والسياسية الأساسية للولايات المتحدة. في الواقع، ينتمي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى نفس التقاليد الحديثة للحرية الذي ينتمي إليها إعلان الاستقلال، ودستور الولايات المتحدة، وسعي الأمة إلى احترام مبادئها التأسيسية. إن القراءة المتأنية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تُبرز إلى دائرة الضوء المبادئ الشاملة للوثيقة وأبعادها الهيكلية وعلاقتها بتأسيس الولايات المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية.

أولاً، بالنسبة لحدث وقع قبل ما يزيد عن 70 عاماً، من السهل أن نعتبر كيف أنه كان أمراً استثنائياً وغير مسبوق أن تنفق 48 دولة - من مختلف الثقافات واللغات والخلفيات التاريخية والأديان والأيدولوجيات والأشكال السياسية والأنظمة الاقتصادية - على مجموعة مشتركة من المبادئ التي تحكم علاقاتها الأساسية مع مواطنيها. من خلال رفع مسائل الكرامة الإنسانية والحرية والمطالبات الأساسية بالعدالة إلى مستوى الاهتمام الدولي العام، أعطى الإعلان العالمي صوتاً لضمير الإنسانية العالمية لأول مرة في التاريخ. في الماضي، كانت مفاهيم سيادة الدولة والسلطة الوطنية تحمي الدول بشكل فعال من الإدانة والتدخل الدوليين حتى في حالات الانتهاكات الجسيمة. لقد غير الإعلان العالمي ذلك. في مجمله، يصرح الإعلان بمبدأ يتمثل في أن حماية حقوق الإنسان الأساسية في أي دولة تُعتبر مهمة للمجتمع الدولي لأن هذه الحقوق هي جزء من الصالح العام العالمي. ما زالت مسألة علاقة سيادة بحقوق الإنسان مسألة معقدة وحساسة. لكن بعد الإعلان العالمي، لا يمكن لأي دولة أن تدعي بشكل معقول أن معاملتها مواطنيها فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان تُعتبر مسألة تتعلق بشؤونها الداخلية فقط. بدلاً من ذلك، أصبح النقد والمساءلة الدوليين إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هو التوقع المُفترض للمجتمع الدولي.

ثانياً، من أجل التوصل إلى اتفاق على مبادئ تتضمن قروناً من الفكر الحديث حول الحرية الفردية والمساواة البشرية، وطبيعة المسؤولية، وحدود السيادة، اختار واضعو الإعلان العالمي عمداً صياغة وثيقة احتياطية. إن المواد الثلاثين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان توضح عدداً قليلاً إلى حد ما من الحقوق. وهي تشمل فقط الحقوق التي كان بإمكانها أن تحصل على إجماع شبه عالمي بين الدول المتنوعة الممثلة في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تم التعبير عن معظم الحقوق التي تضمنتها الوثيقة بشكل عام وعبارات مفتوحة من أجل تحقيق توافق في الآراء وحشد دعم واسع النطاق.

ثالثاً، تمت كتابة الإعلان العالمي وفهمه على أنه مجموعة متكاملة من المبادئ المتشابكة. كان كل مبدأ بمثابة الصك الذي يساهم بشكل أساسي في تناغم المنظومة بأكملها. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس مجرد قائمة بأحكام قائمة بذاتها يمكن فصلها وفهم كل واحدة منها على حدة ووفقاً لشروطها الخاصة. وهذا يعني أنه أمر يسيء إلى الإعلان العالمي أن ننزع أيّاً من الحقوق الواردة به عن سياقها على حساب الحقوق الأخرى، أو أن نتجاهل جزء من الوثيقة من خلال التركيز حصرياً على جزء آخر. تؤكد المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن ممارسة الحقوق والحريات الواردة به تخضع لقيود "وذلك لغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق الآخرين وحررياتهم". يشير هذا إلى الطريقة التي يعتبر بها كل حق، يعيش في المجتمع ويتعلق بـ "الواجبات تجاه المجتمع" (مُعترف به أيضاً في

المادة 29)، يُعتبر جزءاً من مجموعة مترابطة يجب التعامل معها بطريقة متوازنة. تعتمد قوة الوثيقة وقدرتها على الإقناع - صداها العالمي - على هذا الفهم الشامل لحقوق الفرد في المجتمع.

رابعاً، يؤكد الإعلان العالمي على وجود صلة لا تنفصم بين الكرامة والحرية والمساواة الإنسانية والمجتمع. تنص كلماته الافتتاحية على أن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة... لجميع أفراد الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم"، وهو يحتكم بشكل متكرر إلى كرامة الإنسان في مواد رئيسية أخرى. إن الإشارات المتكررة إلى الكرامة التي يتشارك فيها الجميع بالتساوي هي أقرب ما يكون إلى تقديم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ أساسياً لحقوق الإنسان. تمتنع الوثيقة عمداً عن تحديد المصدر النهائي لهذه الكرامة، لكنها توضح أن كرامة الإنسان متأصلة: فهي تتعلق بالبشر فقط لأنهم بشر. وهي لا يمكن منحها بواسطة أي سلطة. وهي لم يتم إنشاؤها بواسطة الحياة السياسية أو القانون الوضعي، ولكنها سابقة للقانون الوضعي وتقدم معياراً أخلاقياً لتقييم القانون الوضعي. ولا يمكن تجريد حياة بشرية من كرامتها المتأصلة غير القابلة للتصرف. أخيراً، تبدأ مجموعة الحقوق المتكاملة في الإعلان العالمي في توضيح معنى وأثار الكرامة الإنسانية من خلال التأكيد على الازدهار الذي تجعله الحرية ممكناً في المجتمع. بكل هذه الطرق، تتلاقى فكرة الكرامة الإنسانية، الواردة في قلب الإعلان العالمي، مع فكرة "الحقوق غير القابلة للتصرف" في التقليد السياسي الأمريكي. ليس من المبالغة الإشارة إلى أن "الحقوق غير القابلة للتصرف" كانت الشكل الذي عبر به المؤسسون الأمريكيون عن فكرة الكرامة الإنسانية المتأصلة.

خامساً، ينبغي الإقرار بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد صيغ عمداً كوثيقة أخلاقية وسياسية، وليس كصك قانوني ينشئ قانوناً رسمياً. فهو يوفر "معيّاراً مشتركاً للإنجاز" ويدعو إلى المنافسة في التميز بين الدول. ويهدف إلى تثقيف الأفراد بحقوقهم وتثقيف الدول بمسؤولياتهم. لقد تم تحقيق الكثير عبر العقود منذ المصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نحو يتجاوز هذه الأهداف الطموحة والتربوية، وذلك من خلال ترجمة مبادئه إلى التزامات ملزمة قانوناً، بشكل أساسي من خلال المعاهدات. لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره حجر الزاوية في مشروع حقوق الإنسان بعد الحرب، يشير أيضاً إلى أن مسؤولية حماية حقوق الإنسان عالمياً هي التزام أخلاقي وسياسي قبل أن تكون التزاماً قانونياً. بينما توجد أسباب وجيهة في كثير من الحالات للسعي إلى "إضفاء الطابع القانوني" على حقوق الإنسان في القانون الدولي، فإن نجاح هذه الجهود يعتمد على الالتزامات الأخلاقية والسياسية التي تدعم المشروع بأكمله. فبدون هذه الالتزامات ليس من المرجح أن يكون الصرح القانوني مقبولاً أو فعالاً. في الواقع، غالباً ما تكون القوة التي تكتسبها حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للدولة من خلال وضوح الغرض الأخلاقي والالتزام السياسي للأمم أكثر من القوة التي تكتسبها من خلال شكليات التزاماتها القانونية.

وأخيراً، إن أحد جوانب الهيكل العام للإعلان العالمي، والذي كان ضرورياً للوصول إلى مكانته العالمية باعتباره حجر الزاوية في الصرح الدولي لحقوق الإنسان بأكمله، هو قدرته على استيعاب طائفة عريضة التنوع من التقاليد السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والقانونية. كما ذكر، فإن الوثيقة ككل مُصاغة بعبارات عامة ومفتوحة، تضمنت الحد الأدنى من مطالبات الإعلان التأسيسي بكرامة الإنسان، بدون أي تحديد لمصدر تلك الكرامة. يفترض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن المبادئ التي يضعها يمكن تحقيقها بشكل ملموس في مختلف الأنظمة السياسية. لقد تم التعبير عن العديد من الحقوق الواردة به بطرق تسمح بمرونة كبيرة في تفسيرها وتطبيقها. على سبيل المثال، إن الحق في "محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة" لا يعرّف تفاصيل ما يشكل الاستقلالية والحيادية، وحتى ماهية المحكمة. علاوة على ذلك، يلتزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصمت تقريباً إزاء كيفية التوفيق بين مختلف الحقوق ومواءمتها.

على سبيل المثال، أين يجب رسم الخط الفاصل بين الحق في "الحماية المتساوية ضد أي تمييز" في المادة 7 والحق في حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها في المادة 20؟ تنص المادة 29 على قيود على الحقوق لأغراض "تلبية المتطلبات العادلة للأخلاق والنظام العام والصالح العام في مجتمع ديمقراطي"، ولكن ما قد يفني بهذه "المتطلبات العادلة" ربما يختلف بشكل كبير عبر السياقات الاجتماعية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لغة المواد 22-26 لا تذكر شيئاً عن نوع النظام السياسي أو الاقتصادي الذي يجب اعتباره الأكثر فاعلية أو ملاءمة لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المذكورة هناك. تماماً مثلما يفترض إعلان الاستقلال الأمريكي أن مختلف القوانين والحكومات يمكنها ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف، كذلك يتوقع الإعلان العالمي تعددية مشروعة من القوانين والمؤسسات السياسية والأنظمة الاقتصادية التي يمكن من خلالها أعمال حقوق الإنسان. في كلتا الحالتين، فإن تقدير قيمة التنوع مرتبط باحترام الفرد والاعتراف بأن السلطة السياسية متجذرة في الناس.

من المهم التأكيد على أن انفتاح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التعددية المشروعة لا يعني أن حقوق الإنسان نسبية، أو أنه لا توجد حقاً مبادئ عالمية حقيقية لحقوق الإنسان، أو أنه يجب قبول أي ادعاء بالخصوصية الثقافية كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. بالأحرى، إنه يمثل اعترافاً بأنه حتى المبادئ العالمية حقاً يجب أن يتم استنساخها في سياقات محددة ومتنوعة، وأن إتاحة المجال لمثل هذه التعددية يتماشى مع مبادئ الحرية والكرامة ويُعتبر الطريقة الواقعية الوحيدة للتوصل إلى اتفاق عملي على الحقوق عبر الثقافات والأمم. إن هذا التفاعل بين المبادئ العامة العالمية لحقوق الإنسان، وتنوع الواقع الإنساني الذي يجب أن تُحترم فيه هذه الحقوق، هو في صميم التحدي المتمثل في جعل حقوق الإنسان فعالة.

إن فكرة *التبعية* ضمنية في الإعلان العالمي، وهي متصلة في نظام القانون الدولي لحقوق الإنسان منذ بدايته. تؤكد التبعية، التي لها أوجه شبه مع مبدأ الفدرالية في التقاليد الدستورية الأمريكية، أنه يجب، حيث ما كان ذلك ممكناً، اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب للأشخاص المتأثرين بها - بدءاً من المجتمعات الأساسية - وأنه يجب على المجتمعات الأكبر والأعم والأبعد أن تتدخل فقط لمساعدة المجتمعات الأساسية، ولكن ليس لاستبدالها. هكذا تساعد التبعية على التماسك بين الطابع العالمي لحقوق الإنسان والتعددية اللازمة لتحقيقها بشكل عملي. فهي تمنح الدول حرية تصرف كبيرة في تفسير وتنفيذ هذه المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. تعزز التبعية أيضاً فكرة أن حقوق الإنسان داخل الدول تتطلب مجتمعات مفتوحة وتعددياً، به تنوع في المجتمعات المحلية وأشكال من الجمعيات الطوعية. هذا لا ينفي المسؤولية الأساسية للدولة إزاء حماية حقوق الإنسان. بالأحرى، تساعد التبعية على توزيع المسؤوليات النسبية إزاء أعمال حقوق الإنسان، وذلك بين أكثر أشكال المجتمع محلية، مروراً بالدول، ثم الجمعيات الدولية.

ج. الأسئلة الملحة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن الخصائص العامة الست للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الموضحة في القسم السابق تثير عدداً من الأسئلة المعقدة والدقيقة المتعلقة بتداعيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على السياسة الخارجية الأمريكية.

1. السيادة الوطنية وحقوق الإنسان

صاحب ظهور حقوق الإنسان كمجال من مجالات الاهتمام الدولي في القرن العشرين تغييرات في فكرة سيادة الدول القومية. يعتقد البعض أن هذه التغييرات تهدد سيادة الولايات المتحدة، لدرجة أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مترددة في المشاركة في منظومات حقوق الإنسان الدولية. ومع ذلك، فإن مفهوم الحقوق والسيادة الذي يتضمنهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذا فهم على نحو صحيح، يتوافق مع التقاليد الدستورية الأمريكية. تعتبر السيادة الوطنية شرطاً حاسماً لضمان حقوق الإنسان لأنه عادة ما يمكن للشعب أن يحمي حقوق الإنسان على أفضل وجه على مستوى المجتمع السياسي الوطني. يتطلب أعمال حقوق الإنسان دولاً قومية تتمتع بالاستقلالية والقدرة والسلطة التي تمكنها من تحمل مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان. تُعتبر الدول القومية، من خلال قوانينها وقراراتها السياسية، الضامن الرئيسي لحقوق الإنسان. إلا أنه لا ينبغي أن تكون سيادة الدولة حجة لإهمال أو انتهاك حقوق الإنسان. بالأحرى، تؤكد السيادة على اعتماد حقوق الإنسان على النظام السياسي. عندما تؤكد الدولة على السيادة كذريعة لارتكاب أو عدم معالجة انتهاكات الحقوق، فإن المشكلة لا تكمن في فكرة السيادة ولكن في الممارسة المعيبة لها.

تتمثل الاستجابة المناسبة في إصلاح النظام السياسي، ربما بمساعدة وتشجيع من دول أخرى ذات سيادة تعمل من منطلق التزامها هي بحقوق الإنسان. عندما تثبت دولة قومية أنها عازمة على سحق حقوق الإنسان بشكل منهجي، يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بالاعتبار طائفة كاملة من الأدوات الدبلوماسية لردع هذه الاعتداءات على كرامة الإنسان.

من منظور القانون الدولي، يجب أن يتم التوسط في أي توتر في العلاقة بين السيادة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بموافقة الدولة. كعمل سيادي، وافقت الولايات المتحدة رسمياً على الالتزام بقواعد معينة من القانون الدولي لحقوق الإنسان مع استثناءات قليلة، تكون الولايات المتحدة ملزمة قانوناً فقط عندما تنتبثق تلك الموافقة عن العملية المنصوص عليها في الدستور. بناءً على ذلك، فإن الولايات المتحدة، بصفتها دولة ذات سيادة في النظام القانوني الدولي، ليست مجبرة على المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان، ولكن عندما تفعل ذلك بالطريقة التي يقتضيتها الدستور، فإن هذه المعاهدات تشكل التزامات قانونية رسمية تعبر عن سيادة الأمة بدلا عن أن تتناقض معها.

2. علاقة الحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يشكل قيام الإعلان العالمي بنسج الحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في وحدة متكاملة، تحدياً معيناً للولايات المتحدة. على خلاف الإعلان العالمي، وعلى خلاف غالبية دساتير العالم التي تم اعتمادها منذ أوائل القرن العشرين إلى منتصفه، لا يعترف دستور الولايات المتحدة بشكل عام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن ترسيخها. طيلة فترة الحرب الباردة، أكدت الولايات المتحدة على التزامها بالحقوق المدنية والسياسية بشكل حصري تقريباً، بينما رفضت فكرة أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي دعمها الاتحاد السوفيتي. منذ نهاية الحرب الباردة، كان الجانب الثابت لسياسة الولايات المتحدة إزاء حقوق الإنسان في كل الإدارات الرئاسية التي مرت على البلاد، بغض النظر عن الحزب السياسي، هو إجماع الولايات المتحدة عن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كجزء لا يتجزأ من قانون حقوق الإنسان الدولي - على الرغم من أن الوفد الأمريكي تصدّر وتعهّد بالالتزام "الصادق" بهذه الحقوق عندما تم اعتماد الإعلان العالمي في عام 1948.

تحمل ديباجة الدستور الحكومة مسؤولية "تعزيز الرفاه العام"، ولكن كان من المفهوم على نطاق واسع في حقبة التأسيس أن أفضل طريقة لتعزيز الرفاه العام هي من خلال حكومة فيدرالية محدودة تحمي الحرية الفردية بشكل فعال. في مرحلة لاحقة، مع انتشار التصنيع وتفوق عدد العاملين بأجر على المزارعين المستقلين والحرفيين وأصحاب المتاجر، تولت الحكومة الفيدرالية مسؤوليات أكبر. انخرطت الولايات المتحدة مع بداية القرن العشرين في جهود تشريعية شاملة للمساعدة على ضمان ظروف عمل عادلة ومواتية، وخلال العقود الزمنية التي سبقت الموافقة على الإعلان العالمي، اضطلعت الولايات المتحدة بمبادرات تشريعية وإدارية ضخمة تساعد على ضمان مستوى معيشي لائق لملايين الأمريكيين وحماية اجتماعية للشباب والعاطلين والمرضى والمسنين. في عام 1948، عملت هذه التشريعات الخاصة بالصفقة الجديدة بمثابة نموذج للأحكام ذات الصلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اليوم، تُعتبر السياسات الاجتماعية المختلفة، التي صيغت على أنها حقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أساسية لمسؤوليات الحكومة في الولايات المتحدة على جميع المستويات. على سبيل المثال، على الرغم من أن التعليم غير معترف به كحق في دستور الولايات المتحدة، فإن دساتير كل الولايات في الاتحاد تقريباً تنص على الحق في التعليم وتضع مسؤولية كبيرة على السلطات الحكومية لضمان ممارسة هذا الحق بشكل فعال. شملت السياسات الاجتماعية الرئيسية الأخرى على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية على حد سواء، التي تتوافق مع لغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ضمانات الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، والحماية الاجتماعية للأطفال، وحق الوالدين في اختيار تعليم أطفالهم، وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في الحياة العامة وفي مكان العمل.

عندما ننظر إلى ما وراء حدودنا، من الملاحظ أنه طيلة العقود السبعة للمشروع الدولي لحقوق الإنسان، أولت السياسة الخارجية الأمريكية الأولوية للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم من خلال مساعداتها التنموية واسعة النطاق وأيضاً من خلال مبادرات كبيرة تتراوح بين خطة مارشال إلى خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز. بهذه الطرق، يبذل القانون والسياسات الأمريكية، على المستويين المحلي والدولي على حد سواء، جهوداً كبيرة لتحقيق تلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المذكورة في الإعلان العالمي.

وعليه، كيف يجب على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن تنثري السياسة الخارجية الأمريكية؟ يجب الإقرار بأنه بجانب الحقوق المدنية والسياسية، تُعتبر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية جزءاً لا يتجزأ من نسيج الإعلان العالمي. وفي ذات الوقت، يجب أن يكون من المعلوم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعرض ويعزز مجموعتي الحقوق بطرق مختلفة.

يتمثل أحد الاختلافات الجوهرية في أن المادة 22، التي تقدم كامل القسم المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تنص على أنها تعتمد على "تنظيم وموارد كل دولة"، بينما لا يفرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أية قيود على الحقوق المدنية والسياسية التي يوضحها (وهو اختلاف تم تدوينه لاحقاً في [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#) وفي [العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#)). بشكل عام، يشير اختلاف البناء اللغوي لمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أن بعض الحقوق المدنية والسياسية لا تخضع لقيود، وخاصة تلك الحقوق السلبية التي تتطلب من الدولة عدم انتهاكها بشكل مباشر: على سبيل المثال، "لا يجوز إخضاع أي شخص للرق أو التعذيب أو الاعتقال التعسفي. لكن ليس هناك أي حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - التي عادة ما تنطوي على تدابير إيجابية من الدولة بدلاً عن امتناع الحكومة عن اتخاذ إجراء - يستخدم هذه الصيغة.

ولا شك أن الحقوق المدنية والسياسية تتطلب أيضاً إجراءً من جانب الدولة. على سبيل المثال، تتطلب ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة أن تنشئ الدولة وتدير مؤسسات لإقامة العدل؛ كما يستلزم الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة استثماراً حكومياً في نظام إنساني للعقاب الجنائي. ولكن علاوة على ذلك، فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي حقوق الإنسان التي تنشأ فقط في الأنظمة السياسية ذات الموارد الكافية لإعمال حقوق الإنسان بهذه الطريقة؛ فهي تعتمد بشكل أكبر على مجموعة واسعة من النماذج الاقتصادية وأشكال تنظيم الدولة، وتتطوي في كل الأوقات تقريباً على توازنات صعبة في الانفاق الحكومي للموارد المحدودة على السياسات الاجتماعية - على سبيل المثال، زيادة الاستثمار في الصحة أم التعليم أم حماية البطالة. بالإضافة إلى ذلك، تميل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى كونها أقل ملاءمة لممارسة الرقابة القضائية، خاصة في الأنظمة الدستورية المشابهة لنظام الولايات المتحدة حيث تمنح مبادئ الفصل بين السلطات ومبادئ الشرعية الديمقراطية للسلطة للفروع السياسية، وليس للسلطة القضائية، لاتخاذ قرارات بشأن السياسات الاجتماعية الأساسية. أخيراً، يجدر التأكيد على أنه منذ اعتماد الإعلان العالمي، تذرعت العديد من الدول الاستبدادية - من الاتحاد السوفيتي في الماضي إلى الصين وكوبا وفنزويلا اليوم - كثيراً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتبرير الانتهاكات الواسعة وغير المشروعة للحقوق المدنية والسياسية الأساسية لشعوبهم.

خلاصة القول، تتطلب مبادئ الإعلان العالمي أن تؤخذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على محمل الجد في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. إلا أنه، ولأسباب كثيرة - تتراوح من تقاليدنا الدستورية، إلى لغة الإعلان العالمي نفسه، إلى المخاوف الاحترازية بشأن انتهاك الحقوق - فمن المعقول بالنسبة للولايات المتحدة أن تعامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل مختلف عن الحقوق المدنية والسياسية. تعمل الولايات المتحدة من خلال اعترافها بأولوية الحقوق المدنية والسياسية، وإعمالها في نفس الوقت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج المساعدة الاقتصادية والتنمية بشكل متنسق مع كل من مبادئها الدستورية ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. حقوق الإنسان والتزامات الدول

إن أهم التزام لحكومة الولايات المتحدة بموجب الدستور هو حماية حقوق مواطنيها غير القابلة للتصرف، الأمر الذي تنجزه من خلال التعبير عن تلك الحقوق في القانون الوضعي للبلاد. نتيجة للتغيرات في المجتمع والاقتصاد في القرن العشرين، أخذت حكومة الولايات المتحدة على عاتقها التزامات إضافية لتوفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، على النحو الموضح في الفصل الثاني.

هذا متوافق تماماً مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على طائفة من الحقوق التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال العمل والتدخل الحكومي الفعال. لا ينطبق هذا فقط على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكن ينطبق أيضاً على العديد من الحقوق السياسية والمدنية الواردة به. فلنأخذ بعين الاعتبار الحق في المشاركة السياسية الديمقراطية: فهو لا يمكن ممارسته بشكل فعال دون إجراء حكومي لإنشاء وصيانة أنظمة انتخابية مناسبة، وضمان سلامتها، وحماية تمتع المواطنين بحقوقهم وحريةهم في الإدلاء بأصواتهم، ومنع التزوير. بناءً على ذلك، يجب على السياسة الخارجية والمعونة الخارجية أن تركز ليس فقط على كبح الانتهاكات الفظيعة، بل أيضاً على مساعدة الدول المتعثرة في معالجة الظروف التي تعزز شروراً مثل الإرهاب والشكل الحديث لتجارة الرقيق والاتجار بالبشر.

يجب أيضاً احترام الحدود الصارمة. يجب أن يُثري الاهتمام الأساسي بالامتداد المناسب للحكومة، وهو أمر مركزي في التقليد الدستوري للولايات المتحدة، السياسية على الدوام. إذا كانت حقوق الإنسان ستصبح فقط، أو بشكل أساسي، أدوات لإضفاء الشرعية على سلطة الدولة وتدخلها، فإنها ستخون منشأها وتصبح مسرحيات لكل حكومة استبدادية تسعى إلى إخفاء انتهاكاتهما بلغة التزامات حقوق الإنسان. لقد رأينا مؤخراً أمثلة مثيرة للقلق على قيام بعض الدول باستغلال مسؤولياتها في مجال الصحة العامة خلال جائحة كورونا لتبرير القيود المفرطة على حرية الصحافة وحرية التعبير والاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تظل متيقظة، وأن تتمسك بمبادئها التأسيسية الخاصة بالحكومة المحدودة وأن تستجيب للنماذج الاستبدادية للحكم متى وكيفما كانت قادرة على ذلك. ولكن يجب على السياسة الخارجية الأمريكية، ضمن هذه الحدود، أن تدعم أيضاً تطوير مؤسسات صحية وفعالة للحكم الرشيد في كافة الدول من أجل المصلحة العامة لشعوبها.

4. الديمقراطية وحقوق الإنسان

لقد رأينا بالفعل أن التقليد الأمريكي بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف يؤكد على الحكم الذاتي الديمقراطي. إن الكثير من الحقوق الأساسية - مثل الحق في التصويت، والحق في حرية التعبير، والحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها - تُعتبر ضرورية لتحقيق الأداء السليم للديمقراطية. كما أن الحكم الذاتي الديمقراطي، بدوره، أكثر ترجيحاً من الأنظمة الأخرى لتعزيز الحياة السياسية المشتركة التي تحترم حقوق مواطنيها. فمن خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، يمكنه أن يساعد في تحويل الحقوق الأساسية إلى حقائق عملية. تلعب عمليات السياسة الديمقراطية دوراً حاسماً في ترتيب الدولة للحقوق في صميم ثقافتها السياسية، والتوفيق المناسب بين مطالبات الحقوق، والتخصيص الأفضل للموارد المحدودة في أعمال الحقوق الكثيرة التي تسعى إلى احترامها. إنه لمن خلال المداوات الديمقراطية والإقناع وصنع القرار يتم الاعتراف بالمطالبات بالحقوق الجديدة وإضفاء الشرعية عليها اجتماعياً. يمكن رؤية هذه الصلة بين الديمقراطية والحقوق غير القابلة للتصرف في تركيز الولايات المتحدة على الحكم الذاتي في أهداف الحرب التي أعلنتها خلال الحرب العالمية الثانية ودعمها لـ "الموجة الثالثة" من الديمقراطية بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية.

هذه الصلة نفسها واضحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية الكلاسيكية اللازمة لسلامة وحرية العمليات الديمقراطية، ويحمي تلك الجمعيات المدنية الضرورية لمجتمع حر يتمتع بالحكم الذاتي. كما أنه يضع بشكل صريح الحق في المشاركة السياسية في سياق اعتراف عام بأن "إرادة الشعب تكون الأساس لسلطة الحكومة"، وبنص على "انتخابات دورية ونزيهة تكون عن طريق الاقتراع العام والمتكافئ و... إجراءات التصويت الحر". إلى جانب استيعاب الإعلان للتعددية والتبعية في هيكله، فإن هذا يشير إلى أن الحكم الذاتي الديمقراطي يُعتبر ضرورياً لحماية المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ينطوي هذا التقارب بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجوهر التقليد الدستوري والسياسي الأمريكي على تبعات على السياسة الخارجية الأمريكية. فهي تدعو إلى الالتزام بتعزيز العمليات الديمقراطية والمؤسسات الحرة باعتبارها أساسية لأجندة الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان. يمكن رؤية هذا الالتزام في مكتب الديمقراطية والحقوق والعمل التابع لوزارة الخارجية، وفي دعم الولايات المتحدة القوي لمبادرات مثل الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. في ذات الوقت، يُلزم احترام الحرية والديمقراطية الولايات المتحدة بإعطاء احترام كبير لقرارات الاغليبيات الديمقراطية في دول أخرى

والاقرار بأن الحكم الذاتي قد يقود الدول الأخرى إلى تحديد أولوياتها المميزة وقيمها العامة الأساسية. يجب دائماً ان يحترم دعم الولايات المتحدة للحقوق السياسات الديمقراطية العادية والممارسة المشروعة للسيادة الوطنية، ويجب أن يكون غير راغب في الدفع بالمطالبات الخاصة بالحقوق التي تسعى إلى تجاوز المؤسسات والعمليات الديمقراطية. عدا عن ذلك، تخاطر الولايات المتحدة بالإمبريالية الثقافية الضالعة في فرض أفضليتها السياسية وترتيباتها المؤسسية الخاصة على دول لديها تقاليد مختلفة للغاية.

5. التسلسل الهرمي لحقوق الإنسان

يدور كثير من الجدل حول ما إذا كانت بعض الحقوق في قانون الإعلان العالمي أكثر أهمية من غيرها، وما إذا كان يجب منح البعض أولوية أعلى. إن حقوق الإنسان في الإعلان العالمي، على النحو الذي تمت مناقشته، لها طابع متكامل ولا يقصد فصلها أو تفضيل بعضها على البعض الآخر لأنها جميعاً تعكس إلى حد ما متطلبات الكرامة الإنسانية. لهذا السبب، إنه لأمر يتعارض مع مقصد وهيكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن يتم الاختيار والتفضيل بين الحقوق الواردة به وفقاً للأفضليات والافتراضات الأيدولوجية مع تجاهل الحقوق الأساسية الأخرى. لا يمكن للتضارب بين الحقوق أن يكون ذريعة لعدم التقيد بالتزامات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي.

تم في عام 1993 توضيح مبدأ الترابط بين حقوق الإنسان الأساسية، الوارد ضمناً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عندما عقدت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب الباردة مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان للدعوة إلى تجديد الاهتمام بحقوق الإنسان. في ختام المؤتمر، أكد 171 بلداً، بينهم الولايات المتحدة، على [إعلان وبرنامج عمل فيينا](#) الذي ينص على أن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة" (الجزء 1، الفقرة 5).

لا يُعتبر خروجاً عن هذا التأكيد الإقرار بأن هناك فروق معينة بين الحقوق متأصلة في الإعلان العالمي نفسه، وكذلك في القانون الوضعي لحقوق الإنسان الذي تم تطويره في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يقر القانون الدولي بأن بعض حقوق الإنسان مطلقة أو شبه مطلقة، ويقبل باستثناءات قليلة أو لا استثناءات، حتى في أوقات الطوارئ الوطنية، بينما يخضع البعض الآخر منها للكثير من القيود المعقولة أو يتوقف على الموارد المتاحة وعلى الترتيبات التنظيمية. هناك بعض المعايير، مثل حظر الإبادة الجماعية، تُعتبر عالمية جداً بحيث يُعترف بها كمعايير للأحكام الأمرة - أي مبادئ القانون الدولي التي لا يمكن لأي دولة أن تضعها جانباً بشكل شرعي - في حين تُعتبر المعايير الأخرى مفتوحة أمام السيادة الوطنية لقبولها أو عدم قبولها. يتطلب تطبيق بعض حقوق الإنسان درجة عالية من التجانس في الممارسة بين الدول، كما هو الحال في حظر التعذيب، بينما يسمح البعض الآخر باختلاف كبير في ممارسات الدول، مثل حماية الخصوصية. يعكس عمل مكتب الديمقراطية والحقوق والعمل، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، هذه الاعتبارات.

في الممارسة العملية، فإن القرارات المتعلقة بأولويات الحقوق ليست فقط أمراً لا مفر منه، بل مرغوباً فيه. بدايةً، تحت كثير من الظروف يكون لبعض الحقوق أسبقية منطقية ضرورية. الكثير من المطالب بالحقوق تكون متضاربة حتى عندما يكون من الضروري التوفيق بينها على نحو ملائم. على سبيل المثال، القيمة العالية التي تعطيها الولايات المتحدة لحرية التعبير دفعت واشنطن إلى أخذ الاستثناء من المعايير الدولية التي تفرض حظر خطاب الكراهية. هذه الاختلافات في وجهات النظر حول الوزن النسبي الذي يتعين اعطائه للحقوق أمر لا مفر منه وملائم. على نفس الشاكلة، يضطلع الرئيس الأمريكي والكونغرس بالتزامات دستورية لإصدار أحكام سياسية معقدة حول قضايا حقوق الإنسان الأكثر إلحاحاً

وحرراً في الوقت الراهن، وتحديد الجهود المتعلقة بالأولويات الدبلوماسية والسياسية وفقاً لذلك. إن كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان - الحكومية وغير الحكومية والحكومية الدولية - تفعل نفس الشيء بالضرورة. كثيراً ما تعكس هذه الأولويات تاريخاً والتزاماً معيناً، مثل سن الكونغرس الأمريكي للتفويض القانوني للهيئات المكرسة لحماية حقوق معينة، مثل الحرية الدينية والتحرر من العبودية (الاتجار بالبشر)، والتي تُعتبر إرثاً من التجربة التاريخية المميزة الولايات المتحدة وتعكس رأي الشعب الأمريكي ومصالحه الدائمة التي أُخذت بالاعتبار.

خلاصة القول، في حين أن الإعلان العالمي لا يضع بشكل صريح تسلسلاً هرمياً للحقوق، وحيث أن من المهم من ناحية المبدأ تأكيد الترابط بين جميع الحقوق التي تتعلق بالكرامة الإنسانية، يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية ويجب عليها، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تحديد الحقوق التي تنفق في الغالب مع المبادئ والأولويات والمصالح الوطنية في أي وقت من الأوقات.

يجب أن تأخذ هذه الاجتهادات في الاعتبار المساهمات الأمريكية المميزة إزاء مشروع حقوق الإنسان وأيضاً الاجتهادات الاحترازية بشأن الظروف والتهديدات والفرص الحالية.

6. ظهور حقوق جديدة

على شاكلة المؤسسين الأمريكيين، الذين فهموا انه عند تسمية "الحياة والحرية والسعي وراء السعادة"، حدد إعلان الاستقلال "حقوقاً معينة غير قابلة للتصرف" وليس كتالوجاً شاملاً، وكذلك أيضاً، أقر واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن القائمة التي تم تحديدها في عام 1948 لا يمكن الزعم بأنها كاملة. لقد كانوا يعرفون أن فكرة حقوق الإنسان، بالإشارة إلى الكرامة السامية للإنسان، قادرة على استيعاب فهم جديد لما تتطلبه الحرية والمساواة. ومثلما نما الشعب الأمريكي بمرور الوقت في فهمه وقبوله لمضامين مبادئه التأسيسية، فإن الأشخاص الذين قبلوا بالإعلان العالمي سينمو فهمهم وقبولهم لمضامين المبادئ الواردة بتلك الوثيقة. لذلك من المعقول توقع حدوث توسيع وتنقيح معين لقائمة حقوق الإنسان المعترف بها حتى مع بقاء أساسيات الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية ثابتة.

ومع ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن نجاح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إطلاق مشروع حقوق الإنسان على نطاق عالمي يرجع إلى وجود حدود لنطاقه. اقتصر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن عمد على مجموعة صغيرة من الحقوق التي كان من المتصور أن عليها إجماع شبه عالمي. وقد كان واضعو الإعلان يعلمون أيضاً أن إبقاء القائمة على نحو أكثر إحكاماً من شأنه أن يعطي أهمية سياسية أكبر لكل حق من الحقوق ويقلل من التضارب بين مطالبات الحقوق، وهي النزاعات التي يمكن أن تضعف إعمال أي حق معين والحقوق بشكل عام. هذه الشواغل أصبحت ذات أهمية كبيرة بعد 70 سنة، عندما تضاعف عدد صكوك حقوق الإنسان بشكل كبير. مع الأخذ بالاعتبار وكالات الأمم المتحدة الكثيرة والمختلفة، وأنظمة حقوق الإنسان الإقليمية، علاوة على المنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو، هناك الآن عشرات المعاهدات، ومئات القرارات والإعلانات، وآلاف الأحكام التي تدون حقوق الإنسان الفردية بخلاف تلك الواردة في أشهر تسع معاهدات للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. هناك سبب وجيه للقلق من أن التوسع الهائل في حقوق الإنسان قد أضعف مطالبات حقوق الإنسان بدلاً من تعزيزها وترك الناس الأكثر حرماناً أكثر تعرضاً للخطر. إن المزيد من الحقوق لا يسفر دائماً عن مزيد من العدالة. إن تحويل كل ميل سياسي، حتى القيم منها، إلى مطالبة بحقوق الإنسان سيؤدي حتماً إلى إضعاف سلطة حقوق الإنسان.

لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون منفتحة ولكن حذرة في استعدادها لتأييد المطالبات الجديدة بحقوق الإنسان. هذا حتماً سيثير أسئلة صعبة حول ما إذا كانت بعض المطالبات بحقوق معينة تقع بشكل شرعي ضمن نطاق مبادئ والتزامات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تتمثل إحدى الطرق للتعامل مع هذه المشكلة في الرجوع إلى المفهوم الأساسي للكرامة الإنسانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في الواقع، إن العديد من الحجج للاعتراف بحقوق جديدة وتفسيرات وتمديدات وتطبيقات جديدة للحقوق القائمة يبنون قضيتهم من خلال الاحتكام إلى هذه الفكرة الأساسية. إن النقاش العام حول ما إذا كانت مطالبة معينة بأحد الحقوق هي تعبير عن المطالب الأخلاقية الناشئة عن الاعتراف بالكرامة المتساوية والمتأصلة لجميع البشر تُعتبر أمراً بالغ الأهمية، ويمكن أن يساعد صناع السياسات على التمييز بين متي يكون من الضروري قبول مطالبة جديدة بأحد الحقوق، ومتي يجب أن تُرفض. مع ذلك، فإن الاحتكام مباشرة إلى كرامة الإنسان لا يُعتبر كافياً في حد ذاته لمهمة التمييز بين المطالبات الشرعية بالحقوق والمطالبات غير المبررة. فالكرامة في حد ذاتها فكرة متنازع عليها بشدة، ويختلف محتواها بشكل كبير ليس فقط عبر الثقافات ولكن حتى داخل مجتمعاتنا التعددية الحديثة. فيما يتعلق ببعض القضايا الأخلاقية المعاصرة والمثيرة للخلاف بشكل عميق - على سبيل المثال، إجازة القتل الرحيم الطوعي - تظهر الحجج القائمة على الكرامة بشكل بارز على جانبي النقاش.

هناك حاجة إلى معايير أخرى لتقييم ما إذا كانت إحدى المطالبات الجديدة بحقوق الإنسان تستحق الدعم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومتي يجب ذلك. تعتقد اللجنة أن الاعتبارات التالية ذات صلة:

- ما مدى تجذّر هذه المطالبة في اللغة الصريحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما تمت كتابته وفهمه من قبل واضعي تلك الوثيقة ومن قبل الولايات المتحدة عندما وافقت عليها في عام 1948، وإلى أي مدى هي متجذرة في لغة الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي وافقت أو صادقت عليها الولايات المتحدة؟ إن لغة هذه الوثائق التي تم التفاوض حولها بعناية تُعتبر ذات أهمية. إذا وُضعت الصيغ والتفاهات المتفق عليها جانباً، أتم التوسع في تفسيرها بحيث أصبح يصعب التعرف عليها، تصبح لغة حقوق الإنسان طيّعة إلى ما لا نهاية وغير مقيدة بالمبدأ.
- هل تتوافق المطالبة الجديدة مع المبادئ الدستورية للولايات المتحدة وتقاليدنا الأخلاقية والسياسية والقانونية؟ هل يقرها الشعب الأمريكي ويقبلها على نطاق واسع من خلال ممثليه السياسيين المنتخبين ديمقراطياً؟ هذا لا يعني أن وجهات نظر الولايات المتحدة يجب أن تفرض اتجاه حقوق الإنسان الدولية بشكل عام. لكن السياسة الخارجية التي لا تأخذ في الاعتبار دعم الشعب الأمريكي للمطلب المتعلق بحقوق جديدة تواجه خطر فقدان الشرعية المحلية.
- هل أعطت الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات المماثلة لها في التفكير موافقتهم السيادية بشكل رسمي على التطور موضع التساؤل من خلال الآليات السياسية القائمة لوضع القانون الدولي (خاصة من خلال اعتماد أحكام معاهدة واضحة وصريحة)؟ على النحو المبين سابقاً، فإن دور الموافقة السيادية في القانون الدولي يربط فكرة الحكم الذاتي الدستوري الديمقراطي مع المشاركة في المبادئ العالمية التي يتبناها المجتمع الدولي. قد تكون المطالبات الجديدة بالحقوق، والتي تتجاوز العمليات الدستورية المحلية والسياسات الديمقراطية - على سبيل المثال، المعايير المنبثقة عن المفوضيات واللجان الدولية، والخبراء الأفراد، وجماعات المناصرة - مصادر مفيدة للتفكير في النطاق المناسب لحقوق الإنسان، لكنها تقتصر إلى السلطة القانونية الرسمية.

• هل تمثل المطالبة الجديدة إجماعاً واضحاً عبر مجموعة واسعة من التقاليد والثقافات المختلفة في الأسرة البشرية كما فعل الإعلان العالمي، وليست مجرد مصلحة حزبية أو أيديولوجية ضيقة؟ يُعتبر الحذر ضرورياً بشكل خاص في حالتين. دافعت في بعض الأحيان أنظمة غير ديمقراطية وقمعية عن حقوق جديدة واسعة النطاق لتقويض وحدة وفعالية حقوق عالمية معترف بها. وفي حالات أخرى، صمم نشطاء على تجاوز السياسات العادية، واستخدمت العمليات الديمقراطية المحلية لغة وهياكل حقوق الإنسان الدولية للدفع بأجندات لا يشاركها المجتمع الدولي على نطاق واسع، ولا حتى يشاركها شعبهم في بعض الأحيان.

• هل يمكن دمج الحق الجديد على نحو يتسق دائماً مع النص الحالي لحقوق الإنسان؟ عملية النظر في المطالبات بحقوق جديدة يجب أن تأخذ بالاعتبار النزاعات المحتملة وضرورة التوفيق بين مطالبات الحقوق، مع استيفاء حق كل مطالبة. إن تجاهل الإطار الحالي لحقوق الإنسان، الذي تمت صياغته بعناية من خلال الحل الوسط والإجماع العريض، للدفع بمطالبة جديدة لم يتم الاعتراف بها سابقاً، يُعتبر خطوة محفوفة بالمخاطر تهدد بتفكيك المشروع بأكمله.

هذه ليست معايير شاملة، ولا يُعتبر أي منها معياراً قاطعاً. إن تقييم شرعية المطالبة بحق جديد، خاصة في الظروف المتغيرة، لا يخضع لصيغة ميكانيكية بل يتطلب المنطق والخبرة والمداومات والأحكام الحسنة.

7. حقوق الإنسان والقانون الوضعي بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تزعّم بعض مرجعيات حقوق الإنسان أن تطوير القانون الدولي الوضعي لحقوق الإنسان من خلال صكوك ملزمة يكفي في حد ذاته للرد على أي شكوك حول معنى ونطاق وتطور حقوق الإنسان. إن الجهد الجماعي منذ عام 1948 لترجمة المبادئ العريضة والعامّة لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى التزامات قانونية ملزمة من خلال شبكة من المعاهدات أدى في الواقع إلى تحقيق نتائج ملموسة. يمكن أن يعكس تطوير قانون معاهدات حقوق الإنسان إجماعاً عريضاً وسط المجتمع الدولي حول حقوق الإنسان. إن تغليف الأهداف الطموحة والتربوية للإعلان العالمي بمتطلبات قانونية صارمة، غالباً ما يتم رصدها وتعزيزها من قبل مؤسسات إشرافية، يعزز حماية حقوق الإنسان.

في ذات الوقت، تساءل كل من الدول والعلماء عما إذا كان تكاثر حقوق الإنسان في المعاهدات هو خير لا تشوبه شائبة. لا يبدو أن القدر الكبير من الالتزامات التعاقدية الجديدة في مجال حقوق الإنسان قد زاد من فعالية قانون حقوق الإنسان أو أوقف الانتهاكات المنتشرة لأبسط حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حتى في الكثير من البلدان التي صادقت على جميع المعاهدات الرئيسية. إن إضافة المزيد إلى قانون المعاهدات، مع الفشل في جعل الالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان فعالة، يهدد بتقويض احترام النظام الدولي لحقوق الإنسان.

من المهم أيضاً الاقرار بأن القانون الوضعي لحقوق الإنسان، مهما أصبح واسع النطاق، لم يقض على الخلافات حول طبيعة ونطاق حقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك، بقدر ما أن قانون المعاهدات الجديد وعمل المؤسسات الدولية قد وسعا نطاق حقوق الإنسان، فإنهما قد أثارا الكثير من الخلافات الجديدة. وهذا أمر لا مناص منه. حتى على النحو الذي حُدد لاحقاً في المعاهدات، تظل المبادئ العريضة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يجب عليها أن تكون، غير مكتملة وغير محددة، وبالتالي تخضع باستمرار للنقد والتعديل. هذا كله صحيح بقدر ما أن القانون الدولي الوضعي لحقوق الإنسان لا يشكل حكماً موثقاً ونهائياً للنزاعات القانونية ولا يوفر إطاراً قانونياً شاملاً مثل دستور الدولة القومية.

علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن ندرك أن القانون القائم لحقوق الإنسان لا يمكن أن يجيب على الأسئلة المهمة التي بحكم تعريفها تتجاوز حدود القانون الوضعي القائم. إن مفهوم حق الإنسان في حد ذاته يُعتبر حقاً متأسلاً في البشر ولا يعتمد في وجوده على تشريع أي دولة أو مؤسسة دولية. يمكن للقانون الوضعي أن يحدد ويوضح التزام الدولة الواجب النفاذ تجاه الأفراد والدول الأخرى. لكن القانون الوضعي - سواء كان قانون الدولة القومية أو النظام القانوني الدولي - لا يُنشئ حقاً من حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يؤدي صمته أو سلوكه إلى إبطال حق من حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، إذا اعترف القانون الوضعي بشيء ما كحق من حقوق الإنسان، فإن هذا لا يضع هذا القانون فوق الشبهات، وإعادة النظر، والتعديل. في حين أن حقوق الإنسان هي المعيار الذي نحكم بموجبه على عدالة القوانين الوضعية، فليس هناك دولة قومية أو مؤسسة دولية تحتكر، أو لديها الكلمة الأخيرة، بشأن ما تتطلبه حقوق الإنسان. باختصار، بقدر ما توفر حقوق الإنسان المبادئ الأساسية التي نحكم بموجبها على عدالة أو ظلم القوانين الوضعية، لا يمكن اعتبار أي قانون وضعي - وطنياً كان أم دولياً - حكماً نهائياً لحقوق الإنسان.

لا يمكن أيضاً للقانون الدولي الوضعي لحقوق الإنسان أن يحدد ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة سن قانون وضعي ملزم للبلاد من خلال المصادقة على معاهدة معينة لحقوق الإنسان. إن مجرد وجود معاهدة ليس شرطاً كافياً يقتضي قبولها كالتزام قانوني دولي وضعي. يجب على الحجج أن تحتكم إلى مبادئ واهتمامات تتجاوز الحالة الراهنة للقانون الدولي نفسه - وفي الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى، يجب أن اقناع غالبية المواطنين من خلال العمل عبر ممثلهم المنتخبين. على نفس الشاكلة، يجب أن يخضع أي قانون وضعي للنقد والتعديل في ضوء المصلحة العامة والعدالة، وأن يستجيب للاحتياجات والظروف المتغيرة. وهذا لا ينطبق بدرجة أقل على قانون حقوق الإنسان الدولي. ولكن مرة أخرى، هذا لا يمكن القيام به فقط من داخل حدود القانون الوضعي. ستكون مفارقة محزنة لو أن فكرة حقوق الإنسان - التي تعكس قناعة بأن القوانين الوضعية للدول يجب أن تخضع لمبادئ عليا للعدالة - قد تم اختزالها فقط فيما تقوله عنها أية معاهدات ومؤسسات حالية.

يُعتبر تطوير قانون وضعي بشأن حقوق الإنسان موضع ترحيب. ولكن يجب أن يستنير القانون الوضعي بالتفكير والمداومات الواجبة. يجب على الدبلوماسيين والمحامين أن يتجنبوا الفكرة الساذجة القائلة بأن القانون الوضعي قادر بطريقة لا تشوبها شائبة على حل جميع المسائل الخطيرة المتعلقة بالمشروع الدولي لحقوق الإنسان وحل التحديات الهائلة التي لا نهاية لها للشؤون الخارجية.

هذا النهج المتوازن له جذور في المبادئ التأسيسية لأميركا. وهو يتسق مع المبادئ التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو في حد ذاته ليس بياناً بقانون وضعي بل أداة غير ملزمة موجهة نحو وضع معيار للدول تحققه من خلال السياسة والتنقيف. وهو يعكس التوجه الثابت لوزارة الخارجية الأمريكية إزاء قانون ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية على الأقل خلال نصف القرن الماضي، في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية على حد سواء.

8. حقوق الإنسان التي تتجاوز القانون الوضعي

منذ عام 1948، شكلت معاهدات حقوق الإنسان أهم وأكثر الوسائل رسميةً لتطوير معايير حقوق الإنسان الدولية. بالرغم من ذلك، فإن الكثير من الخطاب اليومي بشأن حقوق الإنسان في السياسة والدبلوماسية الدولية لا يتضمن الاحتكام إلى المعايير القانونية الملزمة رسمياً في المعاهدات المصدق عليها، ولكن يحتكم إلى مجموعة متنوعة من القرارات والإعلانات والمعايير والالتزامات والمبادئ التوجيهية غير الملزمة، وغير ذلك. يُشار إلى هذه في بعض الأحيان، على نحو مضلل، بـ "قانون غير ملزم"، ولكن الصحيح أنها ليست قانوناً على الإطلاق. استرشادا بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب علينا بالرغم ذلك من أن نقدر القيمة الوظيفية لهذه الصكوك، لأن الإعلان العالمي نفسه صك غير ملزم كان له تأثير تحويلي على السياسة والممارسة الدوليين. في الواقع، إن بعض أهم المعالم والإنجازات في مجال حقوق الإنسان قد كان لها طابع يتجاوز الطابع القانوني والدبلوماسي-السياسي، مثل اتفاقيات هلسنكي أو الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

في ذات الوقت، إن الانتشار الواسع للمعايير غير القانونية - التي وضعتها مفوضيات ولجان وهيئات من خبراء مستقلين، ومنظمات غير حكومية، ومقررين خاصين، وما إلى ذلك، مع إشراف ديمقراطي ضئيل - يثير مخاوف كبيرة. تتميز مثل هذه المطالبات من حين لآخر بمشاركة النخب المعينة ذاتياً، وتفتقر إلى الدعم الديمقراطي العريض وتفشل في الاستفادة من الأخذ والعطاء بشأن الأحكام المتفاوض عليها بين الدول التي ستخضع لها. لقد درجت وزارة الخارجية الأمريكية على اتخاذ موقف حازم مفاده أنه لا يمكن وضع معايير ملزمة إلا من خلال العمليات الرسمية والمعترف بها للقانون الدولي العام، والتي تمر عبر تمثيل الدولة وموافقتها، وبالتالي فإن ما يسمى "القانون غير الملزم" لا يسفر عن معايير دولية إلزامية ولا يمكنه ذلك. هذا الموقف يُعتبر تعبيراً حكيماً ومتسقاً تماماً مع التقاليد الدستورية الأمريكية، بما في ذلك مبادئ الإعلان العالمي الذي تبنته الأمة عام 1948.

رابعاً. حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية

أ. السياسة الخارجية والحرية

ولدت أمريكا على الشواطئ الغربية للمحيط الأطلنطي، وهو محيط بعيد عن قوى أوروبا، وكانت طرفاً فاعلاً هامشياً في السياسة العالمية لأكثر من قرنهما الأول. إلا أنه مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى. في فترة ما بعد الحرب، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في تشكيل نظام دولي جديد. كان هذا النظام الدولي - الذي نعيش اليوم بموجبه - مرتبطاً بالفكرة التي تم التأكيد عليها في إعلان الاستقلال الأمريكي وتم تفصيلها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القائمة على أن حكومات الدول القومية ملزمة باحترام حقوق معينة متأصلة في جميع البشر. على الرغم من أن الاهتمام بالحرية كان منذ البداية سمة مركزية لتفكير أمريكا عن نفسها والعالم، إلا أنه فقط في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح تعزيز حقوق الإنسان يحتل مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي الشؤون العالمية بقيادة الولايات المتحدة.

لقد بدأت كتابة فصل جديد عن تاريخ الحرية في تلك السنوات، في داخل البلاد وخارجها على حد سواء. أدت الحربان العالميتان، بتدميرهما الواسع للكثير من الأشياء المألوفة، إلى تكثيف الوعي بأن الطريقة التي كانت عليها الأمور ليست الطريقة التي يجب أن تكون عليها دائماً. في عالم كان لا يزال فيه أكثر من

250 مليون شخص يعيشون تحت حكم الاستعمار، وملايين آخرين ينتمون إلى الأقليات المحرومة في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي، كان الرجال والنساء لا يتوقون فقط إلى السلام، بل أيضاً إلى حياة أفضل وأكثر حرية. إن ما كتبه الشاعر الأمريكي والعبد السابق فيليس ويتلي في خضم حرب أمريكا من أجل الاستقلال، يبدو جلياً: "في كل ثدي بشري، زرع الله مبدأ نسميه حب الحرية، وهو مبدأ لا يصير إزاء الظلم، ويتوق للنجاة".

لقد تم رسم الطريق لسياسة خارجية تهتم بالحرية والكرامة من خلال بيان وودرو ويلسون المكون من أربعة عشر نقطة حول أهداف الحرب ومبادئ السلام في نهاية الحرب العالمية الأولى، وخطاب الحرب لفرانكلين ديلاانو روزفلت، والميثاق الأطلسي، في حين أن الرؤساء اللاحقين أبقوا على تقديرهم الملائم لدور القوة في الشؤون الدولية، فإنهم كانوا يشيرون بشكل متكرر إلى مبادئ الحرية عند شرحهم للسياسة الخارجية الأمريكية. من بين الأمثلة التي لا تُنسى عقيدة ترومان؛ وخطاب جون اف كيندي في عام 1963 في برلين الغربية؛ وخطاب جيمي كارتر عام 1978 في الذكرى الثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخطاب رونالد ريغان عام 1982 في ويستمينستر وخطابه عام 1987 عند جدار برلين.

من المؤكد أن الولايات المتحدة لعبت دور المدافع عن حقوق الإنسان المثقل بتاريخ من الانحرافات الجسيمة عن مبادئ الحرية والمساواة داخل البلاد وخارجها. طيلة تفاعل الأمم مع أمم أخرى، اتسمت الشؤون الخارجية بحسابات المصلحة والقوة، والعلاقات القائمة على الفرص المناسبة، والتسويات المأساوية، والمغامرات المتهورة، وأخطاء كبيرة في الحكم على الأشياء. والولايات المتحدة ليست استثناء. في القرن التاسع عشر، تحت راية "القدر المحتوم"، طردت الولايات المتحدة الأمريكيين الأصليين بقسوة من أراضي أجدادهم بتكلفة باهظة في الأرواح البشرية وأجبرتهم على الدخول في معاهدات لم تحترمها. وفتت الولايات المتحدة في بعض الأحيان إلى جانب الدكتاتوريين وقوضت عمليات التعبير عن الإرادة الديمقراطية. وقد شنت الولايات المتحدة عمليات عسكرية خلص كثيرين إلى أنها كانت غير مدروسة وأضرت بقضية الحرية.

بالرغم من ذلك، أصبحت أقدم ديمقراطية في العالم هي بطل الحرية الأول في العالم في القرن العشرين، حيث منحت الأمل والتشجيع لعدد لا يحصى من الرجال والنساء الذين يعيشون في ظل ديكتاتوريات وحشية. لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في هزيمة أعظم عدوين في هذا العصر للحقوق المتأصلة في جميع البشر، الاشتراكية القومية والشيوعية السوفيتية.

بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في بناء نظام دولي يعكس الالتزامات بالحرية الموجودة في صميم الحكومة الدستورية الأمريكية. مع تدمير البنية التحتية في أوروبا، تبنى الكونجرس خطة مارشال في عام 1948 التي كانت عبارة عن برنامج ضخم من المساعدة الاقتصادية يهدف إلى استعادة "الظروف في الخارج بحيث يمكن للمؤسسات الحرة أن تعيش". في خطابه الذي ألقاه عام 1947 في جامعة هارفارد وشرح فيه الحاجة إلى مثل هذا البرنامج، قال وزير الخارجية جورج مارشال إنه "من المنطقي أن تفعل الولايات المتحدة كل ما بوسعها للمساعدة في عودة الصحة الاقتصادية الطبيعية في العالم والتي بدونها لا يمكن أن يكون هناك استقرار سياسي ولا سلام مضمون". تلعب الولايات المتحدة إلى يومنا هذا دوراً قوياً في التنمية الاقتصادية؛ ومن خلال المساعدات الحكومية والخاصة، تُعتبر أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في العالم لتخفيف حدة الفقر والجوع والمرض.

في فترة السبعينيات، جعل الكونجرس حقوق الإنسان أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية بدعم كامل من الرئيس جيمي كارتر. قال كارتر في خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

حقوق الإنسان ليست أمراً هامشياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. إن سياستنا إزاء حقوق الإنسان ليست زخرفة. إنها ليست شيئاً تبنيه لتلميع صورتنا في الخارج أو لوضع طبقة جديدة من الطلاء الأخلاقي على سياسات الماضي السيئة.... إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية لأن حقوق الإنسان هي روح إحساسنا بالأمة.

تم الترحيب بتعديل جاكسون-فانينك لعام 1974، الذي جعل التجارة مع دول الكتلة السوفيتية مشروطة باحترامها لحق مواطنيها في الهجرة باعتباره تقدماً كبيراً، وذلك ليس فقط من قبل المنشقين السوفيت ولكن أيضاً من قبل منظمات حقوق الإنسان الشعبية الناشئة في تلك الحقبة. وقد مهد هذا التعديل الطريق لاستخدامات لاحقة للعقوبات التجارية لتعزيز حقوق الإنسان.

استمر التركيز المتزايد على حقوق الإنسان في إدارة ريغان. كتب ناتان شارانسكي بشكل مؤثر كيف أن الترجمة الروسية لخطاب رونالد ريغان عام 1983 "الامبراطورية الشريرة" جاءت إليه وغيره من المنشقين السوفيت المسجونين كشعاع أمل في ظلام زنزانته التي يبلغ طولها ستة أقدام. قال، "لقد بين الموقف الأخلاقي الواضح للغرب،" "أنه لا يمكن أن يكون هناك مزيد من الأوهام حول طبيعة الاتحاد السوفيتي.....". استخدم السجناء وسائلهم السرية للتواصل حيث "طرقوا من زنزانية إلى أخرى باستخدام شفرة" "المورس" وتخطبوا عبر المراحيض "قائلين لبعضهم البعض أن اليوم العظيم" قد أطل.

في عالم اليوم، لا يزال عشرات الملايين من الرجال والنساء المضطهدين يعتمدون على الولايات المتحدة للحصول على التشجيع والأمل. لهذا السبب، في هذا الوقت الذي تتعرض فيه فكرة حقوق الإنسان لأزمة، يجب على أمريكا متابعة هذه القضية بقوة متجددة، وبفخر بما تم تحقيقه، وتواضع نابع من الإدراك "بعيوبها ونواقصها" وبتعقيدات السياسة العالمية، وبمعرفة عميقة بأن مستقبل الحرية مرتبط بشكل كبير بحيوية التزامها بتقاليدنا الدستورية الخاصة المتجذرة في الحقوق غير القابلة للتصرف.

ب. الهيكل الدستوري، والسياق القانوني، والالتزامات التعاهدية

تشكل السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان كل من هيكل الحكومة الأمريكية، والمعاهدات التي وقعت عليها الولايات المتحدة (ورفضت التوقيع عليها)، والأحكام التشريعية.

تخول المادة الثانية من الدستور للرئيس سلطة إدارة السياسة الخارجية من خلال سلطة إبرام المعاهدات على أن يصادق عليها مجلس الشيوخ، وتعيين سفراء الدولة وقبول تعيين سفراء الدول لدى الدولة، وقيادة القوات المسلحة في البلاد. يعمل وزير الخارجية كدبلوماسي رئيسي ومستشار للرئيس بشأن السياسة الخارجية. يتولى مكتب الديمقراطية والحقوق والعمل التابع لوزارة الخارجية، مسؤولية وضع وتنفيذ سياسة حقوق الإنسان. يضطلع مكتب الديمقراطية والحقوق والعمل بالعديد من المبادرات والبرامج التي تدعم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بما في ذلك وضع تقارير مفصلة عن مدى حماية الدول لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تركز مكاتب الوزارة المعنية بالحرية الدينية والاتجار بالأشخاص على حقوق الإنسان، كما يفعل ذلك كيان منفصل ومستقل وهو لجنة الولايات المتحدة المعنية بالحرية الدينية الدولية. في ذات الوقت، تقع على عاتق جميع إدارات ومكاتب الوزارة مسؤولية ضمان تنفيذ الدبلوماسية الأمريكية وفقاً للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

إن وزارة الخارجية ليست الجهة الوحيدة في السلطة التنفيذية التي تضطلع بتنفيذ السياسة الخارجية. تؤثر وزارة الدفاع بشكل كبير على علاقاتنا مع الدول الأخرى. على سبيل المثال، من خلال القرارات المتعلقة بنشر القوات في جميع أنحاء العالم ومن خلال الخيارات الحاسمة حول الشركاء في مسارح القتال.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك كل من وزارة الخزانة ووزارة التجارة والممثل التجاري للولايات المتحدة ووزارة العدل والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض في أنشطة ضرورية للدبلوماسية الأمريكية.

أما خارج السلطة التنفيذية، يلعب الكونغرس دوراً كبيراً متصاعداً في تحديد السياسة الخارجية، بما في ذلك في مجال الحقوق. في أوائل السبعينيات، كجزء من البحث عن الذات الوطنية استجابة لسياسات الولايات المتحدة في الهند الصينية وأماكن أخرى، أطلق الكونغرس دراسة غير مسبوقة بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية.

عقد عضو الكونغرس دونالد فريزر، رئيس اللجنة الفرعية للمنظمات والحركات الدولية، جلسات استماع بارزة تمخضت في شهر مارس/ آذار عام 1974 عن إصدار تقرير أساسي بعنوان حقوق الإنسان في المجتمع الدولي - دعوة للقيادة الأمريكية. انتقد التقرير النهج الحالي للسياسة الخارجية الأمريكية وقدم الحجج بشأن تعزيز حقوق الإنسان:

لا تحظى سياسة حقوق الإنسان بالأولوية العالية التي تستحقها في السياسة الخارجية لبلدنا. وكثيراً ما تصبح غير مرئية في أفق السياسة الخارجية الشاسع المتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية. لقد تجاهلنا حقوق الإنسان من أجل مصالحنا المفترضة. يجب ألا تكون حقوق الإنسان العامل الوحيد، أو حتى العامل الرئيسي دوماً، في صناعة القرار بشأن السياسة الخارجية. بل هناك حاجة ماسة إلى أولوية أعلى من ذلك إذا كان يجب للقيادة الأمريكية للعالم في المستقبل أن تعني ما ظلت تعنيه تقليدياً - تشجيع الرجال والنساء في كل مكان الذين يعتزون بالحرية الفردية.

من خلال الجمع بين الإقرار بأن الدفاع عن حقوق الإنسان في الخارج هو أحد الأهداف الكثيرة لسياسة خارجية مسؤولة، والتصميم على إعطاء وزن أكبر لحقوق الإنسان، حدد التقرير نبرة النقاش الحيوي حول التوازن الذي يجب على الأمة تحقيقه بين الحقائق القاسية للشؤون العالمية ومتطلبات العدالة.

في السنوات التي تلت ذلك، سن الكونغرس سلسلة من القوانين أسفرت في عام 1976 عن القسم 502 ب من قانون المساعدات الخارجية، الذي نص على أنه سيكون "من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تشجيع الاحترام المتزايد من قبل كل الدول لحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً". وقد أدى ذلك إلى جعل اعتبارات حقوق الإنسان، من الناحية القانونية، جزءاً من عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. وقد أدى التشجيع الرئاسي من الديمقراطي جيمي كارتر والجمهوري رونالد ريغان إلى تشجيع استمرار التعاون التشريعي بين الحزبين.

في العقود التي تلت ذلك، وبتعاون ملحوظ بين الحزبين، أجاز الكونغرس، ووقع الرؤساء، على أكثر من 100 قانون متعلق بحقوق الإنسان. أدت إجازة تشريعات محددة - مثل تعديل جاكسون - فانيك، وقانون ماغنيتسكي العالمي الذي خلفه والذي يخول الحكومة الأمريكية بتجميد أصول بعض منتهكي حقوق الإنسان ومنعهم من دخول الولايات المتحدة؛ والقانون الشامل لمكافحة الفصل العنصري لعام 1986، الذي يفرض عقوبات على جنوب أفريقيا؛ وقانون الحرية الدينية الدولية؛ وقانون حماية ضحايا الاتجار؛ وغيرها - إلى تزويد وزارة الخارجية والإدارات الأخرى بأدوات إضافية، وكان لها أثر ملموس في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم. ما زال مجلس النواب ومجلس الشيوخ يلعبان دوراً بارزاً في تعزيز حقوق الإنسان، تمثل مؤخراً في اعتماد قانون حقوق الإنسان والديمقراطية في

هونغ كونغ في أواخر عام 2019 وقانون سياسة حقوق الإنسان تجاه الأيغور لعام 2020، الذي ينتظر توقيع الرئيس.

برغم الاتجاهات الإيجابية والإنجازات الحقيقية، ظلت سياسات حقوق الإنسان الأمريكية تتعرض لانتقادات من مختلف الأطياف السياسية. يقول البعض إن اعتبارات حقوق الإنسان تُهمّش بكل سهولة عندما يبدو أنها تتعارض مع الأمن أو التجارة. ويعتقد البعض الآخر أن الولايات المتحدة تدافع عن حقوق الإنسان على حساب الأمن والتجارة. يزعم البعض أن الولايات المتحدة تبرر الأعمال الشريرة من قبل الأصدقاء والحلفاء. ويدعي آخرون أن الولايات المتحدة أكثر قسوة إزاء أوجه القصور في الديمقراطيات الزميلة منها إزاء وحشية الأصدقاء والخصوم والمناوئين غير الديمقراطيين. يشك البعض في التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان بسبب إجماعنا عن المشاركة الكاملة في الإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم مصادقتنا على بعض الصكوك (مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ورفضنا المشاركة في معاهدة روما/ المحكمة الجنائية الدولية، وانسحابنا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويؤكد آخرون أنه نظراً لأن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان يهيمن عليها كادر من البيروقراطيين المحترفين الذين لديهم أجندة سياسية، فيجب على الولايات المتحدة أن تفصل نفسها بشكل كبير. يقول البعض، مشيرين إلى الجدل الدائر حول الهجرة وإدارة الولايات المتحدة لحدودها الجنوبية، إن على الولايات المتحدة ترتيب أوضاعها الداخلية قبل إلقاء المحاضرات على الآخرين وفرض عقوبات عليهم. ينوّه آخرون إلى أن التدفق المستمر للأشخاص الذين يبحثون عن حياة أفضل في الولايات المتحدة يشهد على نجاح التجربة الأمريكية في الحرية. يريد البعض من الولايات المتحدة أن تفعل المزيد، خاصة من خلال معالجة المشاكل التي يعاني منها الكثير من البلدان النامية - مثل نقص المياه الصالحة للشرب، والملاريا والأمراض الأخرى، وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي، وعدم تكافؤ الفرص للنساء والفتيات. ويريد آخرون أن تقلل الولايات المتحدة من أهمية حقوق الإنسان في السياسة الخارجية لتوفير الموارد المادية المحدودة ورأس المال الدبلوماسي للدولة.

تؤكد هذه الانتقادات الكثيرة والمتنوعة والمتضاربة مدى صعوبة التوصل إلى سياسة "صحيحة" لحقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، فإن حيوية مناقشاتنا حول حقوق الإنسان تعكس مركزية حقوق الإنسان في التقاليد الدستورية الأمريكية. هذه المناقشات، التي كثيراً ما تكون مكثفة وعالية المخاطر، تُعتبر أيضاً تذكيراً بالتعقيدات التي يواجهها صانعو السياسات الذين يجب عليهم في كثير من الأحيان، حتى في أفضل الظروف، الاختيار بين مسارات عمل غير مثالية وبناءً على معرفة غير كاملة. يجب أن تُثري هذه الصعوبات الالتزام القانوني والأخلاقي القوي للأمة إزاء تعزيز حقوق الإنسان باعتبارها هدفاً رئيسياً لسياستها الخارجية.

هناك بعض الملاحظات الجديرة بالذكر حول الأسلوب الحذر الذي اتبعته الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتصديق على بعض صكوك حقوق الإنسان والمشاركة في بعض المؤسسات الدولية.

على النقيض من الكثير من البلدان الأخرى، بما في ذلك حلفاء مقربين، ظلت الولايات المتحدة دائماً انتقائية للغاية في قبولها للالتزامات الدولية والإشراف على حقوق الإنسان. فقد وقعت وصادقت على عدد قليل فقط من معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية (على الأخص [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية](#)، و [الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري](#)، و [اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة](#)). هناك قلة من المعاهدات الأخرى، مثل [العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية](#)، التي تم التوقيع عليها من قبل الرئيس ولكن لم يصادق عليها مجلس الشيوخ. لم يكن هناك اهتمام سياسي يُذكر، في أي من الحزبين الكبيرين، في المصادقة على معاهدات أخرى لحقوق الإنسان. بالنسبة لمعاهدات حقوق الإنسان القليلة التي صادقت عليها، درجت الولايات المتحدة على إدراج عدد من التحفظات والإعلانات والتفاهات التي

صيغت بعناية لضمان التوافق بين الالتزامات التعاهدية التي تتعهد بها الأمة ومتطلبات الدستور الأمريكي. لم تكن الولايات المتحدة راغبة في قبول أية أحكام اختيارية في تلك المعاهدات (مثل البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد) الذي يمنح السلطة لهيئات المعاهدات لتلقي ودراسة الشكاوي الفردية التي تدعي أن الولايات المتحدة قد أخلت بالتزاماتها التعاهدية. الولايات المتحدة ليست طرفاً في أية معاهدة تمنح محكمة دولية معنية بحقوق الإنسان سلطة إصدار أحكام قانونية ملزمة ضدها.

في الأصل، كان احجام الولايات المتحدة عن ربط نفسها بالتزامات دولية جديدة مرتبطاً أيضاً باعتبارات النفعية، ولكن جذوره العميقة كانت مسائل مبدأ. في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مقاومة الولايات المتحدة لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في بعضها ناتجة عن الإرث الطويل من الظلم العنصري في الولايات المتحدة. واجهت مشاركة الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة ودورها النشط في الترويج للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المراحل المبكرة مقاومة شديدة من أولئك الذين كانوا يخشون، لأسباب وجيهة، من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان من شأنه أن يزيد الضغوط ضد التفرة العنصرية المقننة قانوناً وعدم المساواة في المشاركة السياسية التي ظلت مستمرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن سيكون من الخطأ أن ننسب دوافع سيئة لكل الطرق التي تحدد بها الولايات المتحدة التزاماتها بدقة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان اليوم. إن المصدر الأساسي للتحفظات الأمريكية على القانون الدولي لحقوق الإنسان هو التقليد الدستوري للبلاد وتركيزه على الحكومة المحدودة وموافقة المحكومين. يمكن للولايات من خلال إلزام نفسها بالاتفاقيات الدولية والخضوع لسلطة المؤسسات الدولية أن تعرض للخطر سيادة شعبها ومسؤولية الأمة إزاء تحديد مسارات العمل التي تضمن الحقوق داخل الوطن على أفضل وجه وتضمن نظام دولي حر ومفتوح. لقد تم بشكل مستمر اتباع نهج حذر إزاء صكوك حقوق الإنسان الدولية من قبل الممثلين المنتخبين للشعب الأمريكي وكذلك المهنيين الدبلوماسيين والقانونيين المتمرسين في وزارة الخارجية.

إن مسألة الموافقة على التزامات قانونية دولية ملزمة تُعتبر منفصلة عن مسألة ما إذا كان هناك بشكل عام واجب أخلاقي أو مبدأ سياسي يقع ضمن نطاق قانون حقوق الإنسان. لا يجب ترجمة كل ضرورة أخلاقية وألوية سياسية إلى شكل قانوني لإثبات جدية غرض الولايات المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. في الواقع، إن قيام الولايات المتحدة بالتصديق الانتقائي على المعاهدات، وبناءها للمعاهدات بشكل صارم، يدل على ثبات التزام الولايات المتحدة بسيادة القانون: لا تقبل الولايات المتحدة بشكل رسمي إلا المبادئ التي هي على استعداد للالتزام بها عملياً وتكون مُسألة عنها من قبل دول أخرى في القانون الدولي. على عكس ذلك - التصديق العشوائي على المعاهدات مع القليل من الاهتمام أو النية لتحقيق التوافق بين تلك الالتزامات الدولية والقانون والممارسة المحليين (كما هو الحال في بعض البلدان) - سيكون أكثر ضرراً بكثير لقوة وشرعية القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن إصرار الولايات المتحدة على البناء الصارم لأحكام معاهدات حقوق الإنسان، هذا البناء المتجذر في اللغة المتفق عليها فعلياً في المعاهدات التي صادقت عليها، يضمن سلامة الموافقة السيادية. على نفس الشاكلة، فإن تحفظات الولايات المتحدة تضمن احترام الشرعية الديمقراطية للقانون في الولايات المتحدة من خلال منع الأعراف والمؤسسات الدولية من تجاوز السياسات الديمقراطية العادية التي يسمح بها الدستور، علاوة على العملية الراسخة لصنع السياسات.

كما أن اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً مقيداً للدور الإشرافي للمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان يستحق التفكير. كما هو الحال مع المصادقة على المعاهدات، هناك اعتبارات مثل حماية السيادة الأمريكية، وحكم القانون، والمساءلة الديمقراطية، تشكل سبباً وجيهاً للحذر عند إخضاع القرارات السياسية الوطنية لهيئة

دولية. يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الدولية أن تلعب بالتأكيد أدواراً بناءة في مراقبة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والإشراف عليها وتعزيزها. ويمكنها أن تكون جهات فاعلة رئيسية في تعزيز الامتثال للمعايير الدولية. لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة كثيراً ما تدعم هذه المؤسسات دبلوماسياً ومالياً.

في ذات الوقت، تعج هذه المؤسسات بعيوب خطيرة: فهي تخضع أحياناً لقبضة مجموعات المصالح؛ ولا تمثل على نحو واسع المجتمعات التي يُفترض أنها محكومة بواسطة المعايير التي تطبقها؛ وتفتقر إلى الشرعية الديمقراطية نظراً إلى أنها تعهد بسلطة تقديرية هائلة للعاملين لديها من النخب المحترفة في إدارتها الدائمة. وعلاوة على ذلك، فإن جودة عملها متغيرة لحد كبير، وحتى المؤسسات الأكثر جدية كثيراً ما تكون غير فعالة في تحقيق أغراضها الأساسية.

في ظل هذه الظروف، فإن اتخاذ موقف قائم على المشاركة البناءة الانتقائية مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان يُعتبر مناسباً. انطلاقاً من احترام حقوق الإنسان، تتعاون الولايات المتحدة مع هذه المؤسسات وتدعمها عندما تخدم الأغراض الكبرى للنهوض بحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت تضع هذه المؤسسات ضمن حدودها وصلاحياتها المخولة لها. لا توجد بمؤسسات حقوق الإنسان الدولية (مع استثناءات قليلة لا ينطبق أي منها على الولايات المتحدة) سلطة رسمية لتفسير المعاهدات التي تنشئها. علاوة على ذلك، ليس كل تفسير أو توسيع للحقوق أو تطبيق للغة المعاهدة، التي ربما تكون قد أعلنتها هيئة معنية بحقوق الإنسان، يُعتبر بالضرورة رسمياً أو صحيحاً. هناك في الواقع أمثلة كثيرة على قيام الهيئات المنشأة بمعاهدات بتقديم تفسيرات مبالغ بها للحقوق الواردة في موثيقها على نحو يتجاوز اللغة المتفق عليها بالمعاهدات. من المهم - لاسيما للحفاظ على سمعة حقوق الإنسان - أن تستمر الولايات المتحدة في المطالبة بشدة بأن تظل مؤسسات حقوق الإنسان الدولية ضمن نطاق المسؤولية المحدود التي كُلفت بها بموجب المعاهدات التي تم إنشاؤها بموجبها.

هذه الملاحظات العامة المتعلقة بالنطاق المناسب لقانون ومؤسسات حقوق الإنسان وبعض المبادئ التي يمكن أن توجه سياسة الولايات المتحدة في هذا المجال، مقيدة باختصاص هذه اللجنة. إن عملية تقديم توصيات محددة بشأن ما إذا كان ينبغي للولايات المتحدة المصادقة على أية معاهدات إضافية لحقوق الإنسان، أو قبول الصلاحيات الممنوحة لمؤسسات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان، تُعتبر مسائل عُهدت بشكل سليم إلى الممثلين المنتخبين في بلادنا وإلى الوزارات والمكاتب والوكالات والمكاتب التي حُوِّلت لها تلك المسؤولية.

ج. التحديات الجديدة

طالما كانت الدول تضع سياستها الخارجية، وتدير التحالفات، وتواجه الخصوم، فإنها تظل تسعى إلى التوفيق بين ضرورات الأمن والتجارة ومزاعم الحق والعدالة. هناك قليل من الدول التي كرست نفس القدر من الطاقة والموارد الذي كرسته الولايات المتحدة للتفكير بشكل متمعن وتطبيق سياسات تعزز حقوق الإنسان بالخارج. واليوم، تضافرت مجموعة من التحديات الجديدة لتعقيد هذه الجهود.

تراجع ثقافة حقوق الإنسان: في أعقاب أهوال الحرب العالمية الثانية، عبّر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن اعتراف واسع النطاق بأهمية احترام الكرامة الإنسانية من خلال تعزيز حقوق الإنسان العالمية. حصل المشروع على دعم متزايد بسبب دوره في سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والانهيار المذهل للشيوعية في أوروبا الشرقية. ولكن في السنوات الأخيرة تضاعف الحماس إزاء تعزيز حقوق الإنسان. حتى الأعضاء البارزون في مجتمع حقوق الإنسان عبروا عن خيبة أملهم في الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 2018.

لقد تضافرت عدة عوامل كما ذكرنا. نحن نصنف ضعف الاهتمام بحقوق الإنسان الأساسية باعتباره الأول من بين التحديات المدرجة هنا، وذلك لأنه في حين أن الحماس إزاء تعزيز حرية الإنسان وكرامته قد ينخفض، فإن المعاناة الإنسانية، التي تتمخض عن إنكار هذه الحقوق، لا تنخفض

أوجه القصور في المنظمات الدولية: في عام 2018، بعد جهود مكثفة للعمل من الداخل لإصلاح مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، انسحبت الولايات المتحدة من المجلس. يعاني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من العديد من العيوب التي اتسم بها سلفه، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. أولى المجلس باعتباره مكلفاً بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم اهتماماً كبيراً غير متناسب لإسرائيل، بينما تجاهل الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. هذه النتائج تتأتى جزئياً عن التحيز البرامجي في مجلس حقوق الإنسان وفي الأمم المتحدة على نطاق أوسع. لا يعكس انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رفضاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل عزماً على إيجاد وسائل أفضل لحمايتها بشكل فعال.

إن عيوب مجلس حقوق الإنسان هي نتيجة لا مفر منها لتكوينه الهيكلي وتعكس مشكلة أوسع نطاقاً في الأمم المتحدة. ونظراً لتفويض المجلس الذي يقضي بأن يشمل أعضاء من جميع مناطق العالم، فمن المحتم أن تشارك دول هي نفسها منتهكة لحقوق الإنسان - مثل الصين وكوبا وليبيا وروسيا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا - في المجلس، بل تهيمن عليه. إن منظمة مسؤولة عن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتقودها أنظمة ترتكب هذه الانتهاكات بشكل مستمر لا يمكن أن تتجح، ومن المؤكد أنه من شأنها أن تقوض قضية حقوق الإنسان. وهذا أمر يستنسخ خلافاً في هيكل الأمم المتحدة.

تتعلق إحدى المعضلات الرئيسية التي تواجه أصدقاء حقوق الإنسان باتخاذ قرارات بشأن متى يتعين الإصرار على إصلاح الضرر الذي أحدثته مؤسسات معيبة بشكل كبير، أو على الأقل تخفيف هذا الضرر، ومتى يتعين إنشاء مؤسسات بديلة.

البديل الاستبدادي: تضم الأمم المتحدة الكثير من الذين ينتهكون حقوق الإنسان بشكل صارخ؛ وكما أشرنا، يعيش جزء كبير من العالم الآن في بلدان توفر حماية ضئيلة لحقوق الإنسان. والدول الأكثر تأثيراً ضمن هذه الدول هي روسيا والصين.

عقدت بعض الأوساط الأمل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على أن تتطور روسيا إلى دولة ليبرالية وديمقراطية تحترم حقوق الإنسان. لكن الذين تمسكوا بهذا الأمل قد خاب ظنهم بشكل مرير. فمنتقدو النظام يتعرضون للقمع والاعتقال، وحرية الصحافة محدودة للغاية، ولا يوجد قضاء مستقل لحماية الحقوق. على نفس الشاكلة، فإن احتمال قيام الصين بتعزيز احترام الحقوق والديمقراطية، إذا تم الترحيب بها كأحد أصحاب المصلحة المسؤولين في النظام الدولي، قد أثبت أنه وهم. يمارس الحزب الشيوعي الصيني حكماً ديكتاتورياً على البلاد، ويخضع السكان لمراقبة واسعة ومتطفلة تمنع المعارضة الحقيقية المنظمة من التطور. في ذات الوقت، نفذ الحزب الشيوعي الصيني برامج تهدف إلى تدمير الثقافة في شينجيانغ والتبت، وهو يحد من الحرية في هونغ كونغ، ويهدد تايوان. تنصدر الصين باستمرار قائمة الدول التي تقمع الحرية الدينية، أو تقترب من صدارة القائمة.

تحاول الصين تقليص البعد السياسي والمدني التقليدي لحقوق الإنسان من خلال التأكيد على ما تسميه "الحق في التنمية" أو "التنمية الاقتصادية". على الرغم من الأدلة العملية الكثيرة التي تثبت عكس ذلك، تفترض بكين أن السعي الأمثل للتنمية يتطلب قيوداً على الحقوق الفردية والحرية السياسية بشكل يتجاوز

بكثير نطاق الحدود المفروضة في المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. من وجهة نظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن للتنمية أن تبرر التعدي على الحقوق الأساسية.

لا تتخرب روسيا والصين في سياسات قمعية في الداخل فقط، بل يحاولان أيضاً بشكل نشط الترويج لنماذجهما السياسية الاستبدادية على المستوى الدولي. لأول مرة منذ السبعينيات، عندما كان الاتحاد السوفييتي لا يزال لديه بعض من المظهر المخادع بالمعقولة كنموذج دولي، تواجه الديمقراطية الليبرالية تحدياً كبيراً كأكثر خيار سياسي مرغوب فيه. قد يتطلع قادة استبداديين، خاصة في العالم النامي، إلى الصين من أجل نموذج للحكم يسمح بالمراقبة الجماعية وقمع المعارضة بدون توقعات لاحترام حقوق الإنسان. يُبدي بعض أقرب حلفائنا التقليديين، وخاصة في أوروبا، في بعض الأحيان تلهفاً لاستيعاب الصين وروسيا لأسباب تجارية، يفوق عزمهم على معارضتهما من خلال رفع راية حقوق الإنسان.

التقنيات الحديثة والحقوق: يشكل ظهور تقنيات جديدة وانتشارها السريع حول العالم فرصاً رائعة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الصحة وتسهيل الاتصال ونقل المعلومات وتطوير أشكال جديدة من الطاقة والنقل والكثير غير ذلك. تضم هذه التقنيات الجديدة سلسلة عريضة من الذكاء الاصطناعي وتقنيات السير / الإنترنت إلى التقنيات الاحيائية الناشئة. كما أنها تشكل تحديات صعبة لحماية الحقوق. يُعتبر أهم تطور جديد في تقنيات الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، هو مجال التعلم الآلي - وهو بشكل عام، عبارة عن خوارزميات برمجية معقدة قادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات للعثور على الارتباطات الخفية وتمييز الأنماط غير المرئية للسلوك الاجتماعي.

إن الفوائد المحتملة للمجتمع من هذه التطورات تُعتبر كبيرة، ولكن المخاطر على الحريات والحقوق الفردية تُعتبر أيضاً كبيرة. كثيراً ما تكون الخوارزميات غير دقيقة كما كان يأمل مصمموها، ويمكن بسهولة إساءة استخدام الخوارزميات المتحيزة أو التمييزية في القرارات المتعلقة، على سبيل المثال، بالفروض المصرفية أو الأحكام القضائية. علاوة على ذلك، عندما تُستخدم الخوارزميات على نطاق واسع، قد تظهر مثل هذه التحيزات فقط بعد حدوث الضرر. إن ما يثير القلق بشكل خاص هو التهديدات التي تشكلها تطبيقات المراقبة أو التنبؤ السلوكي على حقوق الإنسان. يستخدم الذكاء الاصطناعي والتقنيات السيرانية ذات الصلة - مثل التعرف على الوجه عبر الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الأخرى - بالفعل كأدوات مراقبة في الولايات المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى التي تطور آليات سياسية وقانونية لمواجهة التحدي المتمثل في خلق توازن بين المزايا والمخاطر. تُعتبر المخاطر كبيرة بشكل خاص في الدول الاستبدادية التي تتسم بضعف الترتيبات المتعلقة بتنظيم هذه التقنيات الجديدة.

إن الطموح إلى إنشاء مجتمع "مراقب بالكامل" لم يتقدم في أي مكان مثلما تقدم في الصين. لقد أنشأ الحزب الشيوعي الصيني نظاماً صارماً للمراقبة على الإنترنت يعرف باسم الجدار الناري العظيم للصين. يسعى الجدار الناري العظيم للحزب الشيوعي الصيني باعتباره نسخة عالية التقنية من أسلافه المشوهين، الستار الحديدي وجدار برلين، إلى حبس مواطنيه في سجن من المعلومات الرقمية.

علاوة على ذلك، يعتمد "نظام الائتمان الاجتماعي" في بكين إلى حد كبير على الذكاء الاصطناعي الناشئ والبرمجيات السيرانية التي تمكن من تجميع ودمج الكثير من مختلف البيانات المتدفقة حول الفرد. تشمل هذه أجهزة المراقبة وبرامج التعرف على الوجه التي تقوم بالتسجيل في كل مكان يذهب إليه الشخص؛ وتطبيقات بطاقة ائتمان الهوية الذكية التي تتبع عمليات الشراء في الوقت الفعلي؛ ومراقبة الأداء في العمل وفي المدرسة؛ وتقييمات على وسائل التواصل الاجتماعي - من قبل الأصدقاء والجيران والزملاء - لتقييم مطابقة الشخص وولائه؛ إلخ. لا يمكن للنظام الاستبدادي استخدام هذه الأدوات لتتبع الأفراد ومعاقبتهم فحسب، بل أيضاً استغلالها لمراقبة مجموعات كاملة والسيطرة عليها، مثل الأديان أو الأعراق غير المرغوب بها. في ذات الوقت، يمكن لخوارزميات السلوك التنبؤي - بمرور الوقت ومع

وجود بيانات كافية مترجمة من المراقبة واسعة النطاق للمجتمع - تحسين قدرة وكالات أمن الدولة على اضطهاد أعضاء الجماعات غير المرغوب فيها، وذلك من خلال التنبؤ بدقة كبيرة بمواقيت وأماكن وكيفية عقد لقاءاتهم.

إن الذكاء الاصطناعي والانترنت ليسا التكنولوجيا الناشئة الوحيدة التي من المحتمل أن تهدد حقوق الإنسان. سوف تشكل التكنولوجيا الحيوية بما في ذلك معالجة الجينوم البشري، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والروبوتات، من بين أمور أخرى، تحديات كبيرة لحقوق الإنسان.

هجرة الشعوب: شهدت السنوات الأخيرة تحركات واسعة النطاق للسكان، وذلك ليس فقط لأسباب التقليدية للصراع المسلح أو الاضطهاد السياسي والديني والعنصري. تحدث الهجرة في بعض الحالات على خلفية المساعي للفرار من الفقر والوصول إلى الاقتصادات القوية في الولايات المتحدة وأوروبا. وفي بعض الحالات تكون الهجرة استجابة لفترات طويلة من الجفاف وغير ذلك من الاضطرابات المناخية. تشجع امكانيات الاتصال العالية، بما في ذلك وسائل الاعلام الاجتماعية، على محاولات إعادة التوطين من خلال تسليط الضوء على مستويات المعيشة المرتفعة بشكل كبير في العالم المتقدم. في ذات الوقت، اغتنمت الشبكات الإجرامية هذه الفرصة للاستفادة من محنة المهاجرين حتى وصل بهم الأمر إلى الاتجار بالبشر. لا يُعتبر معظم هؤلاء المهاجرين لاجئين بالمعنى المنصوص عليه في [الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951](#) و [البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين](#) لعام 1967 الذي تُعد الولايات المتحدة طرفاً فيهما. ومع ذلك، فإن نطاق هذه التحركات السكانية يضغط على الفروق التقليدية بين "اللاجئين من الاضطهاد" و"المهاجرين"، مما أدى إلى التباسات تتعلق بنطاق حقوق الإنسان ووجوب تطبيقها.

الصحة العالمية، والوباء، وحقوق الإنسان: أثارت جائحة كورونا الحالية قضايا معقدة بشأن حقوق الإنسان تتعلق تحديداً بالجائحة، حيث اضطرت الحكومات إلى أن تكافح لإيجاد طريقة لكيفية حماية الصحة العامة دون انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والتضحية بالأمن الاقتصادي للأفراد في عالم يتسم بالعولمة. أدى الوباء إلى فرض قيود مؤقتة على حرية ممارسة المراء لدينه "في جماعة وعلى الملأ" (المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وحرية التجمع (المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وحرية السفر (المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). وأثارت محاولات شركات التكنولوجيا لرصد انتشار المرض من خلال التنقيب عن البيانات والمراقبة تساؤلات جدية حول الحق في الخصوصية (المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). في ذات الوقت، يُزعم أنه قد تم قمع النقد المشروع للتقييمات العلمية واستجابات الحكومة على حد سواء، مما أثار مخاوف بشأن حرية التعبير (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). وقد رأت العائلات والعمال والطلاب المتعثرين أن حقوقهم في العمل (المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وفي التعليم (المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، قد أصبحت مقيدة من خلال سياسة التباعد الاجتماعي. حاولت الأسرة البشرية جمعاء طوال الأزمنة تحقيق التوازن المناسب بين مصالح متضاربة، وواجهت وضعاً طيباً غير مفهوم بشكل كامل، ولا يوجد له علاج وقائي إلى الآن. خلال هذا الوقت، نوقشت الملامح المحددة لـ "واجبات الفرد إزاء المجتمع" (المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) بشراسة من خلال الدفع والجدب في السياسات الداخلية والعلاقات الدولية.

تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المنظمات غير التابعة للدول: لطالما شكلت الجهات الفاعلة غير التابعة للدول تحدياً لحقوق الإنسان، وهي حقوق تنطبق من الناحية النموذجية فقط بين الدول والأفراد الخاضعين لولايتها. ومع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مثيرة للقلق في عدد وتنوع الجماعات غير التابعة للدول المسؤولة عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال، الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمتاجرين في استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والمنظمات المنخرطة في الاتجار بالبشر. كثيراً ما تتمركز هذه المنظمات غير التابعة

للدول في دول هشة تفتقر إلى القدرة أو الإرادة السياسية لمعالجة الانتهاكات التي تنشأ داخل أراضيها. يمكن في هذه الدول الضعيفة أن تشكل القوة النسبية والاستقلالية للمؤسسات التجارية عبر الوطنية تحديات معقدة أمام تعزيز وحماية حقوق الإنسان أيضاً.

د. حقوق الإنسان في سياسة خارجية متعددة الأبعاد

وفقاً لواجبات هذه اللجنة على النحو المبين في ميثاقها، استعرض هذا التقرير الإرث الأمريكي المحدد الذي يعزز التزام الولايات المتحدة بحقوق الإنسان (الجزء الثاني) علاوة على المبادئ الدولية التي تبنتها الولايات المتحدة (الجزء الثالث). يكشف مسحنا لمبادئ الحقوق الأمريكية عن تقليد متميز وديناميكي، على الرغم من أنه يقوم على المبادئ العالمية. إن تميزه نتاج لمزيج فريد من التأثيرات الفكرية والتجارب التاريخية، وديناميكيته يدعمها سجل مستمر بين الأمريكيين حول نمط المجتمع الذي نحن عليه ونمط المجتمع الذي نرغب أن نكونه. إن جزءاً لا يتجزأ من هذا التقليد هو الالتزام "بحقوق معينة غير قابلة للتصرف" تنتمي إلى جميع البشر، والالتزام بشكل من أشكال الحكم الدستوري انبثق عن التجربة الأمريكية على وجه التحديد ومصمم لضمان الحقوق عن طريق الحفاظ على التوازن بين مبادئ متنافسة مع تعزيز الحلول الوسط والتسامح إزاء الآراء المعارضة.

في المقابل، يكشف المسح الذي قام به هذا التقرير لمبادئ حقوق الإنسان الدولية المنبثقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن تقليد تم تصميمه لتأكيد المبادئ العالمية دون الاعتماد على أي تقليد وطني معين. لقد تم الإبقاء على قائمة المبادئ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قصيرة وعامة بشكل متعمد، حتى يمكن إحياء هذه المبادئ في الكثير من الثقافات والتقاليد والأنظمة السياسية المختلفة. إن ديناميكية المشروع الدولي لحقوق الإنسان تأتي من التجارب التي جمعت بمرور الزمن أثناء مضي الأمم نحو استيفاء "المعيار المشترك" الذي وضعه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

على الرغم من وجود توافق وثيق بين تقاليد الحقوق الأمريكية والمبادئ الدولية التي تلتزم بها الولايات المتحدة، فإن تأثير تفاني أمريكا إزاء الحقوق غير القابلة للتصرف على السياسة الخارجية هو أكثر انتشاراً وغير مباشرة من تأثيره على الشؤون الداخلية، وذلك بسبب العوامل المتعددة التي يجب مراعاتها في تشكيل السياسة الخارجية. يجب على واضعي السياسات الوفاء بجميع الالتزامات التعاهدية التي تحملتها الأمة، حتى عندما يصدر احكاماً احترازية بشأن دور المبادئ والمصالح الوطنية، مع مراعاة الموارد المحدودة والظروف والتهديدات والفرص الحالية في العالم من حولنا. يجب عليهم عمل خيارات صعبة، غالباً على أساس معلومات محدودة، فيما يتعلق بالانتهاكات والتجاوزات للحقوق التي يجب أن تكون في مقدمة الاهتمامات، وكيفية إنفاق رأس المال الدبلوماسي والموارد المالية المحدودة. تختلف الوسائل المتاحة لكل حالة بعينها.

مع ذلك، يجب ألا يكون تعقيد القرارات الدبلوماسية في العالم الحقيقي مبرراً للعجز أو اللامبالاة. هناك طرق كثيرة متاحة للولايات المتحدة لتعزيز الحقوق الأساسية في الخارج بما يتماشى مع تقاليدنا الوطنية المميزة وسيادة الدول القومية الأخرى، وضرورات الدبلوماسية الرصينة. لدى صانعي السياسات مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة، وكلها تتطلب إصدار الأحكام وتقييم الفعالية المحتملة. يمكن للدبلوماسيين العمل من خلال القنوات الخلفية، حيث ينقلوا المخاوف، ويوصوا بالتغييرات. ويمكنهم دعم النشطاء أو المنظمات الحقوقية المحلية. ويمكنهم تعريف عامة الناس بالمخاوف وتقييم أداء الدول الأخرى من خلال التقارير القطرية السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان، أو التقرير السنوي

لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن الحرية الدينية الدولية - المقدم إلى الكونغرس، أو التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإتجار بالأشخاص. ويمكنهم العمل من خلال الهيئات المنشأة بمعاهدات والتي تحكم اتفاقيات دولية معينة. وعند الضرورة، يمكنهم فرض أشكال من العقوبات أو تقييد التعاون في التجارة أو الأمن. وما لا يقل أهمية عن ذلك، يمكنهم بكل فخر لفت الانتباه إلى مبادئ الحكومة الدستورية الأمريكية، التي تجعل حماية الحقوق المتأصلة في جميع الأشخاص هي المقياس النهائي للشرعية السياسية.

في حين أن الأحكام المتعلقة بسياسات معينة تُعتبر خارج نطاق تفويض هذه اللجنة، فإن مسحنا للمبادئ المحركة لتقاليد الحقوق الأمريكية والتزامات الولايات المتحدة بمبادئ حقوق الإنسان الدولية يقودنا إلى تقديم الملاحظات التالية للذين يتحملون المسؤولية الجسيمة إزاء تأطير سياسة خارجية أخلاقية تعزز المصالح الأمريكية بينما تظل وفيه للممثل الأمريكية.

خامساً. ملاحظات ختامية

1. إنه لأمر ملح أن ندافع بقوة عن حقوق الإنسان في السياسة الخارجية. في عالم اليوم، يواجه المشروع الدولي الطموح لحقوق الإنسان الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحديات جديدة خطيرة. فالإجماع الاجتماعي والسياسي الذي تم تحقيقه بشق الأنفس والذي يدعم المشروع قد أصبح أكثر هشاشة من أي وقت مضى، حتى في ظل معاناة مئات الملايين من الرجال والنساء تحت نير أنظمة استبدادية تُعتبر فيها الحرية والمساواة مجرد أحلام بعيدة ويتم فيها سحق الأمل وحجب المساعدة. تتحدى بعض الدول القوية فكرة حرية الإنسان وكرامته من خلال الترويج لرؤية للمستقبل تقلل بشكل كبير من شأن الحريات المدنية والسياسية؛ وفي ذات الوقت، يشكل التقدم التكنولوجي السريع طائفة من التهديدات الجديدة. إن مواجهة التحديات المعقدة اليوم تتطلب من أصدقاء حقوق الإنسان الاستجابة بشجاعة ومثابرة وحكمة.

في وقت الحاجة هذا، يجب على الولايات المتحدة، بحكم المبادئ الواردة في نظامها الدستوري والتزاماتها الدولية، أن تدافع بقوة عن الرؤية التي تعهدت هي وتعهدت كل دولة أخرى تقريباً بدعمها عندما صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنه لمن خلال الإخلاص لما هو أفضل في الأمة يمكن للولايات المتحدة أن تستجيب بشكل أكثر فعالية للمطالب المتعددة لهذا الزمن. لقد عملت كل واحدة من التقاليد الرئيسية التي اندمجت في تأسيس أمريكا - المعتقد الأنجيلي، الجمهورية المدنية، والتقاليد الحديثة للحرية - على تغذية القناعات الأساسية للأمة بأن الحكومة متجذرة بشكل صحيح في موافقة المحكومين وأن هدفها الأول هو ضمان الحقوق التي يشاركها جميع البشر. يمكن للأميركيين أن يستمدوا الإلهام والقوة من هذه القناعات الأساسية. وهي، والتقاليد التي تغذيها، يُعتبرون مصدر إلهام وقوة. ليس من قبيل المبالغة أن نقول إنه مع اعتماد الناس في جميع أنحاء العالم على أمريكا في الدفاع عن الحقوق الأساسية، فإن التفاني النشط لهذا البلد إزاء الحقوق التي يشاركها جميع البشر لن يكون له تأثير صغير على مستقبل الحرية.

إذا أرادت الولايات المتحدة أن تظل منارة للأمل، فيجب عليها أن تتبع بحكمة جميع الوسائل الدبلوماسية، وأن تعالج الانتهاكات التي يرتكبها الحلفاء والدول غير الصديقة، مع عدم الترويج أبداً لتكافؤ أخلاقي

كاذب بين الدول التي تحترم الحقوق وتقتصر في بعض الأحيان، والدول التي تدوس بشكل منهجي على حقوق الإنسان لمواطنيها. في خضم حرب الأفكار بين الديمقراطيات الليبرالية والديكتاتوريات الاستبدادية، فإن التقدم غير المتساوي الذي تحققه الديمقراطيات الليبرالية لا يبطل الأهداف النبيلة التي كرست نفسها لها.

تشير اللجنة أيضاً إلى أن التدابير الأمريكية لتعزيز حقوق الإنسان في الخارج من المحتمل أن تكون أكثر فعالية عندما يتم تنفيذها بالتعاون مع دول أخرى. لا يمكن لأمة بمفردها أن تحقق كل ما هو ضروري لإحياء حقوق الإنسان، والدولة التي تعمل بمفردها ستكون دائماً موضع شك، بشكل عادل أو غير عادل، بأن لها دوافع خفية.

2. *قوة القدوة تكون هائلة:* إن إحدى أهم الطرق التي تعزز بها الولايات المتحدة حقوق الإنسان في الخارج هي أن تكون مثلاً لمجتمع يحترم الحقوق، حيث يعيش المواطنون معاً بموجب القانون بالرغم من عدم التجانس الديني والعنقي والثقافي الكبير في البلاد. بالرغم من الكثير من الإخفاقات في الوفاء بالمثل العليا للأمة، فإن الأمريكيين يفتخرون بحق بتقاليدهم الدستورية. كان للتجربة الأمريكية في الحرية والمساواة والحكم الذاتي الديمقراطي تأثير كبير على كيفية فهم حقوق الإنسان حول العالم - ليس بالضرورة كنموذج يتم نسخه، ولكن كدليل على أنه يمكن تحقيق المجتمع الذي يحترم الحقوق. إن تجربة البلد في معالجة النزاعات بين المجموعات المتنوعة في المجتمع وفي التعامل مع التضاربات بين الحقوق والمطالبات بالحقوق قد شجعت الآخرين المنخرطين في صراعات مماثلة. في ذات الوقت، يجب الإقرار بأن النموذج الأمريكي سيكون بمثابة مصدر إلهام للآخرين فقط طالما نحن بذاتنا ندرک الفجوة بين مبادئنا وعبوب سياساتنا، وطالما يمكننا أن نبرهن على أننا، كما نطلب من الآخرين، نبذل جهوداً ملموسة لعمل تحسينات. كلما نجحت الولايات المتحدة في نمذجة المبادئ التي تدافع عنها، كلما كانت رسالتها أقوى، وكلما كانت قوتها أكثر إلهاماً للشعوب التي تنوق إلى الحرية. يمثل الحفاظ على تقاليد الحقوق الأمريكية تحدياً مستمراً يبني على ما حدث من قبل ويتطلب عملاً شاقاً من كل جيل تالٍ.

3. *حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة:* ينبع أحد أخطر التهديدات التي تواجه مشروع حقوق الإنسان النبيل بعد الحرب العالمية الثانية من صعود دول قوية ترفض الافتراضات القائلة بأن جميع البشر خلقوا أحراراً ومتساوين وأن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابهة." سواء كانت الهجمات على هذا الافتراض في شكل تعبير صريح أو من خلال تجاهله في الممارسة العملية، فإنها تضرب في قلب الإجماع الاجتماعي والسياسي الذي يركز عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن المبادئ الأساسية التي اتفقت عليها جميع الدول تقريباً ذات مرة مهددة الآن برؤية منافسة لها. هذه الرؤية تقلص بدرجة كبيرة مرتبة وأهمية الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك باسم التنمية أو أهداف اجتماعية أو اقتصادية أخرى.

4. *إن الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة لا يعني إحياءها بشكل متسق.* إن الولايات المتحدة وكل دولة أخرى تعهدت بالتزامات دولية ملزمة بالوفاء بجميع تلك الالتزامات، دون استثناءات ثقافية. إلا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتوقع بعض الاختلافات في التركيز والتفسير وطريقة التنفيذ. يوضح إعلان فيينا ذلك بشكل صريح، مشيراً إلى أنه "بينما من واجب الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،" فإن أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية يجب أن تؤخذ في الاعتبار." إن الطابع العالمي لحقوق الإنسان والتعددية اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع متماسكان مع

بعضهما البعض بواسطة مبدأ التبعية المتأصل في نظام القانون الدولي لحقوق الإنسان. ترتبط التبعية في الساحة الدولية بروابط وثيقة مع مبادئ الحرية والمساءلة الديمقراطية والفيدالية المنصوص عليها في التقاليد الدستورية الأمريكية. وهي تتطلب حيثما كان ذلك ممكناً، اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب للأشخاص المتأثرين بها - بدءاً من المجتمعات الأساسية - وأنه يجب على المجتمعات الأكبر والأعم والأبعد أن تتدخل فقط لمساعدة المجتمعات الأساسية، ولكن ليس لاستبدالها.

5. الإقرار بدرجة من التعددية في احترام حقوق الإنسان لا يعني النسبية الثقافية: لا يسمح الاعتراف بتعددية شرعية ما بتجاهل أي من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن نطاق التنوع في إحياء حقوق الإنسان مقيد بواجب "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وحياته الأساسية"، ومقيد بأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحدد أنه يجب ممارسة جميع الحقوق مع الاحترام الواجب لحقوق الآخرين، وأن الحقوق الواردة بالإعلان قد تخضع لـ "القيود التي يحددها القانون فقط لغرض ضمان الاعتراف والاحترام الواجبين لحقوق الآخرين وحياتهم واستيفاء المتطلبات العادلة للأخلاق والنظام العام والصالح العام في المجتمع الديمقراطي" (تمت إضافة التشديد). وكما أشار وزير الخارجية وارين كريستوفر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر فيينا لعام 1993، "نحن نحترم الخصائص الدينية والاجتماعية والثقافية التي تجعل كل دولة فريدة من نوعها، ولكننا لا يمكن أن نسمح للنسبية الثقافية بأن تصبح الملاذ الأخير للقمع."

6. الدول القومية لديها بعض المساحة لتأسيس سياستها الخاصة بحقوق الإنسان على تقاليد الوطن المميّزة: تولي الولايات المتحدة باعتبارها أقدم ديمقراطية في العالم اهتماماً خاصاً، على سبيل المثال، بتعزيز الحرية الفردية والعمليات والمؤسسات الديمقراطية. وهي لديها ضمن وزارة الخارجية مكتب معني بالحرية الدينية وآخر بالاتجار بالبشر. يعكس الأخير التجربة التاريخية للبلاد مع العبودية، بينما يعكس الأول إنجازها البارز في ضمان الحرية الدينية لجميع الأفراد الذين يضمهم نظام حكم كبير ومتنوع. ولكن تجاهل بلد ما للمبادئ الأساسية الأخرى أو الاستخفاف بها يُعتبر انتهاكاً من قبل هذه الدول لالتزاماتها الدولية. على الرغم من أنه من الصعب أحياناً تحديد حدود التعددية المشروعة، أو "هامش التقدير"، يجب أن تبدأ العملية بفهم مفاده أن المبادئ الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المفترض أن تعمل معاً لا أن يُفضّل بعضها على البعض الآخر. لذلك يجب أن يمثل النزاع أو التضارب بين الحقوق الأساسية فرصاً لفهم كيفية منح كل حق من الحقوق أكبر قدر ممكن من الحماية بما يتفق مع القناعة الشاملة التي تؤكد المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق".

7. على الرغم من أن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، فإن هناك فروق معينة بينها متأصلة في الإعلان العالمي نفسه، وكذلك في القانون الوضعي لحقوق الإنسان الذي انبثق عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: في حين أنه من المهم التأكيد على الترابط بين جميع الحقوق التي تتعلق بالكرامة الإنسانية، يمكن للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويجب عليها، في أي وقت من الأوقات، أن تنظر في الحقوق الأكثر توافقاً مع المبادئ والمصالح الوطنية. يجب أن تأخذ هذه الأحكام في الاعتبار المساهمات الأمريكية المميزة إزاء مشروع حقوق الإنسان وأيضاً الأحكام الاحترازية بشأن الظروف والتهديدات والفرص الحالية.

مع ذلك، فإن السلطة التقديرية للأمم محدودة بالقانون الدولي، مما يجعل بعض حقوق الإنسان مطلقة أو تكاد تكون كذلك، بحيث تسمح باستثناءات قليلة أو لا تسمح باستثناءات على الإطلاق، في حين يخضع البعض الآخر من الحقوق للكثير من القيود المعقولة ويتوقف على الموارد المتاحة وعلى الترتيبات التنظيمية. هناك بعض المعايير الدولية، مثل حظر الإبادة الجماعية، تُعتبر عالمية جداً بحيث يُعترف بها كمعايير للأحكام الأمرة - أي مبادئ القانون الدولي التي لا يمكن لأي دولة أن تضعها جانباً بشكل مشروع. يتطلب تطبيق بعض حقوق الإنسان درجة عالية من التجانس في الممارسة بين الدول، كما هو الحال في حظر التعذيب، بينما يسمح البعض الآخر باختلاف كبير في التركيز وطريقة التنفيذ، مثل حماية الخصوصية أو أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

8. ترتبط الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ارتباطاً لا ينفصم: إن عمليات المداولات والإقناع وصنع القرار الحرة والمفتوحة تمكن الديمقراطيات الليبرالية - الديمقراطيات القائمة على الحقوق الأساسية - من التوفيق بشكل معقول بين المطالبات المختلفة بالحقوق وتحديد أفضل تخصيص للموارد المحدودة في أعمال الحقوق الكثيرة التي تسعى لاحترامها. وذلك لأن الفكرة الأساسية للحرية الفردية، وهي أنه لا يولد أي شخص باعتباره خاضعاً لشخص آخر أو حاكماً عليه، علاوة على الفكرة المركزية للديمقراطية، القائمة على أن السلطة السياسية تكمن في نهاية المطاف في الشعب، هي في حد ذاتها انعكاسات للحقوق المتأصلة في جميع الأشخاص. هذه الصلة بين الحرية الفردية والديمقراطية والحقوق غير القابلة للتصرف لها جذور في التقاليد الأمريكية وقد تم التعبير عنها بقوة من خلال تأكيد الأمة على الحكم الذاتي في أهداف الحرب المعلنة خلال الحرب العالمية الثانية؛ ومن خلال دعمها لـ "الموجة الثالثة" من الديمقراطية بعد سقوط الإمبراطورية السوفيتية؛ ومن خلال التزامها المستمر، والمتسق عبر الإدارات، بنظام دولي يجذب الديمقراطية الليبرالية لأنها تقوم على احترام حقوق الإنسان والسيادة الوطنية. تتضح الصلة نفسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يبرز الحقوق المدنية والسياسية الكلاسيكية التي تعبر عن كرامة الفرد وتُعتبر ضرورية لسلامة العمليات الديمقراطية؛ ويضع الحق في المشاركة السياسية في سياق اعتراف عام بأن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم"، وينص على "انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة و... إجراءات التصويت الحر".

ينطوي هذا التقارب بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجوهر التقليد الدستوري والسياسي الأمريكي على تبعات على السياسة الخارجية الأمريكية. فهي تدعو في المقام الأول إلى الالتزام بتعزيز الحرية الفردية والعمليات والمؤسسات الديمقراطية باعتبارها أساسية لأجندة الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، فإنها تشير إلى احترام كبير لقرارات الأغلبية الديمقراطية في البلدان الأخرى، مع الاقرار بأن الحكم الذاتي قد يقود الدول الأخرى إلى تحديد أولوياتها المميزة. يجب دائماً على دعم الولايات المتحدة للحقوق الأساسية أن يكون حساساً لنتائج السياسات الديمقراطية العادية والممارسة المشروعة للسيادة الوطنية، وأن يكون حذراً إزاء المطالبات بالحقوق التي تسعى إلى تجاوز المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

9. تُعتبر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ضرورية لسياسة خارجية شاملة: على الرغم من أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من نسيج الإعلان العالمي، فقد تم حجب مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة أثناء الحرب الباردة عندما اتجه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لأسباب متضادة، إلى التعامل مع الحقوق المدنية والحقوق السياسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنها منفصلة ومتميزة عن الأحكام الاجتماعية والاقتصادية بالإعلان. نتيجة لذلك، من الأهمية بمكان التعرف

على أربعة اعتبارات: (1) كانت الولايات المتحدة من الداعمين الرئيسيين لمبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة بالإضافة إلى التطلع إلى "مستويات حياة أفضل في حرية أكبر" الذي يظهر في ميثاق الأمم المتحدة وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أكدت إليانور روزفلت عند تقديمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة قدمت "دعماً كاملاً للمبادئ الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في تلك المواد". (2) كان موقف الولايات المتحدة إزاء كيفية تطبيق هذه الحقوق - بترك الأمر لكل دولة لإحيائها وفقاً لمواردها وتنظيمها السياسي - هو الذي تفوق على وجهة النظر السوفيتية القائلة بأن الدولة يجب أن تكون الضامن الحصري لهذه الحقوق. (3) يتطلب مبدأ عدم القابلية للتجزئة أخذ المبادئ الاقتصادية والاجتماعية على محمل الجد في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. (4) نظراً لأن هناك حد أدنى معين لمستوى المعيشة يُعتبر ضرورياً للممارسة الفعالة للحقوق المدنية والسياسية، فإن التزامات الولايات المتحدة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتوافق مع التقاليد الدستورية للأمة.

لقد برهن الزمن والكثير من الأدلة العملية، بصورة وافية، حكمة الموقف الأمريكي القائل بأن مزيجاً حقيقياً من الوسائل العامة والخاصة هو الأنسب لتوفير "مستويات حياة أفضل في حرية أكبر" من الاقتصاد الذي تديره الدولة. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، سعت الولايات المتحدة على نحو يتفق مع تفانيها إزاء الحرية الفردية والمساواة الإنسانية، إلى تعزيز المبادئ الاقتصادية والاجتماعية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك بشكل أساسي من خلال البرامج السخية للمساعدات الاقتصادية الموجهة إلى المجتمعات الأكثر فقراً وضعفاً واضطهاداً في العالم.

10. يجب النظر بعناية في المطالبات الجديدة بالحقوق: مع مرور الوقت، من المعقول توقع حدوث توسيع وتنقيح معين لقائمة حقوق الإنسان العالمية المعترف بها حتى مع بقاء أساسيات الحرية والكرامة الإنسانية ثابتة. يجب الترحيب بتطبيق الحقوق القائمة على الأشخاص الذين حُجبت عنهم عن طريق الخطأ. ومع ذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن نجاح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في إطلاق المشروع العالمي لحقوق الإنسان على نطاق عالمي يرجع إلى حد كبير إلى الاعتدال النسبي لنطاقه. اقتصر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن عمد على مجموعة صغيرة من الحقوق التي كان من المتصور أن عليها إجماع شبه عالمي. والحقيقة هي أن سلطة فكرة حقوق الإنسان العالمية تكون أقوى عندما تستند إلى مبادئ مقبولة على نطاق واسع بحيث لا يطالها النقاش المشروع؛ وتكون أضعف عندما تُستخدم في النزاعات بين الجماعات المتنافسة في المجتمع حول الأولويات السياسية. عادة ما تُترك مثل هذه النزاعات لكي تُحل من خلال عمليات ديمقراطية عادية تتسم بالمساومة والتثقيف والإقناع والتسوية والتصويت. إن الميل إلى خوض معارك سياسية بمفردات حقوق الإنسان يؤدي إلى عرقلة نوع النقاش المفعم بالحيوية الذي تعتمد عليه الديمقراطية النابضة بالحياة. إن الجهد المبذول لإيقاف الجدل المشروع من خلال إعادة صياغة الأفضليات السياسية المتنازع عليها كضرورات ثابتة لحقوق الإنسان وغير قابلة للتشكيك، يُعتبر أمراً يعزز التعصب، ويعيق المصالحة، ويقلل من الحقوق الأساسية، وينكر حقوق باسم الحقوق. خلاصة القول، ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون منفتحة، ولكن حذرة، في تأييد المطالبات الجديدة بحقوق الإنسان.

11. السيادة الوطنية حيوية لحماية حقوق الإنسان: تماماً مثلما يفترض إعلان الاستقلال الأمريكي، كذلك يفترض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن الدول القومية، من خلال قوانينها وقراراتها السياسية، هي الضامن الرئيسي لحقوق الإنسان. بناءً على ذلك، فإن الدفاع عن سيادة جميع الأمم، كبيرها وصغيرها،

يُعتبر أمراً أساسياً للدفاع عن حقوق الإنسان. على شاكلة الالتزامات القانونية الدولية الأخرى، يجب أن تركز التزامات الولايات المتحدة إزاء حقوق الإنسان الدولية على المعايير التي وافقت عليها الولايات المتحدة بشكل رسمي وصريح. إن التنازل عن سلطة تحديد تلك الالتزامات للهيئات الدولية بدون موافقة الولايات المتحدة على النحو الذي يشرعه الدستور من شأنه أن يقوض السيادة الأمريكية ويضعف المساواة الديمقراطية. يترتب على ذلك أنه يجب على صناعات السياسة في الولايات المتحدة مقاومة محاولات إنشاء حقوق جديدة من خلال وسائل تتجاوز المؤسسات والإجراءات الديمقراطية، أو لا تتفق مع التفاهات التي على أساسها دخلت الولايات المتحدة في اتفاقيات دولية. يترتب على ذلك أيضاً أنه يجب على الولايات المتحدة احترام استقلال وسيادة الدول القومية لاتخاذ قراراتها الأخلاقية والسياسية التي تؤكد على حقوق الإنسان العالمية ضمن الحدود المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ذات الوقت، يجب الاعتراف بأن الدول المحبة للحرية تستخدم بطريقة صحيحة المجموعة الكاملة من الأدوات الدبلوماسية لردع الدول القومية التي تنتهك سيادتها من خلال هدم إمكانية ممارسة شعوبها لحقوق الإنسان.

12. يجب أن تُزرع بنور حقوق الإنسان: على مر السنين، أظهرت فكرة حقوق الإنسان قوة كبيرة لدرجة أن "حقوق الإنسان" أصبحت العبارة الأكثر استخداماً اليوم من قبل ملايين الرجال والنساء من جميع الدول والثقافات للتعبير عن توقعهم إلى العدالة والتحرر من القمع. لكن يجب على أصدقاء حقوق الإنسان أن يأخذوا في الحسبان اعتبارين مهمين: أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يُزرع، وأن تعزيز الحقوق الأساسية ليس سوى عنصر واحد في بناء نوع المجتمعات التي تعزز ازدهار الإنسان بكافة أبعاده. تُعتبر الحقوق أدوات مفيدة لمعالجة الظلم وتحسين الظروف المعيشية، لكنها لا تولد بطريقة سحرية احترام الحرية الفردية والديمقراطية والكرامة الإنسانية وسيادة القانون أو صفات المسؤولية والتضامن والتسامح المطلوبة للحفاظ على مجتمعات إنسانية وعادلة.

لقد أدى الجهد الجماعي منذ عام 1948 لترجمة المبادئ العامة لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى التزامات قانونية ملزمة من خلال شبكة من المعاهدات إلى تحقيق نتائج جديدة بالثناء لكن نجاح هذه الجهود يعتمد على الالتزامات الأخلاقية والسياسية التي تدعمها. تكون مفارقة محزنة لو أن فكرة حقوق الإنسان - التي تعكس قناعة بأن القوانين الوضعية للدول يجب أن تخضع لمبادئ عليا للعدالة - قد تم اختزالها فيما تقوله أية معاهدات ومؤسسات حالية أنها كذلك. في الواقع، غالباً ما تكون القوة التي تكتسبها حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للدولة من خلال وضوح الغرض الأخلاقي والالتزام السياسي للأمة أكثر من القوة التي تكتسبها من خلال تشكيلات التزاماتها القانونية. إن الإعلانات والدساتير والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان ليست إلا ما أطلق عليه ماديسون "حواجز الرق" بدون جهد وتصميم دائمين - على الأقل في توفير التعليم الذي يفترض وينقل الأفكار الأساسية حول الحرية والكرامة الإنسانية - على جعل هذه الحقوق واقع.

كما عبرت عنها إيلانور روزفلت في الذكرى العاشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

فوق كل شيء، من أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ في الأماكن الصغيرة القريبة من المنزل - قريبة جداً وصغيرة جداً بحيث لا يمكن رؤيتها على أية خريطة من خرائط العالم. ومع ذلك، فهي عالم الفرد. هي الحي الذي يعيش فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يلتحق بها؛ والمصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. هذه هي الأماكن التي يسعى فيها كل رجل وامرأة وطفل إلى تحقيق العدالة المتساوية والفرص المتساوية والكرامة المتساوية دون تمييز. ما لم يكن لهذه الحقوق

معنى هناك، فلن يكون لها معنى يذكر في أي مكان. بدون جهد متضافر من المواطنين لدعمها بالقرب من المنزل، سوف نبحت عبثاً عن تحقيق تقدم في العالم الأكبر.

تعلمنا تجربة الولايات المتحدة أن حماية حقوق الإنسان كفاح لا ينتهي، وهو كفاح ينطوي على إحساس الأمة بمبادئها وغرضها بينما تتصارع مع أسئلة حول أمن ورفاهية المجتمع السياسي الذي يضطلع الجميع بمسئولية مشتركة تجاهه. إن تعزيز حقوق الإنسان الأساسية يُعتبر خطوة أساسية، لكنها مجرد خطوة، في تحويل الاحتمالات إلى مجتمعات أفضل وأكثر حرية. إن الحماية الأكيدة لحرية الإنسان وكرامته تأتي من دساتير الدول الحرة والديمقراطية التي تدعمها ثقافة متسامحة تحترم الحقوق. وكما هو الحال في تقاليد الحقوق المميزة للولايات المتحدة، فإن الحفاظ على المشروع الدولي لحقوق الإنسان سوف يتطلب الاهتمام بـ "الأماكن الصغيرة" التي تتجذر فيها روح الحرية وتنمو وتُصقل.

التوقيع:

ماري آن جليندون، الرئيس _____

بيتر بيركويترز، السكرتير التنفيذي _____

كينيث أندرسون _____

رسل بيرمان _____

باولو كاروزا _____

حمزة يوسف هانسون _____

ديفيد تسي-شيان بان _____

جاكلين ريفرز _____

ماير سولوفيشيك _____

كاترينا لانتوس سويت _____

كريستوفر توليفسين _____

دانكن واكر، الموظف الفدرالي المخصص

ف. كارت ويلاند، المسجل